الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم الفلسفة

الموضوع:

الدين عند فلاسفة العقد الاجتماعى روسو "أنموذجا"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة

غربي عائشة

إشراف

أ. د. مقورة جلول

السنة الجامعية : (2020/2019)

شكر وعرفان

الشكر والحمد إلى الله تعالى الذي وفقني وأنعم علي لإنهاء هذه المذكرة المتواضعة، ولا أنسى كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور الفاضل **جلول مقورة** الذي لم يبخل علي بالتوجيه والنصح وتسهيل الأمور فكان له الأثر العظيم في إثراء هذه المذكرة وجعلها ذات قيمة علمية .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى صديقتي لدغم شيكوش حليمة وعمي الحاج كبوية اللذان أعاناني في عملي كثيرا فكان لهم الفضل في إنجاز مذكرتي فجزاهم الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة التي تحملت عناء تقويم هذا البحث وإلى جميع أساتذة قسم الفلسفة وإلى طلبة قسم الفلسفة بجامعة المسيلة دفعة 2020/2019 .

الإهداء

إلى التي أنارت دربي وغمرتني بعطفها وحنانها منبع الحب والصفاء والدتي الغالية التي بفضلها وصلت إلى هذه المكانة وهذا الإحساس الذي لا يوصف بأي موقف في الحياة وهي فرحة عمري التي طالما انتظرتها منذ الصغر وأهدي ثمرت جهدي إلى والدي العزيز الذي سهر على تربيتي وإيصالي إلى هذه المرتبة الذي لم يبخل عليا بأي شيء من العطاء والدعم المادي والمعنوي حفظهما الله ورحمهما في الدنيا والآخرة.

وإلى شريك حياتي زوجي محمد الذي كان عونا لي وشجعني وإلى أمه وشقيقاته سليمة، شهيدة، صفية، يمينة.

إلى أخوتي مصطفى، محمد، حملة، وشقيقاتي سمراء، ريمة، زهرة، صليحة.

إلى رفيقات وزهور دربي: أمال، صفاء، نوارة، سليمة، سمية، ياسمين، وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد إلى الذين يسرهم وجودي وعاشوا معي وساهموا في إنجاز هذا العمل

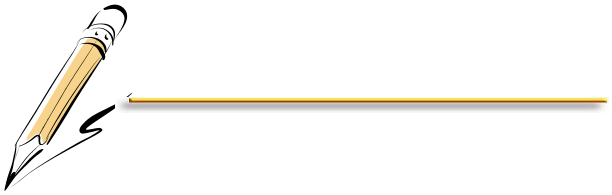

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع الدين من أهم الموضوعات التي نالت اهتمام العديد من الفلاسفة والمفكرين منذ القديم، فقد كان الدين أحد أهم الركائز الأساسية التي حظيت بالاهتمام، لأن السبب يعود إلى الإنسان ونظرته إلى الدين الذي كان يعتبره الملجأ الذي يتنفس فيه من كل تلك العراقيل التي تواجهه طوال حياته، لأن أغلب المراحل التي عاشها البشر كانت مليئة بالاضطرابات وعدم الاستقرار، وذلك نتيجة الحروب والصراعات التي اجتاحت أوروبا في ذلك الوقت، إلا أن هذه الصراعات التي ظهرت في أوروبا كانت أهم مبررات التطور الديني، لكنها لم تكن وليدة القرن السابع عشر بل تمتد جذورها إلى القرن الثاني عشر الذي كان رجال الدين فيه يدافعون عن البابوية، وأيضا نجد حركة الإصلاح الديني خلال القرن الخامس عشر، وظهور التعددية الدينية، فأخذت تلك الصراعات الدينية اتجاهات ومنحنيات مختلفة كلا حسب منظوره الخاص، فاشتد الصراع مما أدى إلى انتهاك حرمات وحريات وحقوق الإنسان وخاصة تلك الصراعات المحتدمة بين الكاثوليك والبروتستانت خلال القرن السادس عشر من قبل الحروب الدينية.

كذلك نجد القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين كانا ملتهبان بتلك الحروب الدينية والسياسية، وكان من أشهر فلاسفة تلك الحقبة الذين أولو اهتمام بقضية الفكر السياسي والفكر الديني، نجد كل من الفيلسوفين الانجليزيين توماس هوبز وجون لوك، أما في القرن الثامن عشر نجد الفيلسوف الفرنسي جون جاك روسو، وذلك من خلال الفلسفة الاجتماعية أو بالأحرى نظريتهم نظرية العقد الاجتماعي، التي كان هدفها الأسمى تبيان جانب كل من الدين والسياسة وفيما يتمثل جانب كل منها وذلك بحسب رؤية ونظرة كل فيلسوف منهم.

فالحديث عن الفلسفة السياسية هو حديث بالدرجة الأولى عن الفكر السياسي الذي يتماشى مع الحالة الاجتماعية للإنسان التي تفسر لنا ظهور الحكم في الدولة وكيفية قيام السلطة السياسية فيها، فالإنسان في المجتمعات الأولى لم يكن يعرف أو يدرك ماذا يعني

نظام أو دولة فقد كان نظام الغاب أو قانون الطبيعة هو السائد أنذاك الذي كانت فيه السلطة للأقوى، لكن رغم أنه كان يتمتع بالحرية والمساواة إلا أن الإنسان وبطبيعة عقله طمح إلى التغيير في الوضع الطبيعي إلى مدني، والذي يتنازل فيه الأفراد عن حقوقهم الطبيعية ليتمتعوا بأخرى في مجتمع سياسي منظم.

فلا أحد يمكن له أن ينكر أن قيام مرحلة من مراحل الفكر السياسي أو التاريخي أو الديني، إلا وهدم أو دحض المرحلة الكلاسيكية التي سبقتها، وهذا ما نجده في نظرية العقد الاجتماعي الذي اتفق فيها الفلاسفة على فكرة العقد وعلى وجود حالة طبيعية تسبق وجود المجتمع المدني، فالإنسان في هذه المرحلة صحيح أنه افتقد حريته الطبيعية لكنه اكتسب أخرى سياسية ولهذا فإن انتقال الأفراد للعيش في المجتمع هو بمثابة ضرورة تقتضيها الحاجة الملحة لهذا التغيير الذي نادى به فلاسفة العقد وكلا حسب منظوره، هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود ارتباط بين السياسة والدين عند فلاسفة العقد الاجتماعي عموما وجون جاك روسو خصوصا؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

- كيف نظر فلاسفة العقد إلى الدين؟
- هل توجد علاقة بين الدين والسياسة ؟
- ما هي أهم الأفكار التي نادوا بها في نظرية العقد؟
- هل علاقة السلطة السياسية بالسلطة المدنية اتصال أم انفصال؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد وضعت خطة تفصيلية تتكون من مقدمة وفصليين وخاتمة .

ففي **المقدمة** حاولت أن أضع تمهيدا إلى هذا الموضوع، وطرحت فيها إشكالية للبحث.

الفصل الأول جاء بعنوان الدين عند فلاسفة العقد الاجتماعي، تناولت فيه مبحثين رئيسيين المبحث الأول بعنوان الدين وأثره على التفكير السياسي لهوبز، أما عن المبحث الثاني فجاء بعنوان الدين وأثره على التفكير السياسي لجون لوك.

أما فيما يخص **الفصل الثاني** كان بعنوان الدين المدني عند جون جاك روسو، تناولت فيه ثلاث مباحث فجاء المبحث الأول تحت عنوان العقد الاجتماعي وأثره السياسي عند روسو، أما عن المبحث الثاني فكان بعنوان الدين المدني من منظور روسو، أما المبحث الثالث فقد تحدثت فيه عن أشكال الحكومات عند روسو وأهم الانتقادات الموجه إلى نظرية العقد وروسو.

وأتممت بحثي **بخاتمة** توصلت فيها إلى حل الإشكالية المطروحة في المقدمة.

ولقد استندت في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي من أجل فك الغموض والالتباس، وقد اعتمدت في بحثي على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

المصادر:

- جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي.
- جون جاك روسو: العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي.
- جون لوك: الحكم المدني.
- توماس هوبز: اللفيثان أو أصول الطبيعة البشرية.

المراجع:

- فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة.
- توشار جون: تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار.
- إسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية.

من الأسباب والدوافع التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هناك ما هو ذاتي وما هو موضوعي نذكر منها:

1/ الذاتية:

حب الاطلاع وشغفي واهتمامي بالفلسفة السياسية بصفة عامة وفلسفة روسو بصفة خاصة، وذلك لما أحدثته هذه الفلسفة من تغيرات جذرية على مستوى الفكر الإنساني بصفة عامة، والتفكير السياسي والديني بصفة خاصة.

2/موضوعية:

- المكانة العظيمة التي احتلتها فلسفة العقد الاجتماعي والفكر السياسي فيها.
- أهمية العلاقة بين الدين والسياسة.
- أهم الأفكار السياسية الجديدة التي أحدثت تغيرا جذريا في رؤية الإنسان.

ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتني هي كثرة الترجمات والقراءات المختلفة لأفكار روسو، وأيضا العدد الكبير من المعلومات في بحث بسيط، وأيضا افتقار المكتبات إلى كتب ودراسات معاصرة تخص هذه النظرية التي باستطاعتها إثراء الموضوع أكثر وإحاطة به من جميع النواحي ، لكنني بذكر هذه الصعوبات لا ألتمس أعذارا لنفسي، فقد عملت وحاولت بقدر المستطاع تحليل هذا الموضوع لما له من أهمية على الصعيد التاريخي، والفكر الإنساني.

وإني أؤكد على أن هذا العمل ليس سوى محاولة متواضعة حاولت فيها أن أبرز أهم ملامح الفكر السياسي وفلسفة روسو وما جاد فيها من تغيير في شتى المجالات السياسية والدينية والاجتماعية والفكرية.

الفصل الأول

الدين عند فلاسفة العقد الاجتماعي

تمهيد

المبحث الأول: الدين وأثره على التفكير السياسي لهوبز

1/ الدين

2/ الإنتقال من حالة الطبيعي إلى الحالة المدنية من منظور العقد

3/ فكر القانون والحقوق الطبيعة

المبحث الثاني: الدين وأثره على التفكير السياسي لجون لوك

1/ الدين

2/ الإنتقال من حالة الطبيعي إلى الحالة المدنية من منظور العقد

3/ فكر القانون والحقوق الطبيعة

4/ فكرة التسامح الديني

تمهيد:

إن الهدف المرجو من دراسة تاريخ الفكر الفلسفي بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة هو مجرد إلقاء الضوء على النظريات الفلسفية والسياسية التي ظهرت عبر العصور التي مر بها الإنسان خلال حياته، ومحاولة من خلال هذا دراسة الأفكار وتطورها وتأثرها بمختلف التيارات والاتجاهات التي عرفتها البشرية لأن مصطلح الرب أو الآلهة مصطلح ملازم للإنسان، ذلك منذ بداية تشكل حياته فهو يؤمن بقوة روحية مساهمة في خلقه وخلق هذا الكون، وهنا نجد أن هذا الطريق يرتبط تمام الارتباط بنظرية العقد الاجتماعي وفي كيفية انتقال الانسان من الحياة الطبيعية إلى الحياة المدنية التي تمثل حياة التحضر والتقدم، وعليه فإن الإنسان في هذه الحياة الطبيعية قد نصب على نفسه إلاها يعبده، لهذا كانت الآلهة عند الشعوب القديمة عديدة ومتنوعة بتنوع هذه الشعوب ومعتقداتها، وذلك ما يميز هذه الآلهة وهي أنها تجسد لما يعتمد في النفس البشرية أنا ذاك تكون الآلهة صورة طبق الأصل لما عجز الإنسان البدائي على الوصول إليه أو بلوغه، فمن خلال هذا نطرح السؤال التالي هل استطاع كل من هوبز ولوك بلورة الفكر السياسي من خلال نظرية العقد الاجتماعي؟

المبحث الأول: الدين وأثره على التفكير السياسي لهوبز

من المهم أنه إذا أراد أي باحث أو كاتب التحدث عن فيلسوف أو موضوع ما وقبل التطرق إليه أو إلى أفكاره التطرق إلى حياته وإلى الفترة الزمنية التي كان يعيش فيها ليسهل عليه معرفة أفكاره ونظرياته، وإن فكرة الدين احتلت مكانة هامة عند هوبز في نظريته السياسية، وذلك الدور الذي لعبه رجال الدين من دور في الدولة وفي السياسة وذلك نتيجة الحروب الأهلية التي عاشتها إنجلترا وفي أوروبا عامة وهذا ما سوف نتطرق إليه في مبحث الدين هذا.

1/ الدين:

بما أنه لا يوجد صفات للدين إلا عند الإنسان على سائر المخلوقات الموجودة، فهذا ليس سبب في شك في بذرة الدين، وذلك لما يتميز به الإنسان من طبيعة محبة لتحرر عن الأسباب التي يتأملها، وأيضا عندما يرى أي شيء يتحرى عن أسبابه وهذا ما نراه في قول هوبز "أنه لدى رؤية أي شيء له بداية يعتقد أيضا أن له سببا حتم عليه أن يبدأ عندما فعل، بدل أن يبدأ قبل ذلك أو بعده"[1]، يعني هذا أن الإنسان يتميز عن جميع المخلوقات الحية لأنه كائن فضولي دائما يبحث عن أسباب حدوث الأشياء في حين أن سعادة البهائم تكمن فقط في الغذاء ولأنها لا تملك شيء من التبصر والتذكر.

وما دفع هوبز إلى الاهتمام بالجمهورية الدينية إلى جانب السلطة المدنية، فإن هوبز يشبه سلطة الحكام بسلطة الإله، لأنه كان يشغل إهتمامه في كيف يمكنه تنظيم العلاقات

[1] – توماس هوبز: الليفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حبيب حرة وبشرى صعب، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص 114.

بين الدين والسياسة، فهو يرى أنه قبل أن ننشغل بهذا الموضوع فإنه يجب الرجوع إلى مفهوم الإيمان وإلى كيف ينشأ من جهة وكذلك إلى الإله من جهة أخرى.[1]

لأن مفهوم الدين عند هوبز يعتبر الركيزة الأساسية لمفهومه حول الدولة الدنيوية، لأن الدين يعتبر مصدر ضروري للسلم الأصلي، لأنه يبين لنا الشكل الدنيوي للوجود السياسي الاجتماعي لرجال الدين والكنائس، فالمشكلة السياسية هي مشكلة دينية ولأن الدين يعتبر المصدر الأساسي لوجود الحلول والإجابة على أسئلة البشر التي تحيرهم.[2]

فإن هوبز يرى بأن الحاكم المطلق هو الذي يصدر القوانين والقواعد لسلوكيات الإيمانية وما يخص كل تعابير الخارجية عن الإيمان ولأنه مرتبط بالتساؤل الناس وخاصة تلك التي بشأن ما هو المتناه أي البداية والنهاية.

ونجد أن الإنسان في تلك الحالة الأولى من حياته كان شديد الاهتمام بتلك الأسباب التي تحدث سواء كان ذلك في السابق أو في اللاحق، كان همه الوحيد البحث عن الأمن والخير إلا أنه كان دائم الخوف والقلق من ما سيحدث في المستقبل حيث كان يسود خوف وعنف دائم وهذا ما نجده في قول هوبز "حيث كان نسر يتغذى من كبده ويأكل في النهاية ما يصلح في الليل: هكذا كان الإنسان الذي يفرط في النظر إلى الأمام بسبب إهتمامه بالمستقبل، ويتآكل قلبه طوال النهار خوفا من الموت أو الفقر أو غيرهما من الكوارث وهو لا يرتاح ولا يخف قلقه إلا بالنوم"[3] يعني هنا أن الإنسان كان دائم الحيرة من كل تلك الظواهر التي تحصل له، وكان هدفه هو الحفاظ على حياته وأمنه وكان الشيء الوحيد الذي ينسيه ذلك هو الخلود في النوم.

[1] – مختار عريب: الفلسفة السياسية من الفهموم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، دار كنوز الحكمة، د.ط، الجزائر، ص ص 142-143.

[2] – المرجع نفسه، ص 144.

[3] – توماس هوبز: اللفياثان، ص 116.

ونجد هوبز يرى أن العامل الأساسي الذي يبني عليه نسقه الفلسفي يبني عليه نسقه الديني هو عامل الخوف، وهنا يرى أنه كما كان فعل الخوف سبب في إنشاء فكرة وجود الله، ينتج هذا عن الرغبة في معرفة هذه العلل، وهذا ما يجعل الإنسان ينتقل من علة إلى أخرى إلى أن يصل في النهاية إلى ضرورة الوقوف على علة أولى تكون سببا لجميع الأشياء التي تمثل الله، يعني هنا أي في هذه العبارة أن الإنسان كان عاجزا عن تفسير الظواهر وهذا ما جعله يخترع فكرة وجود الله كعلة له، ولذلك فإن هناك سببان في نشأة هذا الإعتقاد الخوف من جهة والفضول من جهة ثانية.[1]

إن هوبز قد رد بذور الدين إلى الإنسان لأنه يعتبره الكائن الوحيد الذي يمتلك المستوى الرفيع على وجه التحديد لأنها لا توجد في كائن أخر ولذلك رد أسباب نشوء إلى أربع خصائص وهي:

1. أن الإنسان يتميز على غيره من الكائنات الحية ويجب عليه الاستطلاع واستكشاف العلل الموجودة بحيث قال هوبز " ويصرف الإنسان النظر على المعلول لكي يوجه نحو إلتماس العلة، ثم البحث عن علة لهذه العلة، حتى ينتهي بالضرورة في الخاتمة إلى فكرة مؤداها أن ثمة علة ليس لها أدنى علة سابقة لأنها أزلية فيصل إلى ما أصطلح الناس على تسميته باسم الله"[2] يعني هذا أن الإنسان فضولي دائما يبحث عن أجوبة لأسئلة تخرجه من ظلمات الجهل إلى عالم النور وفهم هذه الظواهر التي تحدث في الكون.

2. أن الإنسان هو الكائن الوحيد القادر على معرفة سبب ظهور واختفاء الشيء بحيث يقول هوبز في هذه العبارة "الإنسان يعرف أن ماله بداية لابد أن يكون له سبب هو الذي حدد توقيت ظهوره فجعله يظهر وقتما ظهر بدلا من أن يتأخر عن ذلك أو يتقدم" أي أن أي شيء له بداية ونهاية وأن الإنسان هو القادر على معرفة ذلك.

3. أن سعادة البهائم تتمثل في الطعام اليومي وممارسة الجنس، والتغوط.

[1] مختار عريب: الفلسفة السياسية، ص 243.

[2] إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، د.ب، 1985، ص 402.

4. أما عن الآخر خاصية فهي تعتبر اشتقاق من الخصائص الأخرى هي الخوف والقلق الذي يكتنف حياته.

وكل هذه الخصائص التي تحدث عنها هوبز فهي سببا في نشأة الدين عنده وفي هذا نجده يقول "الخوف من الظواهر الطبيعية ومن المجهول كان عاملا أساسيا في نشأة الديانة البدائية، بل أن منهم من يذهب إلى أن الديانات الساموية نفسها قد لجأت إلى تخويف الناس من العذاب والنار وما يلقى الكافر من أهوال الجحيم"[1] يعني أن سبب كون الناس هو الخوف من عذاب النار وأن تلك الأسباب تتلخص في عبارة هوبز القائلة: "في هذه الأشياء الأربعة وهي فكرة الأشباح، والجهل بالأسباب الثانية وعبادة ما يخاف منه الناس واعتبار الأشياء العرضية العابرة بمثابة النذر أو البشائر تكمن البذرة الطبيعية للدين. وبفضل خيالات الناس المختلفة وأحكامهم، وانفعالاتهم تطورت إلى ألوان من الطقوس والشعائر التي بلغت من التعدد والاختلاف حدا جعل بعض الشعائر المقدسة عبد قوم ضربا من السخف عند قوم آخرين"[2].

يعتبر هوبز أن هذه البذور تنمو وتتغذي من خلال مصدرين أساسيين يأديان إلى ضربين من الدين.

- الإختراع الطبيعي للإنسان الذي يقود إلى الخرافة وعبادة الطبيعة عند الوثنيين، أي أن إختراع الإنسان يؤدي به إلى عبادة الطبيعة ومظاهرها مثل عبادة الشمس والبحر وإلى سيطرة الخرافة والأوهام والشياطين.
- أما عن النوع الثاني فهو يؤدي إلى أوامر الله ووصاياه وتوجيهاته إلى أن غاية هاذين النوعين واحدة وهي الحصول على ثقة الأفراد وولائهم، فمن خلال كل هذه الصفات من نشر سلام ومحبة يؤدي بنا إلى إقامة مجتمع مدني، لأن النوع الأول كان يسعى إلى جانب من

[1] - إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 403.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 404-406.

السياسة البشرية كان يطلبه الموك الأوائل من رعاياهم. أما الدين من النوع الثاني يعني السياسة المقدسة وهو يشمل أوامر الذين أصبحوا رعاية في مملكة الله .[1]

ونجد أن هوبز يؤكد أن هناك نوعين من الدين فالأول يعني الوثني أو البدائي أو الخراف بصفة عامة، أما الثاني فيعتبره دين الحق المنزل أو الوحي به، لكن الأساس هو واحد إلى النوعين معا وهو "البذور الطبيعية" وهذا ما صرح به هوبز في العبارة التالية التي تعتبر غنية في مضمونها يقول هوبز "الخوف من القوى الغير المرأية التي اختلقها الذهن البشري أو تخيلها من الحكايات المشروعة علننا هو الدين فإن كانت غير مشروعة فهو الخرافة. وعندما تكون القوة المتخيلة هي حقا كما تخيلناها فإن ذلك يكون الدين الحق ..."[2] وهنا يعني هوبز أن لا يمكن أن يؤكد أي شيء من صفات الله أو العبادات على أنها كاذبة أو صادقة مثل تلك التي توجد في القضايا الهندسية بل إنها تعتمد على مدى ثقتنا بالشخص الذي يشرحها لنا وهذا ما سوف يستطرده لنا هوبز في هذا المقام فيقول "أنه يستحيل على البشر أن يكونوا في أذهانهم عن الله فكرة تجيء مطابقة تماما لطبيعته، كما أن الرجل الأكمه أو المولود أعما حينما يسمع الناس يتحدثون عن تدفأت أجسادهم بالنار وحينما يشعر بالدفأ هو نفسه عند إقترابه من النار قد يتصور بكل سهولة، أو قد يؤكد لنفسه بكل يقين أن ثمة شيئا يطلق عليه الناس إسم النار"[3] يعني هنا أن ثقة الفرد تكمن في مدى صحة ما يقوله الناس أو يشرحونه بأمانة لأن الأكمه أو المولود أعمى لا يمكن له أن يبصر حقيقة الشيء وإنما يعتمد على ما يسمع من الناس فقط لذا عند اقترابه من النار يعرف من ذلك الشيء الذي كان الناس يتحدثون عنه هو شيء إسمه النار.

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص ص 406-407.

[2] – المرجع نفسه، ص 408.

[3] – المرجع نفسه، ص409.

"وأن هذا الشيء هو حالة الدفأ التي يحس بها، ولكن دون أن يكون في وسعه تخيل شكلها أو تكوين فكرة ذهنية عنها فتلك التي يكونها أولئك الذين يرونها ..."[1]، يعني هوبز في هذا أن الإنسان الذي يكون أكمه لا يمكنه أن يرى شكل أو لون النار كالذي يراها أو يبصرها أو أنه يستطيع تكوين فكرة مثله وإنما يحس بها أي يحس بشيء من الدفأ المنبثق من ذلك الشيء الذي يطلق عليه الناس إسم النار.

وأيضا نجد أن الدين من جانب أخر يقوم على الأراء المتعلقة بطبيعة القوى الغير مرئية فإن في كل مكان لا يوجد شيء له إسم إلا واعتبره الوثنيين إلاها أو شيطانا وذلك بإطلاق على الأمور التي تحدث أو توجد في الطبيعة مثل الرياح والمحيطات الكونية بأنها آلهة، فكانوا يقدمون لها القرابين لكي تحميهم، إلا أن الوثنيين عندما لاحظ الأساس الثاني للدين وذلك لجهل الناس بالأسباب، ويعني هذا أن سبب ذلك يعود إلى ضعف إيمان الناس.

وأيضا هناك فكرة أخرى عند هوبز تتمثل في أن عند انتشار الديانة المسيحية توقعت كل تل تلك الأشكال التي كانت من قبل، وانتشرت المسيحية عن طريق المبشرين في أرجاء العالم المسيحي كذلك ديانة كنيسة روما أزيلن، وهذا ما أدى إلى اضطرابات لدى الناس وأصبحوا يتمردون عليهم وأمرائهم في فرنسا وإنجلترا.[2]

وأيضا نجد هوبز يتحدث على عدم خضوع الكنيسة إلى السلطة المدنية يعني رفض وجود مؤسسة دينية وطنية ومستقلة وهذا أيضا يؤدي إلى رفض وجود مؤسسة دينية عالمية تجمع جميع المسيحيين لعدم وجود دولة عالمية تكون هذه المؤسسة كبعد فقط لها، لأن الخلاص من العنف وجميع الاستغلال البشري تكمن في الاجتماع المدني (الدولة) لتحفظ حقوقها ولأن فكرة الدين عند هوبز أصبحت مخالفة إلى طبيعة المجتمع إذ أن صلاحيتها لم تعد تعتمد على الدين بل اعتمادها على البعد الفلسفي الذي يرى أن المجتمع هو الذي لديه

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 409.

[2] – توماس هوبز: الليفيثان، ص ص 121-129.

الصلاحية الشرعية وليست هذه القوة الذاتية للحاكم لما كانت عند الفيلسوف ميكيافلي وإنما ما ظهر لدى هوبز بفكرة العقد الاجتماعي[1].

إن الكنيسة أصبحت معه مؤسسة هذا ما يظهره يعني أنها المؤسسة فحسب وعلى غرار أي مؤسسة يجب أن يكون لها رأس والرأس هو الحاكم، فالدين بأي معنى يخضع للقانون والحاكم فالكنيسة عبارة عن اجتماع يخضع له الناس إلى قانون يحكمه حاكم، الذي يصدر هذه القوانين ويجب على الشعب الرضوخ إليها.

ونجد أيضا أن هذا الانتقال من الحكم اللاهوتي إلى الحكم الإنساني الوضعي الذي اتفق عليه الناس على أساس العاقد، وأنه حاول تفسير هذا العقد تفسيرا عقلانيا واجتماعيا.

وقد تحدث هوبز أيضا على دين والدولة بحيث قال "لا يستطيع الإنسان أن يخدم سدين، ولا يمكن للسلطة الروحية أن تنفصل وتستقل على السلطة الزمنية، كما أن للحكومة المشتركة أو المختلطة منهما، ليست حكومة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة فلم يبقى سوى أن تخضع إحداهما للأخرى"[2]، يعني هوبز في هذا القول أنه يجب أن تخضع السلطة الروحية إلى سيطرة الحاكم وهذا لتجنب الأخطاء التي وقعت عند الأمم وأن يبين مكانة الدين في الدولة ويبين وجود السلطة الروحية حتى لا نقع في الأخطاء حسب نظر هوبز، وقد حدد هوبز الكنيسة ecclesia بأنها جماعة من البشر تعترف بالديانة المسيحية وهي تتحد في شخص السيد الحاكم فيأتمرون بأمره ويتجمعون بحكمه ولا يتجمعون بغير سلطته، يعي هنا أن هناك أفراد يعترفون بالديانة المسيحية التي هي تتمثل في الحاكم الذي يخضع له الأفراد، وأن الكنيسة تعتبر مثل الدولة المسيحية تتكون من الأفراد المسيحيين وأيضا هم أعضاء في الدولة.

[1] – علي عبود المحمداوي وأخرون: الفلسفة المعاصرة من الشمولية إلى السرديات الصغرى، دار النديم للطباعة والنشر، ط.1، 2012، ص ص 25-28.

[2] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص 426.

يعتبر أن السيد الحاكم هو المفسر الخير لإرادة الله وأن الحاكم المسيء لا يجد صعوبة في التوفيق بين سيف العدالة والإيماء ولكن إذا ارتكب الحاكم خطأ في حكمه من سوف يحكم على تصرفاته وهنا يجيب هوبز على هذا المنوال بحيث يقول "بأنك لا تستطيع أن تجد حكما يقضي في هذه المسألة، ومقاومة الحاكم الكافر هي مقاومة ضد قوانين الطبيعة"[1] يعني هنا أنه من يقاوم الحاكم الكافر فإنه يخاطر بحياته وأن ثوابه من السماء ويجب عليه أن لا يتضمر من حاكمه الشرعي لأن هذا الفعل العلني الصريح وإن مطالب الإله الخالد لا تتمييز عن مطالب الإله الأرضي الثاني.

لقد تحدث هوبز عن الفلسفة والدين ونظرتهما عن العلم إلا انه أراد تحديد موقف في هذا القول "ليس فقط تبيان كيف يتحدد موقع فلسفته في هذا العلم وكيف تسند إلى تفسير لشروط العلم جدة مشروعه السياسي، إنه كذلك تبيان الحدود التي يرسمها حيال الدين، لأن بنية فكره بالذات تجعل هذا الرسم ضروريا، ولأن إلحاح الوضع الراهن يشدد على ذلك في الوقت ذاته"[2]، يعني هذا أن هوبز كان يحاول أن يضع أسس ليس فقط إلى مشروعه السياسي وإنما أيضا إلى رسم حدود الدين الذي يلحه الوقت الراهن.

وأيضا نجد هوبز يرى أن الأزمات الدينية أو السياسية كانت كغاية منذ الإصلاح الديني، لأن هذه الأزمات كانت تشكل خطر إنقسام السلطات لأن من خلال هذا الإنقسام ينجر عنه العديد من الأخطار مثل أنها تولد الفوضى وغياب الأمن والموت.

وأخيرا نجد أن موضوع الدين قد نال اهتمام العديد من فلاسفة القرن السابع عشر حتى يومنا الحالي، إلا أن معاصري هوبز من الفلاسفة اتهموه بالإلحاد، وبالعديد من الأوصاف التي أطلقت على كتابه التنين، الفضيع، الحية الهائلة .... إلخ.

---

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص ص 429–430.

[2] – بيفر إنسوامورو: هوبز فلسفة، علم، دين، تر: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1993، ص 81.

كل هذه الأوصاف المسيئة لهوبز استخدمها معظم رجال الدين من معاصري هوبز في وصف فلسفته، إلا أن هوبز حتى وإن اتهم بالإلحاد من طرف أعدائه كما يتبين لنا في هذا القول "كان هوبز قد اتهم بالإلحاد من أعدائه"، إلا أن دعاة المذهب النفعي قد أعجبوا بالمذهب الفردي لهوبز بعقلانيته ومذهبه المادي الآلي، وأن هذا الإلحاد يعتبر فقط نتيجة لأفكاره السابقة. وذلك لأن رجال الدين في ذلك الوقت كانوا يتهموا كل من يخالفهم الرأي وذلك بمجرد خروجه عن الفهم الخاص للدين وهذا ما يظهر في هذا المقال "لقد كان رجال الدين في القرن السابع عشر يعتقدون بديل الوحيد للأرثوذكسية المسيحية هو الإلحاد والإباحية. لقد أدرك نقاد من أمثال روبوتام robotham الطابع الغير محافظ في اللاهوت لكنهم عجزوا عن التفريق بين اللاهوت الغير التقليدي وبين الكفر وعدم الإيمان"[1] ، يعني في هذا القول أن أفكار هوبز التي كان ينادي بها أقرب إلى تلك الأفكار الإصلاح الديني إلا نقاد هوبز يرون أن لاهوت هوبز كان غير محافظ إلا أنهم عجزوا على الفصل بين اللاهوت الغير تقليدي وبين الكفر والإيمان.

كما أن هوبز قد أخرج الدين من مجال الفلسفة لأن هوبز كان يستبعد بصرامة اللاهوت عن الفلسفة ذلك لإعادة رسم الخريطة المناسبة للمجال المعرفي والإيماني وما نخلص إليه من أفكار هوز هو أن هوبز لم يكن مجددا في فهم الدين وإنما كان قد استبعد الدين عن مجال الفلسفة.

وأيضا نجد أنه يرى بأن الدين بوصفه ظاهرة اجتماعية فهو مذهب في القانون كما أنه أرسل رسالة إلى شارل الثاني حيث يقول فيها ما يلي " أن الدين ليس فلسفة بل قانون"[2] هذا يعني أن هوبز هو الفيلسوف الذي يضع أسس التي تقام عليها الدولة القومية إلا أن هوبز ما يهمه هو أن السلطة التي تحافظ على الدولة التي تحول المعتقدات الدينية إلى قوانين سياسية برابطتها.

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص ص 398.

[2] – المرجع نفسه، ص 399.

2/ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية من منظور العقد

إن من بين الفلسفات التي جعلت من الإنسان الهدف الأسمى هي الفلسفة السياسية، التي تتحدثه فكل حديث في صميمها هو الحديث عن فكر سياسي، وهذا ما نجده عند فلاسفة العقد الاجتماعي وتفسيرهم إلى تأصيل العقد والانتقال من الحالة الطبيعية إلى فكرة الاجتماع الاجتماع المدني وسوف يتبين لنا هذا مع الفيلسوف توماس هوبز.

توماس هوبز thomass hobbes (1588-1679) من أب بروتشتانتي فيلسوف إنجليزي ينتمي إلى النزعة المادية، ويعتبر أول المحدثين الماديين، حيث يمثل النزعة المادية الانجليزية، حيث يعد من أكبر أنصار الحكم المطلق، تأثرت فلسفته بثورات القرن السابع عشر البرجوازية التي حدثت في بريطانيا[1].

يرى هوبز أن الإنسان قبل ظهور المجتمع المدني كان الناس يعيشون دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعا في رهبة وخوف بحيث يكون الناس في حالة تسمى بحالة حرب بحيث نجد هذه العبارة "هي حالة حرب بين كل إنسان وكل إنسان على آخر"[2] هذا يعني أن كل واحد مستعد إلى حرب ضد الآخر.

لأن الحرب ليست فقط قتال وإنما تعتبر استعداد اليقيني أو المعلول لهذا القتال، لأن ما ينتج عن من هذه الحرب هو عدم الأمن بحيث يكون كل واحد عدوا للآخرين من الناس، وهذا ما نجده في قول هوبز" إن كل إنسان عدوا لكل إنسان"[3] أي أن الإنسان في هذه الحالة لا توجد لديه قوى سوى قوته الخاصة فقط التي توفر له الأمان والابتكار الخاص به لأن مثل هذه الحالات حسب هوبز لا مكان للعمل لأن ثماره غير مضمونة فلا توجد صناعة ولا

[1] – جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة (فلاسفة، مناطقة، متكلمون، لاهوتيون، المتصوفون)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 2006، ص708-710.

[2] – توماس هوبز: اللفيثان، ص 134.

[3] – المصدر نفسه، ص 135.

تجارة ولا فلاحة، والأسوء من ذلك وجود خطر وخوف متواصل وموت عنيف، وكون حياة الإنسان بائسة وقصيرة.

لأن الوجود المدني عند هوبز أو السياسي للأفراد يعتبر الحياة الهادئة التي لا توجد تماما في الحياة الطبيعية التي هي الحذر وحرب كل فرد ضد فرد آخر بسبب الغرور وحب الإنسان إلى السيطرة والتملك أو الحق الذي أملكه بمقتضى الطبيعة بهدف المحافظة على حياة الإنسان وعلى حفاظه على نفسه وذاته وهذا ما نجده في هذه العبارة "بحيث يصوب أحدهم سلاحه باتجاه الآخر"[1] يعني أن الإنسان في تلك المرحلة الطبيعية أو البدائية يغار كل واحد من الطرف الآخر، فيجعله هذا يصوب سلاحه على الآخر باستمرار.

إن الحالة الطبيعية كانت مليئة بالصعاب التي تجعل الإنسان في حالة من التوتر وعدم الارتياح وذلك نتيجة حب المجد والطمع، جعلته يبحث عن سبل آخر تخرجه من هذه الحالة البدائية المليئة بالمخاطر وهذا ما يظهر في هذا النص" إن الأهواء التي تجعل الإنسان يميل إلى السلام هي: الخوف من الموت، والرغبة في الأشياء الضرورية لحياة مريحة، والأمل بأن يحصل عليها بعمله، ويطرح العقل بنودا مناسبة لسلام قد يتوافق الناس عليها"[2]، يعني أن الإنسان ما يجعله يفكر بعقله إلى البحث عن سبل يحافظ بها على حياته وعلى ذاته لأنه من خلال العقل الذي يتحكم به الناس يدفع بالإنسان إلى بعض التصورات العقل إلى المستقبل الذي يكون خال من الأخطار الموجود في كل ما كان في الحالة الطبيعية وهذا العقل الذي يدفع بالفرد إلى تصور غد أفضل وهو المجتمع المدني.

كان الإنسان قبل ظهور المجتمع السياسي يعيش في حالة طبيعية كان الجميع فيها متساوي مع الآخر في حريته، وكان حبه للبقاء والسيطرة على الآخرين كل هذا يدفع به في الحالة الطبيعية حالة من الحرب على الآخر، لأنه كان يستعمل القوة الخاصة في ذلك فالكل

[1] - توماس هوبز: الليفياثان، ص136.

[2] – المصدر نفسه، ص 137.

يسير والكل يرى نفسه الأقوى فكان يسعى إلى أن يدعم كيانه على حساب الآخر، ويسعى إلى فرض احترامه على الآخرين[1].

وكل هذه الظروف جعلت من الإنسان كائن لا يستطيع ممارسة أي عمل من الأعمال فهو في حالة حرب وخراب دائمة، وهذا ما دفع به إلى الرغبة الجامحة إلى التمسك في الحياة والأمل على ضوء في محاولة تأسيس مجتمع سياسي في ظل قوانين تضمن له نفسه.

فأول تلك القوانين هي البحث عن السلام وثانيها تدفع به إلى التنازل عن حقه الطبيعي على الأشياء وثالثها وهو التعاقد بين الناس ولهذا وجب وجود حاكم يسهر على تطبيقها هذه القوانين، لأن تلك الظروف دفعت بالإنسان إلى الهروب من الحالة الطبيعية إلى محاولة بناء عقد اجتماعي ليجتمع فيه عدد من الناس يتفقون على اختيار حاكم أو هيئة حاكمة تمارس سلطتها التي تتمثل في بناء دولة تضمن له ظروف أحسن للعيش السعيد والهادئ.

إن البشر في حالة طبيعية كانوا خارج عن القانون والدولة وذلك لأنه هو سيد نفسه فله الحق في كل شيء، بأن يتصرف على حسب هواه بكل استقلالية ومحاولة استخدام كل شيء يساعده على حفظ بقائه وهذا ما نجده في هذه العبارة" أن الوضع الطبيعي للناس قبل انتظامه في دولة كانت الحرب وتحديدا الحرب كل ضد الكل" يعني أن الإنسان انتقاله إلى الحالة المدنية كان يعيش حياة الفوضى والسيطرة أي كان يعيش حالة الغاب والبقاء فيها يكون للأقوى فيها، وهنا ما دفع به إلى التفكير في الحالة المدنية[2] .

كانت الحالة الطبيعية أو بالأحرى الحالة البدائية كان الإنسان فيها ذئب لأخيه الإنسان يقول هوبز:" كل إنسان ذئب نحو أخيه الإنسان"[3]، أي أن الإنسان البدائي في نظر هوبز كان همه الوحيد هو القضاء على أخيه وذلك بأنه يراه مجرد منافس له وذلك يكون مثل

[1] – أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1995، ص61.

[2] – بترولوترما وآخرون: أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، ط2، مكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2007، ص117.

[3] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص296.

الذئب الذي يحاول اصطياد فريسته أو الانقضاض عليها في أي وقت لأن تلك الحالة كان يغيب فيها صوت العقل فالإنسان كان يخضع فقط لما تمليه عليه غرائزه.

وهذا ما نجده في العديد من الذين كتبوا على توماس هوبز أو في فكرة انتقال من الحالة من الحالة البدائية إلى الحالة المدنية، كانت حياته قائمة على الغريزة وحب البقاء، ففي الحالة الطبيعية كان مثل الذئاب وهذا ما نجده في هذا النص "إن الإنسان ذئب للإنسان، وأن الكل في حرب ضد الكل، وأن الحاجة واستشعار القوة يحملان الفرد على الاستئثار بأكثر ما يستطيع الظفر به من خيرات الأرض"[1]، يعني أن الإنسان في الحالة البدائية لكي يضمن نفسه وحيلاته يلجئ إلى الحيلة وكل أساليب المكر والخداع والعدوان، ويتم هذا إلا من خلال أنه يتخلى عن هذه الحياة البدائية وينتقل إلى الحالة المدنية من خلال بناء عقد اجتماعي يضمن له هذا العقد أو النظام المدني عن طريق جملة من القوانين التي تحميه وتحمي كل ما يملك.

وما نجد أيضا في هذا الموضوع أن ما دفع بالناس إلى التفكير في إقامة مجتمع مدني وهو التخلص من تلك المجتمعات البدائية التي تنبعث منها الحالة الطبيعية عند هوبز هي شرط منطقي يسبق منطقيا إقامة مجتمع المدني الكامل، وأعني المجتمع ذا السيادة الكاملة وما استنبطه هو بزمن حالة الطبيعة هو حاجة الناس إلى الاعتراف بالدولة ذات السيادة التامة بدلا من دولة ذات السيادة الناقصة الموجودة لديهم الآن"[2]، وهنا يعني هوبز أن من خلال ما استنبطه من الحالة الطبيعية الأولى وتفسيره إلى كيف تتم التفكير في بناء مجتمع مدني.

ونجد أن هوبز قد كان يرى أن الحالة الطبيعية الأولى للإنسان كانت تتمثل في كونها طبيعية حيوانية، وقد كان هيجل أيضا له نفس هذه الفكرة وهذا ما نجده في هذا القول "إن

[1] – يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، مجلد2، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، دط، 2012، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ص65.

[2] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص297.

الحالة الطبيعية يغلب عليها الظلم والجور والعنف وتسودها الدوافع الطبيعية التي تروض والأعمال والمشاعر اللاإنسانية، ولا شك أن المجتمع والدولة يمارسان نوعا من الحد، لكنه حد للغرائز الفجة وللانفعالات الوحشية وحدها، كما أنه في مرحلة حضارية أرقى، حد للأنانية المعتمدة التي تتجلى في النزوات والأهواء"[1] لقد حاول هوبز هنا أن حياة الطبيعية للفرد كان تسودها العديد من الظروف الغير المؤدية إلى الاستقرار والأمان فيها على حياة الفرد فقد كان حياة أو حالة لا عدل فيها لأن حياة الإنسان في تلك المرحلة تشبه حياة الحيوانات وهذا ما أيده جيل هوبز فيها ولأن الخوف هو سمة تلك المرحلة هو ما جعل الإنسان إلى الاستغناء وإلغاء الحالة الطبيعية الأولى.

إن حالة الفطرة عند هوبز هي حالة فوضى ودمار، فالناس يعتبرون مساوين في الطبيعة، إلا أن هذه المساواة تصدر عنها الريبة ومنه تنشأ الحروب لأنها حياة كريهة وبهيمية وهذا ما يجعل الأفراد ينظرون منها فهذه الحياة تكون قصيرة المدى وتدفع بالإنسان إلى العزلة والوحدة التي يكون فيها الظلم هو السد الوحيد فيها لأن ما يدفع بالإنسان إلى ذلك هو الرغبة في المحافظة على الذات[2]. وهذا ما نجد أيضا في قول واضح لدى هوبز على أن هذه الحياة هي حياة صراع وعنف وهذا ما نجده أن الإنسان على الرغم من أنه يحاول تجنب الموت والابتعاد عنها إلا أن هذا يجعله يدافع عن نفسه وما يجعل الحرب تقوده إليها برغبتها الطبيعية وهي الحالة التي تصبح فيها الحياة كما يقول هوبز:" فقيرة عقيمة وحشية وقصيرة الأمد" يعني هنا أن كل تلك الظروف تؤدي إلى حياة قصيرة لأن ظروفها صعبة[3].

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص299.

[2] – جان توشار: الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي دراوشة، دار التكوين للتأليف والنشر، ط1، سوريا، دمشق، جزء2، 2010، ص449.

[3] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العلانية، ص325.

3/ القانون والحقوق الطبيعية:

بعد أن نظرنا إلى تصور هوبز في فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، ونزوح الفردنحو فكرة بناء العقد الاجتماعي أما الآن سوف نتطرق إلى فكرة أخرى، وهي فكرة القانون الطبيعي والحق الطبيعي، إلا أن هوبز في هذه الفكرة يفرق لنا بينهما فالحق الطبيعي يتمثل في الحرية المطلقة للإنسان في عمل ما يريد أن يعمله، بينما القانون فيه جبرية لأن القانون يحدد الأشياء التي يجب أن يقوم بها الفرد والتي عليه الابتعاد عنها فالفارق بينهما أن الحق فيه حرية والقانون يكون إلزامي.

1- القانون:

لقد كان هوبز يرى من أجل الحفاظ على ذاته وعلى حريته يجب أن يبحث على شيء أو قانون يعتبره هو القاعدة الأساسية لتضمن له كل هذا وهذا ما نجده عند هوبز في كتابه الشهير "الليفياثان*" بحيث يقول:" إن قانون الطبيعة les naturalis، هو مبدأ أو قاعدة عامة يجدها العقل، وبها يمنع الإنسان من فعل ما هو مدمر لحياته أو ما يقضي على وسائل الحفاظ عليها، ومن إهمال ما يظن أنه يمكن أن يحفظها"[1].

يرى هوبز أنه من خلال الحالة الطبيعية تم ظهور فكرة القانون الطبيعي البحث عن السلام والآمن وضمان حق الأفراد من خلال هذا القانون، فهو يرى أن العقل هو الملاذ الذي نجد به الحلول في البحث عن السلام أو في استعداد الناس إلى الحرب، أو حتى من خلال العقل أنه هو الذي يتوصل به بني البشر إلى تحكيم صائب لفك النزاعات والفصل بينهما.

* – الليفياثان: اسم كتاب هوبز وهو اللفظ الأصلي لمعنى الوحش البري أو التنين الذي له أكثر من ذراع ويعني به الدولة القوية.

[1] – توماس هوبز: الليفياثان، ص138.

ولذلك يجب وضع قانون يحد فيه من تجاوزات التي تكون في فكرة الحق الطبيعي فكل شيء تطاله يده فيجب وضع قانون للحد من ذلك، فالقانون هو الذي يدفع بالإنسان إلى البحث على سبل السلامة، الذي يهتدي الإنسان بالعقل إلى ضرورة الانتقال من الحالة المدمرة إلى حالة السلام والأمن وحفظ ممتلكاته وعلى حياته من الاستغلال[1].

ونجد أيضا أن هوبز قد فرق بين الحق الطبيعي وبين القانون بحيث يزول الالتباس والغموض وعدم الخلط بين هذين المصطلحين وهذا ما نجده في هذا القول لهوبز" إن الحق يقوم على الحرية الفعل أو عدمه، بينما القانون يحدد ويلزم بأحد الأمرين: لهذا يختلف القانون والحق بقدر ما يختلف الالتزام والحرية، وهما لا يصحان معا في موضوع واحد"[2]، يعني هنا هوبز أنه بين لنا مادي يعني الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، أن كلا المصطلحين لا يصلحان أن يكونا في موضوع واحد لأنه مفهوم الحق أو القانون يختلف في الغاية والهدف إلا أن ضمان الحق من كل تلك العقبات التي كانت توجد في الحالة الطبيعية يجب من قانون أساسي وواضح يضمنها[3].

لقد أراد هوبز أنه قبل التحدث عن القوانين يجب عرض مجموعة من الصفات التي يسوقها كتعريفات لقوانين الطبيعة، كذلك أراد أن ينظر إليها بالتفضل وهذا ما سوف نبينه كالتالي:

1- أهم خاصة لقوانين الطبيعة أنها عقلية بحيث قال هوبز" فليت قوانين الطبيعة هي فكرة يكشفها العقل وأنها هي إملاء من العقل..."[4]، يعني هنا أن قوانين الطبيعة هي فكرة يكشفها العقل وأنها إملاء من العقل رغم أنه لا توجد تناقض بين قوانين الطبيعة وقوانين الوضعية لأن الهدف أو الغاية نفسها، وهو قيامة دولة تحافظ على السلام والأمن والحياة

[1] – مختار غريب: الفلسفة السياسية، ص123.

[2] – توماس هوبز: الليفياثان، ص139

[3] – المصدر نفسه، ص139.

[4] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص342.

الاجتماعية وأن قوانين الطبيعة تتفق مع عقول الناس بحيث يقول هوبز:" ليس ثمة قانون سوى قانون الطبيعة هو الذي يتفق مع عقول الناس جميعا"[1] وأنه رغم أن قوانين الطبيعة ليست مكتوبة أو منصوصة بنصوص، إلا أنه يسهل استعمالها من طرف العقل الطبيعي إدراكها بغير تحيز.

2- أما عن الخاصية الثانية لقوانين الطبيعة هي أنها قوانين أخلاقية moral وأن هوبز قد ذكر أنه هناك مستوين يستخدم فيها مصطلحي الخير والشر.

أ- أما الأول فهو وصفي نسبي أناني يعتبر موضوع الرغبة خيرا.

ب- أما عن المستوى الثاني هو أن الأخلاق العقلية عند هوبز كما عبر عنها هوبز بقوانين الطبيعة، فقد قال هوبز:" فقوانين الطبيعة مثل: العدالة، والإنصاف، والتواضع، والرحمة وباختصار القاعدة التي تقول: عامل الناس كما تحب أن يعاملوك به هي الضد المباشر لانفعالاتنا الطبيعية التي تؤدي بنا إلى التعصب والتخرب، والغرور أو الزهو والانتقام وما شاكل ذلك"[2]، بين لنا هوبز هنا أن الإنسان كما يعامل بأفعال أخلاقية يحب أن يماثله الآخرين بمثل هذه المعاملة وأن هذه القوانين تخرج الإنسان من حالة الحرب المشبعة التي ينصاغ إليها باستسلامه إلى الطبيعة وأن هذه هي القوانين الأخلاقية بالضرورة.

3- أما عن الخاصية الثالثة أن قوانين إلاهية بحيث يقول هوبز "فنفس القانون نقول عنه أنه طبيعي هو أيضا أخلاقي، وهو أيضا إلاهي ذلك لأن العقل الذي هو قانون الطبيعة هو نفسه عطية من الله لكل إنسان حتى يحكم به على أفعاله ويسيطر على تصرفاته"[3]، يعني هوبز هنا أن كل هذه القوانين سواء طبيعية أو أخلاقية أو إلاهية يحكم عليها الإنسان بعقله.

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، ص343.

[2] – المرجع نفسه، ص343.

[3] – المرجع نفسه، ص344.

ونجد أيضا أنه رغم تعارض القانون الطبيعي مع رغبات الناس وطموحاتهم إلا أنه يحفظ لهم حياتاهم، لأن حالة الحرب التي يعيشها الإنسان في حالة الطبيعة مملوءة بالخطر المحيط به من كل النواحي وهذا ما جعل الإنسان يمهد[1] إلى فكرة القانون أي أن الإنسان كان يعيش حالة من الفوضى لأنه عدوا لأخيه لذلك لجأ إلى وضع مجموعة من القوانين التي تحميه من مخاطر تلك المرحلة البشرية التي كان يسودها ظلام الموت وانعدام الثقة والسلم، وإذا توفر لديه هذا المطلب فإنه يجب عليه أن يتنازل على حقه للآخرين وعلى الآخرين التنازل على حقوقهم من أجل البقاء على قيد الحياة.

وأن هذه القوانين الطبيعية تتحول بفعل الإلزام من المراحل في الحالة الطبيعية إلى إلزام خارجي عندما تقوم الدولة وينشأ المجتمع السياسي فتتحول قوانين الطبيعة إلى قوانين مدنية، وتحولها من الأخلاق إلى السياسة ومن الضمير الباطني إلى سلطة القانون المدني.

وأن هذه القوانين ليست قوانين بالمعنى الدقيق وإنما هي التي تدفع بالإنسان إلى السلام والطاعة وأنها تكون فعلية عندما تقوم الدولة وهذا ما نجده في هذا النص:" ليست هذه القوانين بالمعنى الدقيق بل هي خصائص وكيفيات تدفع الناس إلى السلام والطاعة، أما عندما تقوم الدولة وينشأ التنظيم السياسي فإنها تتحول إلى قوانين فعلية عندئذ أو ليس قبل ذلك وهي تصبح أوامر الدولة، وكذلك قوانين مدنية تلزم السلطة العامة للناس باتباعها وطاعتها"[2]، يعني هنا هوبز أنه عندما تتحول هذه القوانين الطبيعية إلى سلطة الدولة بأنها تصبح هي المشرع الوحيد لهذه القوانين لذا فإنها تعاقب كل من يخرج عن هذه القوانين.

ويحلنا هوبز إلى فكرة أخرى لا سماح لمن يجهل القانون وهذا ما نجده في هذا القول لهوبز:" أنه لا عذر لمن يجهل قانون الطبيعة الجهل على ثلاثة أنواع: جهل بالقانون، وجهل

[1] – محمد محمد بالروين: فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص77.

[2] – إمام عبد الفتاح إمام: هوبز فيلسوف العقلانية، ص345.

بالسلطة، وجهل بالعقوبة"[1] إن هوبز في هذا القول يعني أنه من يجهل بهذه القوانين المصرح بها من طرف الدولة لا عذر له في مخالفتها لأن ذلك يعتبر جريمة من طرف الفرد ضد الآخرين.

وهوبز يرى أنه لا يعاقب أو يلزم أحدا كان غريبا عنه أو جاهلا بهذا القانون ولذلك يشير هوبز أن تكون هذه القوانين علنية، ففي القديم كان الرومان كانوا يلقون بالقوانين في أماكن والساحات حتى يتسنى لجميع الناس معرفتها، لكن الأمر مختلف عند هوبز في القانون الطبيعي.

لكن هوبز يشترط الإعلان عن القانون بطريقة تكون واضحة لأن قدرة الإنسان على الإدراك تكون كافية لديه على تدبير أموره وهذا ما نجده في هذا القول:" أعني أن كل صاحب عقل قادر على استخدامه يستطيع أن يعرف القوانين الطبيعية ويدركها جيدا، ومن ثم لا يعني في هذه الحالة سوى الأطفال، لعدم قدرتهم على الاستدلال والمجانين لغيابالعقل: هؤلاء هم وحدهم الذين يقبل عذرهم إذا ما انتهكوا القانون"[2] أما عن الأطفال والمجانين فلا عقل له يعني أن الأطفال صغار يصعب عليهم إدراك القوانين، أما فيما يخص المجانين يعذر لهم أو يقبل انتهاكهم للقانون.

إن كل ما يجب على الإنسان فهمه أنه إذا استخدم عقله، فإن ذلك يكون عامل مساعد له في الحفاظ على حياته تجاه أعدائه، وخاصة في تلك الحالة كهذه التي يكون فيها الجميع في حرب ضد الجميع، لأن كل فرد يعصم نفسه بعقله، وتعتبر حالة كهذه أن كل يمتلك الحق في كل شيء، وأنه يستطيع السيطرة على كل شيء وحتى على جسد الآخرين، ومنه فالإنسان هنا لا يصبح يأمن لأي أحد مهما كان يبلغ مرتبة من الحكمة والفطنة وهذا ما

[1] – إمام عبد الفتاح إمام: هوبز فيلسوف العقلانية، ص346.

[2] – المرجع نفسه، ص 346.

نجده في هذا القول لهوبز:" طالما أن حق كل إنسان هذا في كل شيء مستمر، لا يمكن أن يأمن أي إنسان، مهما بلغ من القوة والحكمة"[1].

إن من مبادئ أو من القواعد العامة للعقل الإنساني أنه يبحث على سبل السلام وتحقيق بلوغ هذا الأمل إلا أنه إذا عجز في ذلك فإنه يستطيع البحث على سبل أخرى وذلك من خلال مساعدات وفوائد الحرب وهذا من خلال القانون الأول والثاني لتوماس هوبز:

1- **القانون الطبيعي الأول والأساسي:** وهو أن يسعى المرء إلى السلام ويتبعه، ومن خلاله نشتق القانون الثاني.

2- **القانون الثاني:** أنه على الإنسان أن يكون مستعدا، حين يكون الآخرون أيضا مستعدين، وأن يتخلى عن حقه في كل شيء بالقدر الذي يراه ضروريا للسلام وللدفاع عن نفسه، وأن يرضى لنفسه بقدر من الحرية إزاء الآخرين، يساوي قدر حريتهم إزاءه"[2]. إن هوبز هنا يعني أن في القانون الأول يرى أن الإنسان يسعى وراء السلام لأنه كما كان عدوا لأخيه في الحالة الطبيعية لذلك لجأ إلى وضع قاعدة عامة تجعله يبحث عن السلام وهذا ما دفع بالفرد إلى الميل إلى السلام خوفا من الأثار السلبية لحالة الحرب ومن خلاله القانون الأول يشتق القانون الثاني، الذي يرى أنه بعد تحقيق الإنسان إلى السلام يجب عليه أن يتنازل عن حقه للآخرين، وأيضا على الآخرين أن يتنازلوا أيضا على حقوقهم من أجل البقاء وهنا يتبين لنا هذا من خلال العقل الذي بين لنا مساوئ الحرب[3].

2-الحقوق الطبيعية:

إن أول تعريف للحقوق الطبيعية للإنسان نجده في هذه العبارة الحق الطبيعي يتمثل في الحرية التي يمتلكها كل إنسان في استعماله لقوته الخاصة لما يريد، ولذلك من أجل الحفاظ

[1] – توماس هوبز: الليفياثان، ص140.

[2] – المرجع نفسه، ص140.

[3] – محمد محمد بالروين: فلسفة السياسة، ص77.

عليها[1]، يعني أن للإنسان الحق بفعل كل ما يريد وما يراه ملائما بحسب عقله وحكمه على هذه الحريات.

وأيضا حق الإنسان في الحفاظ على حياته auto preservation وفي هذا الحق يتيح للإنسان أن يستعمل كل الوسائل والطرق من أجل أن يحقق هذه الغاية فهذا الحق خاص بالإنسان وله الحق في أن يفعل ما يريد، لأن أكبر خطر يواجهه هو خطر الموت لذلك يحاول أن يتفادى هذا الشر.

فإن الحق الطبيعي في أن يحافظ الإنسان على أعظائه والدفاع عن نفسه فمن خلال كل هذا نجد العبارة التالية (بأن في الطور الطبيعي كل واحد عنده الحق في القيام بامتلاك كل ما يرغب فيه)[2] ومن هنا يأتي القول بأن الطبيعة أعطت كل الأشياء إلى الناس ومنه نستنتج بأن المنفعة هي قاعدة الحق في الطور الطبيعي كانت لديه جميع الحقوق وكان له الحق في امتلاك أو فعل أي شيء يطمح أو يرغب فيه.

إن نظرة هوبز إلى الحق الطبيعي أي بما أسماه les naturalis وهو يقول في هذا:" هو حرية كل إنسان في أن يستخدم قوته وفق ما يشاء هو نفسه من أجل الحفاظ على طبيعته، وبعبارة أخرى الحفاظ على حياته، وبالتالي في أن يفعل كل ما يرى، بحكمه وعقله، أنه أفضل السبل لتحقيق ذلك"[3]، يعني هوبز في هذا المقال أن للإنسان العديد من الحقوق التي يتمتع بها، وهي الحرية الممنوحة لكل إنسان من أجل المحافظة على حياته وعلى المحافظة على بقائه وعلى ذاته.

[1] – مختار عريب: الفلسفة السياسية، ص120.

[2] – المرجع نفسه، ص121–123.

[3] – توماس هوبز: الليفياثان، ص138.

فالحرية عند هوبز نجدها تعني انعدام كل العراقيل والصعاب التي قد تواجه الإنسان في حياته وغياب كل المعوقات الخارجية، واستخدام القوى التي بقيت لديه طبقا لما يتلقاه من عقله وحكمه[1].

وإن هوبز كان ينظر إلى الحالة الطبيعية بأنها حالة من الحرب وعدم الاستقرار يعيب في كل أنواع العدل والأمن، وكل إنسان فيها يكون محكوما بعقله ونجد هوبز يقول :"كل شيء يمكن أن يستخدمه سوف يشكل له عاملا مساعدا في حفظ حياته تجاه أعدائه"[2] يعني أن الانسان في حالته الطبيعية يسعى وبكل الطرق والوسائل التي تشكل به عاملا مهما للبقاء والحفاظ على حياته اتجاه الأعداء.

وأيضا أن للإنسان الحق في استخدام الوسائل التي تكفل المحافظة على نفسه وهذا ما نجده في هذا القول:" يستفيد كل فرد حق حماية نفسه عبر اللجوء إلى قوته الخاصة"[3]، أي أن الإنسان من أجل أن يأمن على ذاته يستعين بقوته الخاصة والاعتماد على نفسه والمحافظة على بقائه من كل عداد يحيط به.

[1] – توماس هوبز: الليفياثان، ص139.

[2] – المصدر نفسه، ص140.

[3] – المصدر نفسه، ص184.

يعتبر الحق الطبيعي هو الحرية التي يمتلكها الإنسان في استعمال قوته كيفما يرغب ليحافظ على طبيعته وبقائه أي أن نتيجة ليكون الإنسان يتمتع بالحرية يقوم بعمل أي شيء يمكن أن يحافظ على وجوده والإنسان يستعمل عقله وأحكامه على الأشياء التي تحفظ له كيانه[1] أي أنه له الحق في استعمال كل الوسائل ليحافظ على حريته وعلى بقائه لأن الغاية التي يحاول الإنسان الوصل إليها في الحياة هي المحافظة على نفسه وهذا ما نحده في هذا القول لهوبز "فمن المسلم به أن يملك سلطة استخدام الوسائل التي يعتبرها الأكثر تلائما مع مهمته"[2]، يعني أن للإنسان كامل السلطة في استعمال ما يراه مناسبا للحفاظ على كل حقوقه لنه هوبز يعتبر أول فيلسوف من صاغ نظرية العقد الاجتماعي وأيضا أن مفهوم الحق عند هوبز يتمثل في أن الحق الطبيعي هو التحرر من كل سلطة.

[1] – محمد محمد بالروين: فلسفة السياسة، ص 88.

[2] – توماس هوبز: الليفياثان، ص188.

المبحث الثاني: الدين وأثره على التفكير السياسي لجون لوك

بعد أن تطرقنا إلى هوبز وإلى كيف كان ينظر إلى الدين وإلى قضايا أخرى الآن هناك فيلسوف آخر فلاسفة العقد الاجتماعي وهو جون لوك لقد ولد جون لوك (1632-1704) john lock فيلسوف إنجليزي يمثل النزعة المادية وصاحب النظرية التجريبية في المعرفة، درس العلوم والطب، والفلسفة في جامعة أوكسفورد، وكان عضوا في حزب الأحرار، حيث كان نشطا فعالا في الحركة العلمية والسياسية وإن كان ما كتبه لوك هو عبارة عن انتقادات شديدة اللهجة لكل ما هو قديم كالعادات والتقاليد القديمة الموروثة والأعراف حيث ينادي في فلسفته بضرورة احترام حرية العقل[1].

1/ الدين:

لقد بين جون لوك في كتابه هذا رسالة في التسامح مفهوم الدين وحاول تفكيك ظاهرة التدين الكنسي وحاول معرفة حقيقة الدين أو الممارسات الدينية الزائفة التي تدعي الحقيقة، وتتهم باقي الفرق الدينية بالهرطقة بأنها تبتعد عن الدين الحقيقي، وكل هذه الممارسات كانت تحت مظلة الدين، وهذا ما يكشف سبب وأنانية هذه الفرق وحبها للسيطرة تحت غطاء الدين، حيث يقول جون لوك: "أولئك الذين يزعمون باسم الدين أنهم يتخذون أية سلطة ليس لها علاقة بتجمعهم الكنسي، وأقول هؤلاء ليس لهم الحق في أن يتسامح معهم الحاكم، وكذلك أولئك الذين لا يعملون لزوم التسامح مع كل البشر في المجال الديني"[2]، يعني هنا لوك أنه لا يتسامح مع الذين يتخذون أية سلطة بتجمعهم الكنسي ويتظاهر بالتدين ولذلك يجب على الحاكم أن لا يتسامح مع هذه الفئة ومع الذين لا يعرفون لزم التسامح مع البشر في المجال الديني.

[1] – عبد المجيد عمراني: محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي،ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2008، ص97.

[2] – جون لوك: رسالة في التسامح، تر: منى أبو سنة، دار المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 1997، ص56.

وأيضا يتحدث لوك في هذه الفكرة" أن التجمعات المدنية مكونة من أشخاص لهم فكرة واحدة، كما وكان الاتفاق على أن الدين في مؤامؤات ضد الدولة ولما لو كان الناس لا يشعرون بدفئ الاجتماع إلا في الدين إذا تقلصت حريتهم"[1]، يعني هذا أن الأفراد عند اجتماعهم ليس في تأمرهم على الدين أو على الحاكم، وإنما للبحث عن تهدئة أنفسهم، للتخلص من الاضطهاد والبحث على حكومة العدالة في كل مكان، فالقهر يدفه دائما إلى الحروب ونشر الفتن وهذا ما يحدث غالبا باسم الدين وهذا ما كان يجيب لوك في هذا القول ما يلي:" وأن عرف أن أغلب الفتن ما تحدث باسم الدين، ولكن ما هو حق أن الرعايا بسبب الدين، غالبا ما يساء معاملتها وتحيا في بؤس وشقاء، صدقوني في القول إن الفورات لا تنشأ بسبب مزاج خاص بهذه الكنيسة أو تلك أو بسبب مجتمع ديني ولكن من استعداد البشرية في محاولة التخلص بالفطرة من الطوق الذي يجر على رقبتها عندما تئن من أي حمل ثقيل"[2] يعني لوك هنا أن أغلب الفتن تحدث باسم الدين وأيضا معاملة الرعايا ولكن في حقيقة الأمر أن هذه الأمور تحدث من طرف البشرية لمحاولتها من التخلص من الوضع الفطري التي هي فيه ومن الاضطهادات والانتهاكات التي تحدث لها وعلى انتقال الرعايا من مكان إلى آخر وهذا ما دفع بلوك إلى تصور الدين المسيحي أسوء الأديان حيث يقول لوك ما يلي:" لا إكراه في الدين سواء بالقانون أو بالقوة"[3]، يعني أنه الحرية في اختيار الدين أو في اعتناق أو اعتقاد معتقد فهذه تجربة شخصية تضمنها السلطة فلا يجب فرض أي دين بالقوة أو بالقانون.

فجون لوك يحدد مفهومه للدين في هذا التعريف بحيث يرى أن الدين الحق لم يتأتى من أجل ممارسة القهر ولكن من أجل حياة البشر استنادا إلى قواعد الفضيلة والتقوى.

[1] – جون لوك: رسالة في التسامح، ص58.

[2] – المصدر نفسه، ص60.

[3] – المصدر نفسه، ص63.

ونجد أيضا أن الدين عند لوك لا يفرض بالقوة والقهر حيث بين لوك السبب الحقيقي الذي حاولنا أن نبين فيه المعنى الحقيقي للدين، ولذلك يظهر في تغيرات الدين على أنه شيء آخر لم يوجد لتباهي المظهري ولا للسيطرة، ولا للعنف بل وجد لتنظيم حياة الناس وفقا للفضيلة وإلى التقوى، أي أن حدود الدين التي يستعمل فيها اضطهاد الآخرين وأن الإيمان أو الدين لا يمكن أن يفرض بالقوة، كما لا إرغام للناس أو العقل البشري على اعتناق شيء أو اعتقاده مالم يعتقده هو في حد ذاته أنه شيء مرغوب فيه بينه وبين نفسه[1].

2/ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية في تطور العقد

إن فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية أو المجتمع البدائي إلى الحالة المدنية نجدها أيضا عند الفيلسوف التجريبي جون لوك، وذلك انطلاق من تساؤله إذا كان الإنسان في الحالة الطبيعية جدا، في كل ممتلكاته وله الحق في التصرف فيها فما هي الدوافع التي قد تجعله ينقل البداوة إلى المجتمع المدني؟

إن جون لوك يتوافق مع هوبز في أنه كان الأفراد قبل العقد الاجتماعي يعيشون حالة طبيعية يخضعون فقط إلى القانون الطبيعي، وأن المجتمع السياسي قد نشأ على وجود هذا العقد الذي انتقل به الناس من حالة بدائية إلى حياة الجماعة وأن الإنسان في تلك الحالة كان متشبعا بروح العدالة التي يتمتع فيها بجميع حرياته دون الإضرار أو المساس بآخرين أو الإساءة إليهم أو بحريتهم[2].

بأن الإنسان في الحالة الطبيعية كان يعيش فيها الجميع متساويين، لكن الحرية عندهم ليست أن يعمل كل فرد ما يشاء، لأن ذلك سوف يؤدي به إلى المقاضاة على ذلك من طرف القانون الطبيعي على هذه الحرية الطبيعية.

[1] – عبد القادر بوعرفة وآخرون: التسامح العقل والمعنى، بدار القدر العربية، الجزائر، ط1، 2010، ص120.

[2] – فضل الله محمد اسماعيل: فلسفة السياسة، دار الجامعة الجديدة، د.ط، الاسكندرية، 2008، ص70–71.

لقد بين لوك في هذه الفكرة أنه على الرغم من امتلاك الفرد للحقوق والتمتع بها فهو غير آمن عليها من طرف الآخرين فهو معرض إلى الاعتداء والسيطرة الجائرة، وما دام المساواة والحرية السائدة دون وجود أي هيئة أو قانون يراقبها ويسهر على تطبيقه، فمن الأحسن التخلي عليها، وهذا ما يحفزه إلى الاجتماع وبناء عقد الآن في ذلك اتحاد بين الناس من أجل المحافظة على أرواحهم وإبقاء لكيانهم[1].

فالهدف الأسمى من الاجتماع هو اندفاع الناس نحوه هذا كله للحفاظ على ممتلكاته وسلامته ومحاولة استرجاع كل ما نهب منه.

فالانتقال حسب جون لوك لا يحق للفرد أشياء لم تكن موجودة في الطور الطبيعي، ومن ثم فإن انتقال الناس من البداوة إلى الاجتماع، أي أن هذا الواقع بالدرجة الأولى سوف يعود بالمنفعة والخير على جميع الناس، وأن رغبة الأفراد في الانتقال إلى المجتمع السياسي، واتفاقهم يكون طرفا ضافه الشعب من جهة الحكومة أو الملك من جهة أخرى وأن الناس لا يتنازلون في هذا العقد الاجتماعي عن كل ما لديهم من حقوق وإنما يتنازلون فقط على العدد اللازم لصالحهم فقط وهذا ما نجده في قول لوك "رغم أن الفرد يتنازل عند دخوله في المجتمع عن المساواة والحرية والسلطة التنفيذية التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة حتى يمكن توجيهها بما يتفق وصالحه ولما كان هدف كل شخص أن يحافظ على نفسه وعلى حريته وعلى أملاكه"[2] يعني هنا لوك أن رأي بعض النقائص في هذه الحالة الأولى فحاول معالجتها للخروج منها ومغادرتها عبر تلك الحالة إلى حالة أفضل تكمن في حالة التمدن والعيش في مجتمع سياسي، وذلك عن طريق التعاقد الاجتماعي مع بعضهم البعض بأمل إنشاء سلطة عليا تخدم مصالحهم وتسهر على أمنهم ورعايتهم من كل خطر.

[1] – جون لوك: الحكومة المدنية، تر: محمود شوفلي الكبال، دار التقومية للطباعة والنشر، د.ط، مصر، د.س، ص107–108.

[2] – المصدر نفسه، ص111.

إن لوك يرى في أنه عندما نحاول فهم السلطة السياسية أن تسمح في الوضع الطبيعي للإنسان الذي نجد أنهم كانوا على قدر من المساواة والحرية حيث قال لوك في هذا ما يلي" الوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه: وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتأون ضمن إطار سنة الطبيعة وحدها ودون أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقيدوا بمشيئة أي إنسان"[1]، يعني لوك في هذا أن الإنسان كان في الطور الطبيعي يتمتع بكامل الحرية في التصرف بجميع أملاكه دون أية قيود أو بحاجة إلى أحد.

أن الحرية عند لوك ليس حالة من الإباحة، كما أن المساواة ليست مساواة تؤدي إلى حرب الجميع ضد الجميع كما كانت عند هوبز، بل إن الحرية كانت في الحالة الطبيعية توجه العقل الإنساني وتساعده على حفظ حياته وكل ما يملك ، لأن الأفراد في الحالة البدائية كانوا متساوين لكن كانوا يحترمون سنة تلك الطبيعة التي في نهاية تسعة إلى إقرار السلام والأمن للأفراد وهذا ما نجده في هذا القول" فالطور الطبيعي سنة طبيعية متساوون وأحرار، فلا ينبغي أن لا يوقع أحد منهم ضررا بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته"[2]، يعني العقل البشري هو الذي يوجه الناس إذ حكموه وأن الكل يعيش حياة مساوية للآخر فلذا لا يجوز أن يلحق أحدهم الضرر بالآخرين وأن يعتدي على حقوقهم من جهة أو حرية أو ممتلكات ونجد أيضا لوك يقول:" ولكي يرتدع كل امرئ عن التعدي على حقوق الآخرين أو إيقاع الضرر بهم وتحترم السنة الطبيعية التي ترمي إلى إقرار السلام وبقاء النوع البشري"[3]، أي أن من أجل وقف حد إلى تلك الانتهاكات يجب السنة الطبيعية التي تسعى إلى إحلال السلام لبقاء النوع البشري على وجه الأرض.

[1] – جون لوك: في الحكم المدني، تعريب ماجد فخراني، دار اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، د.ط، بيروت، 1859، ص139.

[2] – المصدر نفسه، ص 140.

[3] – المصدر نفسه، ص 141.

إن إلى كل هذا وما تقدم أن الناس كانوا أحرارا في حياتهم الأولى ومتساوين وأنه كان في هذا الطور يستحيل أن يتحول شخص عن هذا الوضع أو إكراهه ليخضع إلى سلطة شخص ما دون أن يوافق عليهم، وهذا ما كان يعرف بالاتفاق مع أقرانه على تأليف جماعة وإلى الانضمام إليها أي أن الإنسان في الطور هذا كان يحاول أن يكون جماعات وينضم إليها حتى يكون الإنسان آمناويعيش عيشة مريحة ويتمتع فيها بأمواله وبأمن من كل الشروط التي تكون من عند غير أبنائه. وأنه هذا في رأي لوك لا يتم إلا من خلال هذا القول" ولأي عدد اتفق من الناس أن يفعلوا ذلك ما داموا لا يسيئون إلى حرية الآخرين قط، بل يدعونهم وشأنهم أحرارا كما كانوا في الطور الطبيعي عندما تجتمع كلمة عدد من الناس على تأليف مثل هذه الجماعة أو الحكومة يصبحون من حينهم هيئة سياسية واحدة تكتسب الأكثرية فيها الحق بالتصرف والإلزام للآخرين"[1]، يعني هنا لوك أن أي عدد من الناس اتفقوا على عدم الإساءة للآخرين أو إلى حريتهم وكأنهم في الطور الطبيعي ولكن إذا اتفقوا على تشكيل هيئة سياسية فإن ذلك سوف يؤدي بهم أن الحق يكون إلى الأغلبية بالتصرف وإلزام الآخرين في حال تجاوز أحدهم هذه الهيئة.

فإذن يصبح الإنسان أو الفرد عند تكوين جماعة واحدة أو رابط فيما بينهم وبموافقة جميع الأعضاء فإن هذا يجعل من هذه الجماعة هيئة سياسية واحدة تتجه وتصب في اتجاه واحد وأن هذه الهيئة تتجه بفعل القوة الغالبة أي صوت لجماعة والأغلبية، كذلك وجب على كل واحد الانصياع وبتقيد بما تقرره الأكثرية وهذا ما نجده في هذه العبارة لروسو حيث يقول:" إن قرار الكثيرين يعتبر بمثابة قرار المجموع، فكان يلزم ولا شك ما دام عبارة عن سلطة الجموع وفقا لكلا العقل والسنة الطبيعية"[2]، يعني أن قرار الجموع يعتبر هو سلطة الجموع وذلك لما يمليه العقل والسنة الطبيعية.

[1] – جون لوك: الحكم المدني، ص 195.

[2] – المصدر نفسه، ص195–196.

ونجد أيضا ما دام الإنسان يتقيد بقيود الجماعة وبقرار الهيئة السياسية في ظل الحكومة أو المجتمع الذي اتفق فيه فإن كل فرد ملزم بأوامر هذه الهيئة فإذا لم يكن هذا العقد المبرم أصلي فإن ذلك يجعله لا معنى له وأن المرء يكون في هذا حرا بلا قيود كما لو كان في الحالة الطبيعية الأولى.

لقد تحدث لوك على كل المجتمعات التي كانت في الحالة البدائية وانتقلت إلى الاجتماعية وذلك بإبرام عقد واتفاق فيما بينهم بحيث قال لوك:" بل كانوا باتفاقهم متساوين وحتى تنصيب حكامهم كان بالاتفاق أيضا. وهكذا فقد ابتدأت جميع مجتمعاتهم السياسية بالاتحاد الطوعي، وبالتعاقد بينهم على اختيار حكامهم وأشكال حكوماتهم اختيارا حرا "[1]، يعني لوك هنا أن جميع الأمور التي كانت في ذلك الوقت تصدر عن طريق اتفاق يحدث بينهم.

وإن مفاد الحالة الاجتماعية ليست بالطبيعية عند الإنسان لأنها تعتبر حالة مصطنعة بالنسبة للبشرية فهي نتاج أو انبثاق عن ميثاق اجتماعي الذي يعتبر اتفاق بين أفراد حتى يحاولون استخدام كل ما يستطيعون من قوى جماعية تضع تلك القوانين التي كانت في الحالة الطبيعية محل تطبيق وذلك من أجل إنقاذها بقوتهم الفردية وهذا يعتبر من أسمى وأنفع التصورات لأن هذا المجتمع يعتبر هو تلك السلطة التي بمشيئتها يوضع الحد إلى تلك الانتهاكات وتكون أكثر فعالية واستقرار وتكون حاجز للقمع[2].

إن لوك يعارض هوبز في أن الإنسان في الحالة البدائية يعتبر قوة غاشمة، وتصوره إليها على أنها حالة من التوحش يسود فيها قانون الأقوياء فقط، فإنه يرى بأن للإنسان حقوقا مطلقة وأن الحالة البدائية تقوم فيها الحرية وكانت العلاقة بين الأفراد علاقة ودية أي كائن حر بكائن حر التي تكون فيها أيضا المساواة فيما بينها، وأن هذه العلاقة موجودة ما زالت

[1] – جون لوك: الحكم المدني، ص199.

[2] – إميل بريه: تاريخ الفلسفة، تر: جورج طرابيشي، ج4، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، لبنان، 1993، ص328.

باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي التي بدورها تقيم مجتمع طبيعيا سابق على المجتمع المدني، وأيضا وجود قانون طبيعي سابق القانون المدني، وأن لا يوجد للإنسان حق بالطبع في كل شيء كما كان هوبز ينظر في ذلك وإنما ينحصر في تنمية حريتهم وعلى الدفاع عن كل ما له من حقوق[1].

وكذلك نجد أن أهمية السبب الذي أدى بلوك إلى تصور العقل في الوقت ذاته مع هوبز أنه كان أقل حدة وتشدد من نظرية هوبز والأكثر تأييد للحريات الفردية وإن ما جعل من البشر يفكرون في الخروج من الحالة الطبيعية والحصول على المزايا التي عديد وأكبر من التي كانوا يتمتعون بها في الحالة السابقة، وإنه هذا الأمر لا يحدث بسبب الخوف وإنما من أجل قبول النوع الآخر من العبودية الآن هوبز كان يتصوره الحالة الأولى للإنسان على أنها حالة حرب، لكن لوك كان ينظر لها حالة من الأمن والسلام يعيش فيها الإنسان مع الآخر مجبولة بالتعاون والمحافظة المتبادلة.

وأن العقد ليس مجرد التزام خارجي عمن وكلوه حسب لوك وإنما بالعقل يظل تحت من سعوا إلى إبرامه ووصايا الذين كلفوه بمهمة الحكم وأن هذه الحكومة تتصرف وفق قاعدة الأغلبية[2].

3/ فكرة القانون والحقوق الطبيعية:

1- القانون:

يرى لوك أن الإنسان في حالته الطبيعية كان متمسكا ومعتمدا في بقائه على فكرة القانون وإن القانون الطبيعي هو شيء فطري في الإنسان وليس لأي أحد التصرف أو يحق له الخروج منه، ففي هذه الفكرة وكأن لوك يريد أن يقول الإنسان خير بطبيعته وإن الإنسان

[1] – يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، ص144.

[2] – كريستيان دولا كامباني: الفلسفة السياسية اليوم، أفكار مجلدات، رهانات، تر: نبيل سعد، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط1، مصر، 2003، ص166.

يسعى إلى أن يعيش في مجتمعه وأننا نجد أن هذه الفكرة قريب إلى رأي أرسطو الذي اعتبر الإنسان كائن أساسي أي الإنسان بحكم عقله ورجاحته دائما يسعى إلى الحلول[1].

إن الحرية لا بد أن تتماشى مع قانون الطبيعة، ولأنه يحدد الحرية ويضع لها حدودها، وأنه عند غياب القانون لا توجد حرية، أي أن لوك قد ربط الحرية في خضع القانون وهذا ما نجده في هذا القول للوك" والإنسان لا يجهل القواعد والقوانين العديدة التي يمليها المنطق الطبيعي ورغم أن هذا معناه الحرية، إلا أنها ليست حرية مطلقة إذ أن لها حدود لا يمكن للمرء أن يتخطاها فهو لا يملك حرية قتل نفسه" ونجد أيضا هذا القول له" وللطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان"[2]، أي أن القوانين يجب على الكل أن يعمل بها ويعلمها بحكمه سنة الطبيعة وأنه يجب على كل فردمن الأفراد أن لا يتعدى على الآخرين أو على أي شيء يخصهم فغرض هذا القانون الطبيعي السعي وراء الأمن والسلام وهذا ما نجده في رأي لوك في هذا القول" يجب أن يمتنع الناس على التعدي على حقوق الآخرين والإضرار بهم وعليهم أن يراعوا قانون الطبيعة الذي يدعوا إلى السلام، ويحافظوا على الجنس البشري"[3]، أي أن هذا القانون يعدف إلى المحافظة على الآخرين، وضمان حقوقهم من أي اعتداء كان من يكون.

ويرى لوك بأنه إذا اخترق هذا القانون فإن ذلك سوف يلحق العديد من الأضرار التي تنجم جراء ذلك بحيث قال لوك" الجرم الناجم عن خرق القوانين، والتنكب عن قاعدة العقل الصحيحة الذي يحط من شأن الإنسان أو يجعله خارج عن مبادئ الطبيعة البشرية، إذ يصبح هذا مخلوقا ضارا، فكثيرا ما ينجم عن خلق هذه القوانين ضرر ما، ويلحق بامرئ آخر"[4]، أنه إذا اخترق القانون فإن ذلك من شأنه أن يلحق الأذى بالآخرين.

[1] – محمد بالروين: فلسفة السياسة، ص85.

[2] – جون لوك: الحكومة المدنية، ص14.

[3] – المصدر نفسه، ص15.

[4] – المصدر نفسه، ص142-143.

أن القانون الطبيعي بالنسبة إلى لوك هو قانون العقل الإلاهي، إن الإنسان عند إحكام عقله هو الذي يصنع القانون، لأن القانون الطبيعي هو قانون العقل فالعقل هو القدرة الوحيدة التي تستطيع حكم على الأشياء وأن الإنسان أن يتصرف في حدود العقل أي الفرد مسموح له بأن يحكم عقله، فالقانون في هذا المعنى عند لوك قانون عام بين أفراد المجتمع الواحد ولذلك كان الإنسان دائما يتعرض لاعتداء من قبل الأشخاص الآخرين مثلما تحطم الحيوانات المفترسة، لأن الإنسان في الحالة الطبيعية كان البقاء فيها يكون للأقوى، فهذا التسلط من طرفهم سوف يعطل القانون أي أن كل واحد يعمل على حسب هواه لهذا كان الإنسان دائما معرض إلى الاعتداء والظلم وكأنه في حياة الغاب مثل الحيوانات وكل هذا ينتج تحت غياب القانون الطبيعي[1].

إن لوك في هذه المرحلة الطبيعية وقانونها هو نفس الموقف الذي ذهب إليه كل من الرواقيين والقديس أغسطين وتوماس الإكويني، أي أن كل قانون وضعي هو استناد للقانون الطبيعي الذي كان سابقه[2].

2- الحقوق الطبيعية:

إن لوك في نظرته الطبيعية كانت نظرة إيجابية خلافا لما ذهب إليه هوبز وذلك في كونه يرى إن الحالة البدائية للإنسان كانت حالة من السلم والأمن والاستقرار التي كانت مليئة بروح التعاون بين الأفراد من حرية ومساواة التي يخضع فيها كل الناس إلى سلطة العقل وسنة الطبيعة بحيث نجد لوك يقول في هذا ما يلي:" وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتأون، ضمن إطار سنة الطبيعة وحدها، دون أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقيدوا بمشيئة أي إنسان، وهو وضع من المساواة أيضا

[1] – محمد بالروين: فلسفة السياسة، ص88-89.

[2] – اسماعيل زروخي: دراسات الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوجيه، ط1، القاهرة، 2010، ص210.

حيث تتكافأ السلطة والسيادة كل التكافؤ: فلا يكون حظ أحد منهما أكثر من حظ الآخر"[1]، يعني لوك هنا أن في الحالة الطبيعية كان الإنسان ينعم بالحرية المطلقة دون أي عائق أمامهم.

إن لوك قد أكد على ثلاثة حقوق طبيعية يجب أن يسهر كل واحد على المحافظة عليها وهي تتمثل في حق الحرية والحق في الحياة والدفاع عنها والحق في الملكية وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

1- **الحق في الملكية:** إن الحق في الملكية يقوم بمقدار العمل، فهو حق طبيعي دون حيازة أوقانون وضعي وليس للآخر الحق فيما يكتسبه بجهده أو تعبه وإن حق الملكية قائم على أمرين: الأول أن لا يدع الملك ملكيته تنهك أو تتلف، أما عن الثاني أن يدع إلى الأخيرين من الأفراد ما يكفيهم فإن هذا الحق لهم، وأن حرية العمل تعتبر هي المبدأ الأساسي الذي يسوغ الملكية والمبدأ الذي يحدها أي أنه حرية العمل يجب المحافظة عليها وأن تكون مكفولة دائما لدى الجميع[2].

2- ونجد أيضا لوك يتحدث عن الملكية أنها اعتمدت في دليل العقل الطبيعي ودليل الوحي الذاتي يقضيان بأن للإنسان حقوق ومنها حق الملكية وذلك بامتلاك هذا الحق في المأكل والمشرب وجميع خيرات الأرض وما تدور حوله من أمور مشابهة وذلك على سبيل الشركة أو على سبيل التملك الفردي بحيث إن لوك حاول كيف يبين لنا يكتسب الناس حق التملك أجزاء مختلفة من الملك الذي وهبه الله إلى البشر جميعا، وذلك دون أي عقد واضح بينهم[3].

ونجد أيضا لوك قدر أي أن الله وهب الإنسان الأرض لكي ينتفعوا بها ومن خيراتها وأن هذه الأرض تكون لمن يزرعها ويحييها وهذا ما نجده في قول جون لوك "إن الله الذي

[1] – جون لوك: الحكم المدني، ص139.

[2] – يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، ص154.

[3] – المرجع نفسه، ص156.

خلق الأرض على البشر شركة بينهم قد وهبهم إلى ذلك، نور الغفار لكل ينتفعوا بها على الخير كما تقضي الحياة وتدعوا الحاجة، فالأرض وكل ما عليها إنما أعطيت للبشر من أجل بقائهم ورفاهيتهم"[1] أي أن الأرض قد وهبها إلى بني البشر وذلك كله من أجل الحفاظ على بقائهم.

إن لوك قد أعطى عناية كبيرة لحق الملكية لأنه لا يرى فيها أي عائق في التفاوت الطبيعي بين أفراد المجتمع وأن لطبيعة لم تكن متحيزة لأي أحد في هيبتها، وأن الفرد البشري كونه سيد نفسه فإنه يجعل منه هو الركن الأساسي للملكية، التي يراها بأنها وسيلة ضرورية في حياته وراحته، وتحقق مطالبه[2].

أما عن الحق الثاني فهو الحق في الحياة، إن لوك بأنه لكل فرد الحق في الحفاظ على حياته وأنه لا يمكن لأي أحد أن ينتهك هذا الحق أو أن يتعدى عليه لأنه من أهم لقيم النبيلة التي تدعو لها جميع الشعوب الإنسانية وإنه لا يحق التعدي على هذا الحق الذي سنه قانون الطبيعة في حالة الحرب كما كان في المجتمع المدني لذلك فإنه إذا حاول أحدهم الاعتداء على آخر فإنه يجب إلحاق عقوبة به هذا ما نجد في قول لوك" فالطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل هو تلك السنة يعلم فيها بأنهم أحرار ومساوين ولهذا ينبغي أن لا يوقع الضرر بحياة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته"[3].

وأنه الحفاظ على هذا الحق الطبيعي للأفراد إلحاق القصاص على كل من يتعد هذا الحق أو يتجاوز عنه الطبيعة، التي ضمنه فإنه لكل إنسان متحيز على المحافظة على ذاته وعلى الالتزام بها وأنه أيضا ملزم بالمحافظة على حياته وحياة جميع البشر، كذلك ليس من حق أي إنسان أن يسلب حياة شخص ما أو يلحق به الأذى ولذلك نجد لوك يقول:" لكي يرتدع كل امرئ على التعدي على حقوق الأخرين أو إيقاع الضرر بهم وتحترم السنة

[1] – جون لوك: الحكومة المدنية، ص 43.

[2] – المصدر نفسه، ص44.

[3] – جون لوك: الحكم المدني، ص140.

الطبيعية التي ترمي إلى إقرار السلام وبقاء النوع البشري"[1]، يعني هنا لوك أنه عدم الاعتداء على حياة شخص آخر فإن الباقي الأفراد وإذا فعل شخص ما وتعد على آخر فإنه يحق له معاقبته على هذه الجريمة أو العقل السيء الذي يتنافى مع قانون الطبيعة وسنة العقل لذلك يجب إصدار حكم القصاص عليه للاختراق هذه القوانين وهذا ما نجده أيضا في هذا القول للوك" فكثر ما ينجم عن حرق هذه القوانين ضرر ما ويلحق بالمرئ آخر ما عداه بعض الذي يحكم خرق للقانون، وفي تلك الحال يكون لمن يلحق به الضرر خفاف: حق عام حق القصاص يشارك عامة الناس فيه وحق طلب تعويض عن هذا الضرر الذي لحق به من فاعله"[2]، أي حق لمن لحق به الأذى من طرف أي شخص ارتكب جرم ضده بتعويض وبالقصاص عليه.

وتباعا لهذا نجد أن لوك يقول أيضا" من يرق دم إنسان ما أهدق الإنسان دمه"[3]، أي أنه يجب على كل فرد يحافظ على نفسه وعلى حياة الآخرين وعدم سلب حياتهم مهما كان لأن هذا الحق لا يمكن أن يتعدى عليه أو يسلب من البشر مهما كان.

أما عن الحق الثالث وهو الحرية فإننا نجد في أنه يرى بأن الحرية هس الحق الذي يتساوى الجميع في أن يتمتع به دون تحيز لجهة معينة فالحرية هي أن يتمتع بها الناس وجود قاعدة يعيش في كنفها لأن الحالة الأولى للإنسان كان الجميع حرا ومتساوين في أمن وفي سلام[4].

إن لوك في هذا الحق الطبيعي للحرية قد كان من أهم الحقوق التي كان ينادي بها من صغره إلى غاية وفاته وهذا ما شهد له العديد من الفلاسفة بأن تفنى في سبيل الحرية لأنه

[1] – جون لوك: الحكوم المدني، ص143.

[2] – المصدر نفسه، ص144.

[3] – المصدر نفسه، ص144.

[4] – ابراهيم مصطفى ابراهيم: الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، دط، اسكندرية، 2000، ص282.

كان يهاجم التقاليد، وكان ينادي بضرورة حرية العقل الذي ينظر به إلى الأحكام وتكوينها أي أنه الغرض الأساسي الذي نادى به لوك[1].

لقد نادى لوك أيضا بالحرية في كتابه في التسامح وذلك من خلال ضمان حقوق الفرد وحريته الشخصية بحيث نجد يرى بأنه كل فرد الحق في إبداء رأيه الكامل ويكون حرا من كل القيود وخاصة عدم فرض على أي شخص أن يعتنق[2]عقيدة معينة أو إرغامه عليها لأن حرية العقيدة تكون واجبة على الدولة، وليست هذه الأخيرة أي لا تتدخل في عبادة الفرد، فالإنسان له الحق في حرية التفكير والتعليم وإبداء آرائه واعتناق أي عقيدة أرادها فهذه تعتبر حرية شخصية ولا يمكن لأحد أن يتدخل فيها فهذه الحرية يعتقد لوك أنها مخولة من الطبيعة وحالة الفطرة وأن من ميزات هذه الحرية التمتع بجميع الحقوق دون أية قيود أو شروط.

يرى لوك الإنسان كان في الحالة الأولى حالة من الحرية والتساوي ولا يوجد أي شيء يجبره على فعل أمر ما وهذا ما نجده في هذا القول للوك" خلق الناس أحرارا، متساوين، مستقلين، ولم يحرم أحد من هذا الحق أو يخضع لأي سلطان سياسي دون رضاه وهو رضا يتفق فيه مع آخرين فيتحدون في جماعة واحدة من أجل راحتهم وسلامهم، وحتى يسود الوئام فيما بينهم ويتبادلون المنافع"[3] يعني هنا أن الإنسان من أجل أن يعيشوا في كنف واحد آمنين سالمين مع بعضهم البعض يلجؤوا إلى إبرام اتفاق من خلاله يكونون مجتمع سياسي، يخرجهم من حالة الفطرة التي يكون معرض فيها إلى عدم الاستقرار والأمن وأيضا إلى العنف والعدوان وأيضا ما نستنتجه عن كل الحقوق التي كان لوك ينادي بها لا يمكن أن تنتهك لأن لوك كان يعتبر نصيرا لسيادة الشعوب، لأن الشعوب مكونة من عدة أفراد ومن حقهم أن يتمتعوا كما يقول لوك:" فإن من الواجب أن يستمتع كل فرد منهم بكافة حقوقه

[1] – محمود زكي نجيب: قضية الفلسفة الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، دط، القاهرة، 1932، ص197.

[2] – المرجع نفسه، ص199.

[3] – جون لوك: الحكومة المدنية، ص83.

وأهمها حق الحياة وحق الملكية وحق الحرية"[1]، يعني أن لوك قد أعطى أهمية بالغة إلى الحقوق الإنسان الطبيعية لأن هذه الحقوق تقوم على الإنتاج كما قال أيضا:" ليست منحة من الحكام والملوك" يعني أن هذه الحقوق طرف أية سلطة من الحكام أو الملوك وإنما هي حق طبيعي يتمتع به الشعب لو دعا إلى التحرر قد أولى أهمية كبيرة إلى الحرية هي أساس الفردانية فاعتبرها مثل الصرخة التي أطلقها لوك في انجلترا، ولها تأثيرا على تأثير حركات التحرر التي قام بها الملايين من الشعوب لصد الاضطهادات فإن لوك يرى بأن الحرية تعني على أن الإنسان يقوم بكل ما يراه ويختاره مناسبا له وعدم صحة نقد الخيارات الفرد من منطلق أخلاقي أو غيره فنحن نتحدث عن تلك الحريات مثل حرية الرأي وحرية العبادة وحرية التجمع وغيرها من الحريات[2].

4/ فكرة التسامح الديني:

إن أي فترة كانت تمر بها مراحل معينة كان يسود فيها الاستبداد والاستغلال بأشكاله وذلك من خلال حروب باسم العلمانية أو حقوق الإنسان وأيضا باسم الحروب الدينية التي كانت في العالم الإسلامي والحروب التي كانت بين الكاثوليك والبروتستانت التي كانت دامت أكثر من ثلاثين عاما وهذا ما دفع بهم إلى الحاجة إلى فكرة التسامح ، فإن الأصول التاريخية لمفهوم التسامح تعود إلى أصول دينية، ونرى في أن جميع الديانات السماوية غير السماوية، وهذا ما نلمسه في اهتمام الفلاسفة في قرون عديدة حيث روى أن أحد أسس النظام الديمقراطي الذي تطور فيه المجتمع الديني ونشأ فيه دولة القانون والحق في احترام الرأي[3].

[1] – جون لوك: سلسلة المئويات، بقلم غرمي إسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، القاهرة، 2007، ص19–20.

[2] – محمد بن أحمد مفتي: نقد التسامح الليبرالي، دار مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، د.ط، الرياض، د.س، ص12.

[3] – المرجع نفسه، ص17.

فإن كلمة التسامح جاءت في القرن 16 عشر مع الحدود الدينية في ذلك الوقت، ثم صار التسامح يأخذ اتجاه جميع في كل المعتقدات وفي آخر المطاف في القرن التاسع عشر شمل التسامح الفكر الحر[1].

أما عن معنى التسامح فإنه يعني سعة الصدر تقترح على الآخر تقبل الآراء والأفكار أما عن التسامح الدين أي أنه يعني احترام عقائد الآخرين لبعضهم البعض في اختلاط الأديان لكل شخص دينه الخاص.

ففكرة التسامح الحديثة ارتبطت بالمسألة الدينية التي يراها بأنها الحل العقلاني لمشكلة الخلافات التي نشأت داخل المسيحية، فلقد كان التسامح هو السمة العامة في الفكر الغربي، إلا أنه سرعان ما اتخذ جانب آخر فأصبح ينظر إلى أن التسامح على أنه سياسي اجتماعي، قومي...الخ، أي أن التسامح قد أخذ العديد من الأشكال كلا حسب المجال الذي يكون فيه.

وأيضا نجد أن كل المدافعين من الفلاسفة الكبارة في الحضارة الغربية مثل فولتير وجون[2] ستيوارت مل وجون لوك أنه يجب أن يكون محدود من حيث الناحية الأخلاقية والعلمية كل هذا على سبيل المثال، يرون أنه لا يمكن لتسامح أن يتسع إلى درجة أنه يزول فالتسامح لا يكون مطلق، فمن ناحية نرى أن التسامح الديني لم يشمل كل الديانات أو يشمل الملحدين.

إن لوك في أن المشروع النهضوي الذي قام به فلاسفة التنوير الأوروبي له تأثير على المجتمع، من خلال مكان الفلاسفة يرونه في المجال السياسي وخاصة أن جون لوك كان قد عالج فيه الحق الإلاهي لملوك في كتابه الشهير الحكم المدني، وهذا كله نتيجة الظروف

[1] – أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، ج1، منشورات عويدات، ط2، بيروت، باريس، 2001، ص146.

[2] – سهيل الخليل وآخرون: التسامح بين الشرق والغرب، دراسات في التعايش وقبول الآخر، تر: ابراهيم العريس، دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان، 2016، ص85.

السائدة في القرن 17 عشر، وأيضا الحروب والصراعات الحادة التي كانت بين الفرق من جزئين سنة (1661-1662) الذي أراد فيهما التأكيد على مبدأ الحرية الدينية وفصل السلطة السياسية عن الدين حيث قال لوك في هذا الصدد:" لأنه ليس من حق أي أحد أن يقتحم باسم الحقوق المدنية والأمور الدنيوية، ولهذا فإن في الحكم ينبغي ألا يحمل في طياته أية معرفة عن الدين الحق"[1] أي أن التسامح الديني يستلزم أن لا يكون للدولة لأن خلاص النفوس يكون من شأن الله وحده.

ونجد أيضا فكرة التسامح عند كريستيان الذي يرى بأن جون لوك كان مدافعا قويا عن فكرة التسامح إلا أنه يضع بعض القيود، وخاصة برفض التسامح مع الأعداء هم الكاثوليك والملحدون بحيث يقول:" إن كان الكاثوليكي الروماني يؤمن بأن ما يسميه شخص آخر خبزا هو جسد يسوع المسيح حقا فهو لا يتسبب بإيمانه هذا في أي ضرر لأخيه الإنسان"[2] هذا يعني أنه عدم ممارسة أي دين أو شعائر غير الدولة الكاثوليكية لأن الديانة الكاثوليكية هي ديانة خطيرة وخاصة من الناحية الاجتماعية وذلك لثلاثة أسباب تتمثل فيما يلي:

- لأنها تعطي معتنقيها من واجب باحترام للوعود التي يقطعونها.
- لأن الأمراء الذين حكم عليهم بالحرمان الكنسي، لا يستحقون الطاعة.
- وأخيرا أن الكاثوليك قد اتسموا على طاعة البابا معتبرينه وكيلا عن الله.

ويرى لوك من فضائل التسامح أنه يتماشى مع نظرية العلمانية التي يبرز فيها وبشكل واضح الصلة الوحيدة بين هذين المصطلحين وذلك بسبب أن الطائفة البروتستانتية كانت مضطهدة من بريطانيا لمدة طويلة لأن هذا ما جعلهم ينحازون إلى السياسة أكثر من العلمانية، إذ يرى أنه يضمن أوسع تسامح ممكن لكافة الأديان، بشرط ألا يسمح لأن منها

[1] – جون لوك: رسالة في التسامح، ص7.

[2] – كريستيان دولا كامباني: الفلسفة السياسية اليوم، ص54-70.

بالتدخل في عمل النشاطات الاجتماعية التي كان البدو من المهم إخراص الخصوم الأكثر خطورة على التسامح؟

وأيضا نجد أنه عن تفحص الالتزام بالتسامح، فلوك يرى أن كل من الكنيسة والسياسة رجالها وكل واحد منهما له اختصاصاته ومهامه فكل واحد يتميز على الآخر وهذا ما نجده في العبارة التالية:" وليس من مطلبي هذا أن أتسائل عن أصل سلطة الكهنوت أو كرامته، فكل ما أريد قوله هو أيا كان مصدر السلطة فإن السلطة ما دامت ذات طابع فيجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة ذاتها منفصلة عن الدولة ومتميزة عنها تماما فالحدود بينهما ثابتة ومستقرة ومن يخلط بين هذين المجتمعين كمن يخلط بين السماء والأرض"[1]، يعني لوك لا يتساءل عن سلطة الكهنوت وإنما عن مصدر هذه السلطة وأن هذه السلطة يجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة في تأسيس قواعد أساسية في التسامح وذلك بالابتعاد عن القهر والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأن تكون الأفكار نابعة من العقل فيجب أن يعملا على استعاد المواطنين وذلك بنشر المحبة والود بينهم.

وإن لوك قد حاول إعادة بناء مفهوم التسامح ليس بمعناه الديني، وإنما بمعناه الفلسفي والسياسي لهذا مهد لوك لفكرة التحول من التسامح الديني إلى التسامح السياسي، لأنه في نظر لوك التسامح الديني لم يحد من ظاهرة العنف وإنما ساعد في اتساعها، لذا نجده قد اعتمد على تأكيد نظريته في التسامح غلى دليلين فغي الدليل الأول وهو الدليل الخلقي أما الدليل الثاني هو الدليل المعرفي وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي[2]:

1- **الدليل الخلقي:** فإن لوك يرى في هذا لكل فرد الحق في أن يعتقد ويؤمن بملك حريته، فلا خوف في أن الحرية الدينية الشخصية تكون مكفولة للجميع فليس للكنيسة أو الدولة أن تضطهد أي شخص في عقيدته، إلا أن الكنيسة في نظره ماهي إلا مجرد تنظيم

[1] – جون لوك: رسالة في التسامح، ص36.

[2] – جون لوك: سلسلة المئويات، ص219.

إداري للمجتمعات من حيث الناحية الروحية الدينية، وإذا كان ليس للكنيسة أي حق في اضطهاد أي فرد سبب عقيدته أو دينه، فمن الحق أن يكون ذلك للحكومة لأن الكنيسة تمثل السلطة الدينية في الدولة، لأن الحكومة المدنية لا يمكن لها رعاية الأرواح وحماية النفوس، لأن الدولة لا يمكن لها إرغام الناس على أي عقيدة معينة، فالمذهب الديني كلما كان أقرب كان أبعد في حاجته لمساعدة الدولة له.

2- ما عن الدليل المعرفي فقد اعتبره لوك هو أقوى من الدليل السابق لأنه أقرب إلى نظريته وفلسفته بصفة عامة.

إذ أن لوك هنا يرى بأن حدود المعرفة الإنسانية تكون ضيقة، ولا يمكن أن يجزم فيها بالصواب أو بالخطأ، ففي الأمور التأملية أو فيما يتعلق بأرائنا الدينية، وأنه من الصعب أن يتقن معرفتنا الروحية.

وما نخلص إليه من خلال هذين المبدأين أن جون لوك أراد أن يسلط الضوء على فكرة التسامح الديني، وعلى الفرد له الحرية في الرأي والاعتقاد، إلا أنه استثنى من التسامح بعض الأفراد مثل[1]:

أ- الملحدون، أي غير المؤمنين .

ب- وكل شخص يتضمن عقيدته الدينية الولاء للسلطة الخارجية الأجنبية.

ج- والأفراد الذين لا يتسامحون مع معارضهم في حين أنهم يطالبون التسامح من الغير فلوك هنا استثنى الملحدون وأيضا الكاثوليك لأنهم خاضعون لسلطة الكنيسة أي كنيسة روما وكذلك النوع الثالث أولئك الذي لا يتسامحون مع غيرهم ويطلبونه.

[1] - جون لوك: سلسلة المئويات، ص220.

نستنتج في الأخير بأن نظرية العقد الاجتماعي أعطت أهمية كبيرة إلى التفكير السياسي ومحاولة إعدال الإعوجاجات التي كانت نتيجة الحروب الدينية وسياسة الحكم، فإنسان في تلك الفترة لم يكن يصب أو يهتم بالإنسان، وإنما كان يسعى إلى حب السلطة وإلى استعمال القوة من أجل قهر وفرض سيطرته على الأفراد، هذا ما جعل من نظرية العقد الاجتماعي تسعى وراء حل كل هذه المشاكل الداخلية وخاصة تلك التي كانت في الحالة الأولى من حياة الإنسان البدائي هذا ما دفع به إلى محاولة بناء علاقات اجتماعية تخرجه من تلك الحالة الانعزالية وتبيان أهم الحقوق التي يقبل فيها التجزء أو التفاوض من طرف أي إنسان آخر، هذا ما دفع بكل من لوك وهوبز إلى محاولة تفسير ظاهرة العقد الاجتماعي كل حسب مفهومه الخاص إلا أنهما يتفقان في نطاق ويختلفان في آخر لأن كلاهما قد انطلق من نقطة ومبدأ السلم والأمن لكن هوبز انتهى إلى نصب السلطان طاغية على رؤوس الناس، أما لوك انتهى بحكم الأغلبية

الفصل الثاني

الدين المدني عند جون جاك روسو

تمهيد:

لمبحث الأول: العقد الاجتماعي وأثره السياسي عند روسو.

1/ العقد الاجتماعي وأهم شروطه.

2/ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية.

3/ الحقوق الطبيعية للإنسان وفكرة المساواة والحرية.

4/ الدولة.

المبحث الثاني: الدين المدني:

1/ الدين من منظور روسو.

2/ الدين المدني.

3/ مبادئ وعقائد الدين المدني لروسو.

المبحث الثالث: أشكال الحكومات عند روسو.

1/ الديمقراطية.

2/ الارستقراطية.

3/ الملكية.

4/ أهم الانتقادات الموجهة لروسو ونظرية العقد الاجتماعي.

تمهيد:

إن العقل البشري بما جبل عليه من مبادئ ونظم دقيقة في أحكامه تجعل منه دائما يتجه باستمرار إلى معرفة الواقع وما ينطوي عليه من ظواهر وأشياء، تدفع به إلى عدم الانسياق وراء سوابق الأحكام، وهذا ما سعى إليه الإنسان منذ البداية لتحقيق الأمن والاستقرار والمحافظة على حياته وذلك من خلال تحطيم عقله الذي يوجهه إلى التريث في جميع الأمور وهذا ما نجده في الفيلسوف جون جاك روسو فإن المتتبع لحياة روسو يجدها مليئة بالاضطراب والتشرد ولكن هذا الأمر لم يكن عائقا بالنسبة إلى روسو فرغم تلك الظروف التي عاشها جعل منه فيلسوف زمانه فقد كان ناقدا وموسيقارا إلى جميع هذا فإنه ألف العديد من المؤلفات مثل أصل التفاوت بين الناس وإميل والاعترافات وأهم مؤلفاته كتابه الشهير العقد الاجتماعي الذي تطرق فيه إلى مواضيع عديدة مثل علاقة الدين والدولة فكرة الحقوق والعقد الاجتماعي، وإلى أهم المبررات التي نتجت عنها فكرته الدين المدني وأهم مبررات التي أثارت هذه القضية في القرن السابع عشر وهذا ما جعل روسو يتطرق إلى هذه النظرية لمحاولة إزالة هذه الالتباسات بنقده إلى الفلاسفة السابقين وتبيان رؤية جديدة لهذا الدين، وإلى أهم المعضلات التي كانت تحدث في عصره من استغلال سياسي وانحراف أخلاقي وفي جميع الميادين والأوجه سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية والأخلاقية فمن خلال هذا كله نطرح السؤال التالي ما أهم أثار الفكر السياسي لروسو؟

المبحث الأول: العقد الاجتماعي وأثره السياسي عند روسو

إن الإنسان مهما كان يتميز بالقوة أو بالضعف فإنه دائما يبحث على وجود طرق ليغير فيها نمط حياته التي يعيش فيها، رغم أن الإنسان يولد وحده ويموت لوحده إلا أنه لا يحيا إلا مع أقرانه من البشر، ولذا كان دائما يبحث على الاجتماع، وإلى بناء علاقات مع غيره، وهذا ما حاول التأكيد عليه فلاسفة العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز وجون لوك وما سوف يتوضح لنا مع الفيلسوف الاجتماعي جون جاك روسو، ولد سنة 1712-1778 في جينيف في أسرة محترمة، عاش شبابه فقير ويتيما في إيطاليا ثم التحق سنة 1742 بالعاصمة باريس حيث التقى بجماعة من الفلاسفة تأثر بأفكارهم كان معروفا بالموسيقى قبل أن يلقب بالفيلسوف وقد كان له العديد من المؤلفات منها إميل أو في التربية نشر سنة 1762 وخطاب حول العلوم والفنون 1751 أيضا خطاب حول أصل التفاوت بين البشر 1755 وكتابه العقد الاجتماعي وقد قضى روسو حياته الأخيرة لاجئا وحيدا وقد ندم على تخليه لحرفة أبيه مهنة الكتابة فقد كتب العديد من الرسائل الخاصة والعامة وابتداع أسلوب جديد وذلك في كتابه الشهير الاعترافات وآخر مؤلفاته متاهات السائح المتواجد سنة 1778 بعدها توفي[1].

1/ العقد الاجتماعي وأهم شروطه:

لقد نظر روسو في فكرة العقد الاجتماعي، بأن الإنسان كان لا بد عليه من تغيير في حالته لأنه إذا ما بقي في الحالة البدائية فإنه سوف يهلك وجوده، وهذا ما عني بقوله روسو في هذا القول:" إني لأفترض أن البشر قد بلغوا تلك النقطة التي بدت فيها العوائق الضارة ببقائهم في حالة الطبيعة وقد تغلبت، بما لها من المقاومة على القوى التي يمكن لكل فرد أن يستخدمها ليدوم في تلك الحالة، عندئذ لم يعد ممكنا لهذه الحالة البدائية أن تدوم، أما الجنس

[1] – جون جاك روسو: دين الفطرة، نقله إلى العربية: عبد الله العروي، دار البيضاء، ط1، بيروت، 2012، ص6.

البشري فكان سيهلك ما لم يكن قد غير طريقته في الوجود"[1]، يعني روسو هنا أن الفرد لما كان في الحالة البدائية كانت مليئة بالعوائق والأخطار التي تهدد حياته باستمرار، لذلك اهتدى بفطرة عقله إلى البحث على حياة أفضل تتمثل في انتقاله إلى الحالة المدنية لأن هذه الحالة هي التي يرى فيها الفرد ضمان لوجوده.

لأن هذا العقد الاجتماعي يرى روسو فيها رغبة الأفراد في الاتحاد والتلاحم من أجل البقاء والحفاظ على حياتهم هذا ما جعل الإنسان يفكر في إنشاء مجموعة من التكتلات بطريقة منظمة ومتناسق فيما بينهم وهذا ما نجده في قول روسو:" والحال أن البشر لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة، وإنما يمكنهم فقط أن يتحدوا وأن يسيروا الموجود من القوى، لم يبق لهم من وسيلة للإبقاء على أنفسهم إلا أن يشكلوا بتكتلاتهم مجموع قوى يمكنها التغلب على المقاومة، ويمكنها أن تدفع بهذه القوى إلى الحركة بدافع واحد أن نفعل بالتناسق بينها"[2]، يعني أن الإنسان يجب عليه إنشاء مجموعة من التكتلات يتفق من خلالها بعضهم مع بعض على إنشاء قوى تحافظ على الأفراد المتعاقدين ويكون هذا بطريقة منظمة ومتناسق لأن الفرد ليس هدفه إنشاء القوى وإنما الاتحاد للحفاظ على حياته.

تعتبر فكرة العقد الاجتماعي حسب روسو تتم عن طريق الناس من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية وذلك عن طريق اتفاقهم على ميثاق اجتماعي يجد دونه حسب طريقة حياتهم وهذا ما يعرفه عند روسو بالعقد الاجتماعي على أنه التنازل الكامل من جانب كل مشارك عن جميع حقوقه للجماعة كلها، إذ كما أن كل شخص قد قدم نفسه بأكملها لجماعة ونفس الأمر بالنسبة للجماعة لأن الكل مساوي في حالة العقد[3].

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب، دار بيت النهضة، ط1، بيروت، 2011، 92.

[2] – المصدر نفسه، ص92.

[3] – اسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، ص224.

وبالنظر إلى أن الكل متساوي فإنه لا مصلحة لأي أحدمن الأطراف بأن يجعل مكلفة أو شاقة للآخرين فإنه بالضرورة يخل ببنود ذلك العقد المشترك في الحقوق والواجبات.

فإذن إذا تنازل الأفراد على كل ما يملكون هو نتاج عن هذا العقد الذي يبرمه الأفراد من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم ويكون كل الأفراد الشركاء مساوين في هذه الحالة.

والعقد حسبه يتبين لنا في هذا القول لروسو:" الاهتداء إلى شكل من الاجتماع من شأنه أن يدافع عن شخص كل شريك فيه وعن أملاكه وأن يحميها بكل ما يتوفر من قوة مشتركة، وإذ يتحد بمقتضاه كل واحد مع الجميع فإنه مع ذلك لا يطيع إلا نفسه، ويظل حرا كما كان قبلئذ"[1]، يعني روسو في هذا الصدد فعل الإنسان إلى الاجتماع والاهتداء إليه هو أن يدافع كل فرد في العقد عن أملاكه ويحميها، لأن الفرد عندما يتخلى عن حريته وعن أملاكه ليس تخلي كلي، وإنما لكي يحفظها ويحفظ المصالح المشتركة بين أطراف الجماعة المتعاقدة على هذا السلوك الإرادي بينهم.

ويعتبر العقد هو إخراج كل ما هو غير جوهري فيه، لأن الفرد يضع فيه قوته وشخصه تحت الإرادة العامة، فيصبح كل عضو جزء لا يتجزأ منها[2].

وأيضا نجد أن الإنسان في الحالة الطبيعية كان يخضع إلى كل أساليب المسيئة في تلك وإلى من نهب وتهديد بالموت وعدم الأمن وسلام وهذا ما دفع به إلى البحث وإلى إيجاد حلول تضمن له كل وسائل التي يعيش فيها بكرامة وهناء، وهذا هو المشكل الأساسي الذي يقدمه روسو في كتابه العقد الاجتماعي.

وإن روسو يؤكد في مذهبه على أن الإنسان كان صالحا وإن الظروف الاجتماعية هي التي جعلته كائنا ظالما وغير عادل، أما الآن فبطبيعته فهو كائن محبا ويسعى دائما إلى

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص93.

[2] – مختار عريب: الفلسفة السياسية، ص167.

العدل والنظام وهذا ما نجده في قول روسو:" لم يقل روسو بحكومات زمنه لمنافاتها للطبيعة، ويقوم مذهبه على كون الإنسان صالحا بطبيعته محبا للعدل والنظام، فأفسده المجتمع وجعله بائسا، والمجتمع السيء لأنه لا يساوي بين الناس أو المنافع"[1]، يعني روسو في هذا المقال أن الإنسان وبطبيعة حبه للمجد والتملك لذلك وجب عليه أن يقضي على المجتمع والعودة إلى طبيعته وهذا ما دفع به إلى التفكير في اتفاق بين الناس على بناء عقد اجتماعي وهذا ما نجده في قول روسو في هذا الصدد:" وهنالك يتفق الناس بعقد اجتماعي على إقامة مجتمع يرقى به الجميع، فيقيمون بذلك هيئة تمنح الجميع ذات الحقوق، وتقوم سيادة الشعب مقام سيادة التملك ويتساوى فيها الناس"[2]، يعني روسو أنه من خلال بناء عقد اجتماعي بين الناس، فإنه يزول ذلك الظلم وذلك الطغيان ويحل محله العدل والتساوي بين الناس في الحقوق وبفضل ذلك يحل صوت الشعب محل صوت الملك.

يرى روسو في نه إذا أحدث تغير في بنود العقد الاجتماعي مهما كان بسيطا يجعله عديم الجدوى، لأن الأفراد في حالة العقد يكونون متماثلين في كل شيء وعند انتهاك العقد فإنهم يعودون إلى الحالة التقليدية يتمتعون بحريتهم وحقوق تلك المرحلة.

وإن الأفراد عنا لا يبحثون على قوة جديدة، وإنما يبحثون على كيف يتماسكون ويجدوا قوة جديدة تحث على الاندماج ومجتمع متماسك ومتضامن حتى يتغلبوا على هذا الوضع السائد، وأن هذه القوة تتكون في الجميع الحرية والقوة والوسيلة هي الأولى من أجل الحفاظ على تماسك هذا المجتمع، لأن إيجاد قوة جماعية تحافظ وتحمي الإنسان وأملاكه، فالبحث

[1] – جون جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، تر: عادل زعيتر، دار الهنداوي، دط، مصر، 2012، ص8.

[2] – المصدر نفسه، ص 9.

على عامل اشتراك يحافظ به الإنسان على نفسه في الجماعة حتى يبقى حر في المسألة الأساسية للعقد الاجتماعي، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وممتلكاته.[1]

ونجد أيضا أن هذا العقد يتم من خلال جملة من الشروط المعينة غاية التعيين بطبيعة فعل التعاقد وذلك من خلال ما يلي:

أنه إذا طرأ أي تعديل على هذا العقد مهما كان صغيرا يجعله بدون جدوى وهذا ما نجده حسب رأي روسو حتى أنه أقل تعديل يطرأ عليها يجعلها بلا جدوى ويبطل مفعولها.

إلا أن هذا العقد لديه شروط معينة بفعل التعاقد لأن أي فعل أو أي تعديل حتى وإذا كان بسيطا يطرأ عليه فإنه يجعل هذا العقد بدون جدوى حتى وإن تلك الشروط لم يصرح بها علانية، إلا أنها تبقى محفوظة في كل مكان.

إلا أن انتهاك العقد من طرف أحد المتعاقدين، فإنه يستأنف كل واحد حقوقه الأولى ويستعيد حريته الطبيعية لأنه فقد تلك الحرية التي كانت مستحدثة في الاتفاق التي لأجلها تنازل عن تلك الحرية الأولى.

إلا أن العقد الاجتماعي حدد كل شروطه واختزلها في شرط واحد وهذا ما نجده حسب قول روسو:" أن هذه الشروط تختزل جميعها في شرط واحد ألا وهو أن يتنازل كل شريك في الاجتماع عن شخصه بتمامه وكماله، كان الشرط متساويا بين الجميع، وإذ كان الشرط متساويا بين الجميع لا أحد له مصلحة في جعل وطأة الشرط تقع على الآخرين وحدهم"[2]، ويعني هنا روسو أن العقد الاجتماعي يبين لنا من خلاله بعض الشروط التي يجب على كل

[1] – j.j. rousseau : du contrat social ou prcncipes du drot politique, éditépai la bibliothque numérique romande, citoyen d genéve , 1762, p p 20-21.

[2] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص93.

مساهم فيها الالتزام، إلا أن شروط هذا العقد اختزلها في شرط واحد وأساسي ألا وهو التنازل الكلي من طرف كل متعاقد عن حقوقه في صالح الشركة كلها وذلك من خلال ما يلي:

1- أن كل واحد من الشركاء قد وهب نفسه كلها وبهذا يكونون متساوين في الوضعية لهذا من الصعب على أحدهم أن يصعب هذه الوضعية لغيره فإذا تصعب عليه أيضا.

2- وبهذا التنازل قد تم بدون تحفظ، فإن هذا الاتحاد يكون من الكمال، لذا لا يبقى لأي مشارك أي شيء يطالب به[1].

3- أن كل واحد قد وهب نفسه للجميع، إلا أنه في الحقيقة لم يهبها لأي أحد منهم بل من أجل الحفاظ على ما يملك، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تأسيس المجتمع المدني السياسي الذي أطلق عليه روسو مصطلح الشركة association وإرادة عامة volonté générale، وهذا ما نجده في قول روسو:" إذ يهب كل واحد من الأشخاص شخصه للجميع فإنه لا يهب شخصه لأحد بعينه، وبما أنه ليس هناك من شريك إلا ولنا عليه عين الحق لما عنه نتنازل له من ذواتنا نحن، فإننا نربح مكافئ كل ما نخسر، بل ونربح مزيدا من القوة لحفظ ما نملك"[2] ، يعني هنا أنه من خلال ما نخسر فبالمقابل فإننا نربح العديد من المزايا للحفاظ على ممتلكاتنا.

وأيضا نجد روسو يرى أن العقد الاجتماعي أو ما يصطلح عليه بالميثاق الاجتماعي أنه إذا أزحنا جانيا من ما ليس من ماهيته أصبح مقصورا على الحدود الآتية بحيث نجد في القول لروسو:" يضع كل واحد منا شخصه وكل قدرته موضع اشتراك تحت الإمرة العليا التي للإرادة العامة، ونحن نتقبل كجسم واحد كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل"[3]، يعني هنا أن كل الأفراد الشركاء يصبحون كجزء أساسي في العقد الاجتماعي دون تميز بدل من الرأي الجزئي يصبح الرأي العام هو الصوت الوحيد للجماعة.

[1] – مختار عريب: الفلسفة السياسية، ص168.

[2] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ، ص94.

[3] – المصدر نفسه، ص 94.

فروسو كان يرى فلسفته الاجتماعية والسياسية أهم فكرة التي تتمثل في العقد الاجتماعي الذي يخضع فيه الجميع إلى إرادة الجماعة، فكل منا يتصرف الجماعة شخصه وكل ما هو موجود [1] يكون في ظل قيادة الإرادة العامة العليا، أي أن الفرد بخضوعه إلى الإرادة العامة فإنه بذلك يحفظ حريته والمساواة بين جميع أطراف العقد، لأن الفرد إذا حفظ الجماعة فإن الجماعة تحفظه.

وأيضا نجد أن روسو قد نظر إلى العقد الاجتماعي أنه وجد في هوى الوحدة وهي الوحدة الهيئة الاجتماعية، أي أن خضوع المصالح الخاصة إلى الإرادة العامة، دون أن تنفصل عنها.

فالعقد الاجتماعي حسب روسو ليس عقد بين الأفراد كما كان عند هوبز أو بين الأفراد والعامة أو بين الحاكم وصاحب السيادة، لأنه في هذا العقد يعتبر صورة غريبة ففي فكر روسو، لأن روسو يرى بحسبه أن العقد يتمثل في اتحاد كل واحد بالجميع عن طريق هذا الميثاق الاجتماعي أي يضع شخصه وقوته تحت القيادة العليا للإرادة العامة ونستقبل كهيئة كل كجزء لا يتجزأ من الكل، فكل مشارك متواجد مع الجميع ولا يتحد بأي أحد على وجه خاص وهكذا لا يطيع إلا نفسه ويبقى حر كما في السابق[2]، يعني أن الإنسان يضع كل شيء ضمن الجماعة فيصبح جزء لا يتجزأ عن الأفراد المتعاقدين، لأنه سيبقى حرا كما كان في الأول لكنه اكتسب حرية جديدة تكون ضمن الجماعة التي تحفظ له ذلك لأن العقد الاجتماعي كما عبر عنه روسو cohtratsocial هو اتفاق افتراضي بين الأفراد يوجب على كل منهم وهو في حالة طبيعية أن يعهد في كل شخص وفي كل ما لديه من قدرات

[1] – بتركو ترمان وآخرون: أطلس الفلسفة، ص133.

[2] – جان توشار: تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ص571.

إلى الإرادة العامة، التي تنظم بها الحياة الكل كما قال روسو:" إن الإنسان يربح بالعقد الاجتماعي حريته المدنية، وأنه خسر به حريته حرية طبيعية"[1].

2/ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية:

يرى روسو في هذه الفكرة أن الإنسان كان في البداية يعيش منعزلا ومتوحدا تسود حيات حالة من التوحش والفوضى، إلا أنها في الوقت ذاته كانت حالة حرية ومساواة بين الأفراد، إلا أن حالة الفوضى هذه دفعت به إلى البحث على حالة تحفظ له بقائه وتوفر له الأمن والاستقرار.

فالإنسان قبل الحالة المدنية لم يكن سوى جمهرة من الناس لا قانون ولا نظام له إلا قانون الطبيعة الذي يأكل القوي فيها الضعيف هذا ما دفع به إلى محاولة الاتفاق مع بني جنسه من البشر إلى بناء عقد اجتماعي يكون هذا الاتفاق اضطراري لكي يتهرب الناس من حالة الفوضى والخوف التي تكاد تدمر وجوده، لأن الغرض من بناء عقد هو الهروب من حالة الفوضى إلى الحالة المدنية وهذا ما شارك فيه هوبز ولوك، إلا روسو في نظرية العقد الاجتماعي تدور حول النظام والمسائل السياسية، فلقد كان روسو من الفلاسفة المهتمين بها، وخاصة في القرن الثامن عشر[2].

فقد كان روسو يخالف نظرته حول الحالة الطبيعية للإنسان كل من هوبز ولوك، التي كان الإنسان يعيشها، لأن روسو يرى أن الإنسان خيرا بطبيعته، أي أنه في تلك المرحلة كان خير بطبيعته.

ويرى روسو أن الإنسان كان في الحالة الأولى يعتبر إنسان أو كائن وحشي يطوف في الغابات، فلا وجود لمسكن أو مأوى وهو عاطلا عن الكلام والعديد من الوظائف وهذا ما

[1] – جميل صليبا: المعجم الفلسفي من (ط) إلى (ي) ، ج2، دار الكتاب اللبناني، دط، بيروت، لبنان، 1982، ص 82.
[2] – عبد المجيد عمراني: محاضرات في تاريخ الفكر، ص103.

نجده في قول روسو:" كون الإنسان الوحشي، وهو يطوف في الغاب عاطلا من الصناعة والكلام والمسكن والحرب والرابطة، ومن أي اجتياح إلى أمثاله ومن أية رغبة في الإضرار بهم، ومن تميز أي واحد منهم فرديا على ما يحتمل، كون هذا الإنسان الذي هو عرضة لقليل من الأهواء والذي يكفي نفسه بنفسه"[1]، يعني هنا أن الإنسان في الحالة الطبيعية الأولى كان يكفي نفسه ويعتمد عليها دون الاعتماد على غيره من البشر، وأن الإنسان كان فقط ينظر إلى مصلحته الخاصة وإلى ما يعتبر أن له فيه فائدة.

وأن الإنسان في تلك المرحلة كان فقط ينظر إلى زهوه، وأنه لا توجد عنده سوى تلك المعارف والمشاعر الخاصة به.

وأن الإنسان في تلك المرحلة لم يكن يعرف حتى أولاده وإذا كان قد تعرف على بعض الأشياء قد يكون مجرد مصادفة فقط وكان كل اختراع أو فن يزول مع موت المخترع، فلا يوجد لا تربية ولا أي تقدم، وكان نفس الشيء يحدث في كل مرة وأن الأجيال كانت تتعاقب الواحدة تلوى الأخرى لكن دون جدوى من ذلك الأمر.

ونجد أيضا حسب روسو أن الإنسان قد كان يتمتع بحرية مطلقة وحياة سعيدة في الحالة البدائية، إلا أن كثرة المصالح فيها متضاربة وهذا ما جعل حقوقه ومصالحه تكون عرضة للخطر، لأن السيادة في هذه المرحلة ترجع إلى الغرائز وما جعل الإنسان في تلك الحقبة الطبيعية ينظر فيها إلى ذاته فقط وهذا ما نجده حسب روسو:" يعش الإنسان من أجل نفسه... فلا علاقة له بغير نفسه أو شبيهه"[2] أي أن الإنسان في ذلك الوقت كان يعيش نوعا من العزلة والاضطراب والتشتت لأنه يفتقر إلى شيء هام يجعله يخرج من هذه الدائرة ألا وهو الاجتماع أو التمدن أي أنه من خلال انتقاله من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية فإن ذلك يجعله كائن اجتماعي مدني.

[1] – جون جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ص53.

[2] – جون جاك روسو: إميل، تر: عادل زعيتر، دار المعارف، د.ط، مصر، 1956، ص32.

ونجد أيضا أن الأسرة تعتبر أول المجتمعات في الطبيعة التي تتمثل في الأب وهو الحاكم والأبناء وهم الرعايا، إلا أن الأسرة لا تعد فقط مجتمع طبيعي وإنما أيضا تأخذ منحى سياسي، لأن الحرية العامة ناتجة من طبيعة الإنسان والمجتمع الساهر نتاج للمجتمع الطبيعي الأول وهو الأسرة[1].

فالأسر لا تقف وطبيعتها على الناحية الطبيعية وإنما تأخذ أيضا أبعاد سياسية وأن نتاج المجتمع المدني هو حوصلة المجتمع الطبيعي وهذا ما نجده في قول روسو" يمكن أن تعد الأسرة إذن أول نموذج للمجتمعات السياسية، حيث يكون الرئيس صورة للأب، والشعب صورة الأولاد، وبما أن الجميع يولدون أحرارا ومتساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم، وكل الفرق هو أن حب الأب لأولاده في الأسرة يؤديه بما يرعاهم به، وأن لذة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يحمله الرئيس نحو رعاياه"[2]، يعني هنا أن الإنسان قبل انتقاله إلى الحالة المدنية كان يعيش حياة الغاب والبراري فلا وجود لأية علاقة مع أقرانه، أو مع بني جنسه، إلا أن روسو وحسب ما رأيناه في قوله بأن الأسرة هي أقدم أشكال الاجتماع البشري، ولكن هذه الأخيرة لم تكن تشكل مجتمعا مستمرا وإنما هو مجتمع ظرفي ينتهي بانتهاء الحاجة إليه، وذلك لانتهاء مهام الأب نحو أولاده، ولأنه عند كبرهم يخرجون من قاعدة الأسرة وتحررهم من واجباتهم تجاه الأب ، إلا إذا أرادوا البقاء في تلاحم فهذا يعني أنه أمر طبيعي بل يكون إراديا وهذا ما يؤدي إلى الانتقال من الطبيعي إلى الاصطناعي، أي من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية[3].

إن هذا الانتقال للأفراد من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية لا يتم بطريقة مباشرة وإنما عبر فاصل وماني بينهما، فبروز الحالة المدنية بضرورة يعني زوال الحالة الطبيعية الأولى.

[1] – محمد محمد بالرويني: فلسفة السياسة، ، ص107–106.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، تر: عادل زعيتر، دار الهنداوي، مصر، 2012، ص25.

[3] – اسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، ص219–220.

إن الإنسان في الحالة الطبيعية قد كان لا يعرف أي شيء من الأشياء من صفات خيرة أو شريرة، وحتى لا توجد لديه علاقة مع أقرانه الآخرين هذا ما دفع به إلى الخروج من هذه الحالة الطبيعية إلى الحالة المدني وهذا ما نجده عند روسو "أن الإنسان خرج من هذه الحالة عن طريق اتفاق بأن عرضت له أولى أسباب طبيعية، كالجدب والبرد القارس والقيظ المحرق اضطرته إلى التعاون مع غيره من أبناء نوعه تعاونا مؤقتا كان الغرض منه الصيد برا وبحرا وتربية الحيوان لتوفير القوت، ثم اضطرتهم الفيضانات والزلازل إلى الاجتماع بصفة مستديمة، فاخترعت اللغة. وتغير السلوك، وبرز الحسد، وتشبث الخصومة"[1]، يعني أن الإنسان خرج من هذه الحالة الهمجية بفعل الصدفة، وخوفه من الظواهر الطبيعية، ولما اضطره إلى الاجتماع أي من إنسان طبيعي إلى إنسان اجتماعي مدني خال من العيوب والمآسي التي الحقتها به الطبيعة الأولى من حياته.

وقد نظر روسو إلى أن المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني هو الإنسان في تصور إلى الأرض واعتباره أنها له بحيث نجده يقول" هن بي" هنا نجد أن الناس يصدقونه وذلك لسذاجة الناس الذين صدقوه وكان هو مؤسس المجتمع المدني الحقيقي، وأنه ذلك الإنسان قد صان البشر من حرب وقتل هو جميع الشرور المحاطة به هو ذلك الذي خلع الأوتاد وملا الكهوف والحدود حيث قال "احذروا سماع هذا الدجال، فالهلاك يكتب لكم إذا نسيتم أن الثمرات للجميع، وأن الأرض ليست ملكا لأحد"[2]، يعني أن الإنسان هو من صور أو قطعة أرض ونسبها إلى نفسه وإن كان يستطيع ذلك الآخر الذي كان يستطيع خلع الأوتاد ورفع الحواجز وملأ الحدود أنه هب قلائلا إحذروا الإنصات إليه وأن كل الثمرات والأراضي ليست لأي أحد وعدم تصديقه فيما كان يرغم من قوله.

[1] – يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، ص202.

[2] – جون جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ص57.

ونجد أن الإنسان ما جعله يفكر في هذه الفكرة هي الحفاظ على بقائه وعلى ذاته جميع الوسائل التي كانت تضمن له الأمن والاستقرار وكل ما يضمنه الإنسان من خلال الاهتداء إلى شكل الاجتماع وهذا ما نجده في هذه العبارة لروسو:" الاهتداء إلى شكل من الاجتماع من شأنه أن يدافع عن شخص كل شريك فيه وعن أملاكه وأن يحميهما بكل ما يتوفر من قوة مشتركة، وإذ يتحد بمقتضاه كل واحد مع الجميع فإنه مع ذلك لا يطع إلا نفسه، وظل حرا كما كان قبلئذ"[1]، يعني أنه على الإنسان أن يسعى إلى الاجتماع الذي لا يدمنه والعيش على شكل وحدة من شأنها أن تحمي كل شخص وكل عضو وأمواله، واتحد مع أعضاء آخرين غير خاضع إلا مع نفسه، وأنه يتمتع بالحرية كما كان يتمتع بها من قبل وهذا هو المشكل الأساسي الذي يحاول العقد في إيجاد حل صحيح له، لأن المحافظة على الأمن والاستقرار فإنه يجب أن يقيموا مجتمعا مدنيا على أساس العقد الاجتماعي، حتى يتمتع بحرية مدنية.

ونجد أن الإنسان نراه قد طغت عليه الكثير من المساوئ في الحالة الطبيعية لذا لجأ إلى الاتفاق فيما بين للدخول في حالة تكون أكثر تنظيما وضمانا للحقوق الطبيعية التي كانت معرضة الانتهاك والسلب منه لذلك اتجه إلى تغير في حالة التي أحدث تطورا هائما في حياته، وتحولا في سلوك من سلوك عزيزي إلى سلوك عادل واخلاقي وهذا ما نجده في عبارة روسو:" انتج هذا العبور من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية تغيرا بينا حادا في الإنسان إذ أحل في سلوكه العدالة عوض الغزارة، واكتسب أعمال المنزلة الأخلاقية التي كانت قبل إذ تفترق إليها، إذاك فقط لما حل نداء الواجب محل النزوة الفيزيقية، وحل الحق محل الإجتهاد، ألفي الإنسان نفسه"[2]، يعني هنا أن بعد انتقاله إلى الحالة المدنية أصبح يتحلى بأخلاق وسلوكيات اجتماعية ناتجة عن إنسان واع بما يقوم به في نطاق الجماعة والتخلي عن تلك السلوكيات التي كانت ناتجة عن أفعال الغريزية.

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص93.

[2] – المصدرنفسه، ص98.

إن الإنسان في هذه المرحلة الاجتماعية أصبح يطغى عليه صوت العقل قبل أن ينصت إلى ميوله، إلا أنه في هذه الحالة الاجتماعية قد حرم من العديد من الأشياء التي كانت متاحة له في الطبيعة، لكن اكتسب مزايا وصفات أنبل من التي كانت في الحالة البدائية التي كان يعيشها فأصبح الإنسان ذاته مفكرة وذلك لما اكتسبه من درجات السمو واتساع أفكاره.

لقد أصبح الأفكار يباركون تلك اللحظة التي تغيرت فيها حياتهم من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية التي أخرجته من تلك الأوضاع المزدحمة والمليئة بالصعاب والمشاق التي كانت تضيق على كاهل الناس وهذا ما نجده في قول روسو:" لو لم يتقهقر به شطط هذا الوضع الجديد في أغلب الأحيان، إلى وضع أخطر من ذلك الذي أخرج منه أن يبارك، غير منفك، تلك اللحظة السعيدة التي انتشلته من ذلك الوضع إلى الأبد بأن صنعت من حيوان بليد ومقيد الأفق كائنا ذكيا وإنسانا"[1]، يعني أن انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية جعلت منه كائنا ذكيا بعدما كان مجر إنسان تتحكم فيه دوافع الغريزة أنه يبارك تلك المرحلة لتاريخية غيرة مسرحياته.

وأن الإنسان من خلال إبرامه العقد الاجتماعي مع أقرانه فإن الشيء الوحيد الذي يخسره هو حريته الطبيعية التي كان يتمتع فيها بكل شيء أو الشيء الذي يربحه هو الحرية المدنية وأن أصبح يمتلك كل ما بحوزته، لذا فإن روسو يميز بين تلك الحرية الطبيعية والمدنية لإزالة الالتباس والغموض، فالحرية[2] الطبيعية هي التي لا قيود لها سوى القوى التي للفرد، بينما الحرية المدنية هي تلك التي نجدها الإرادة العامة، فمن خلال هذا يعني أن الحرية التي في الطبيعة تكون شخصية لفرد، بينما الحرية المدنية تتحكم فيها قيود والبنود

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص99.

[2] – المصدر نفسه، ص 100.

المنصوص عليها من طرف الإرادة العامة باتفاق الجميع على ذلك دون الإخلال بها من أي أحد من الأعضاء المتسببين لها.

إن ما يكتسبه الإنسان من الحالة المدنية هي الحرية الأخلاقية التي تجعل من الإنسان كائنا يكون سيدا على نفسه أي من خلال تلك المكتسبات التي تحلى بها في هذه الحالة والتي جعله منه يحرص على أفعاله وكل تصرف يخرج منه.

3/ الحقوق الطبيعية للإنسان وفكرة الحرية والمساواة:

لقد كان روسو يتفق مع سابقيه من فلاسفة العقد الاجتماعي في أن للإنسان الحق في أن يتمتع بحقوقه لا يمكن لأين كان أن يمسها، وأن هذه الحقوق تتمثل في حق الحياة والحرية والمساواة، فإن روسو يرى أن الحالة الطبيعية كان يتمتع بحريته دون قيود ولا أي شيء.

وأيضا نجد إن كان يرى أن الحالة الطبيعية تتسم بالمساواة فعلية وعدم وجود لأية فوارق بين الأفراد، لأن هذه الحالة الطبيعية ينعدم فيها الفوارق والتفاوت بين البشر، وإذا وجدت هذا التفاوت فليس له أية أهمية، فقد كانت حالة السعادة والسلم واطمئنان خالية من أي صراع، لكن هذه الحالة تتسم بالبساطة والعزلة، لا تعني أنها حالة غير اجتماعية وإنما هي غير سياسية، لكن الإنسان كان يتمتع فيها بحقوق تضمن له العيش في كنف السلم والطمأنينة وتسمى هذه الحقوق بالحقوق الطبيعية فإن هطا يعني أن الحالة الطبيعية تتسم بالأمن والاطمئنان فالحالة الطبيعية كانت توفر له جميع الحريات المطلق في كل شيء[1].

ونجد أن روسو يرى أن الإنسان في الحالة الطبيعية كانت توجد النزاعات الفردية بين الأفراد هذا ما جعله يفكر في المحافظة على بقائه وحسب روسو في هذ القول:" أول إحساس في الإنسان شهوره بوجوده، وكان أول اعتناء في الإنسان اهتمامه ببقائه، وكانت انتاجات

[1] – مختار عريب: الفلسفة السياسية، ص159.

الأرض تقدم إليه جميع ما يحتاج إليه، وكانت الغريزة تحمله على استعمال هذا، وكان الجوع وغيره من الشهوات يشعره بمختلف أساليب البقاء مناوبة، فكان بوجد في هذا ما يدعوه إلى إدامة نوعه، وبما أن هذا الميل الأعمى عار من كل شعور قبلي"[1]، يعني أن الإنسان بدأ من استغلال الأراضي من أجل استمراره على بقائه وعدم فنائه لأنه تفطن لاستغلال منتوجاتها وخيراتها، وقد اكتشف الأسلحة الطبيعية لمحاولته وتجاوزه مصاعب وعوائق الحياة.

يرى روسو أن الأفراد من أجل الحفاظ على حياتهم والبقاء على قيد الحياة يمكن أن يخاطر بها وذلك في ظل الحروب والمخاطر التي تحيط به من كل جهة وهذا ما نجده في هذا القول لروسو:" ولكل إنسان حق المخاطرة بحياته الخاصة حفظا لها"[2]، وذلك يعني مصلا أن شخص يقذف بنفسه من النافذة فرارا من الحريق فقد يؤدي ذلك إلى إيذاء نفسه وهو في نفس الوقت يحميها.

نجد أن روسو ينظر إلى الحقوق على أنها حق يجب على الأفراد أن يتمتعوا به دون الإخلال بهذه الحقوق التي يرى أن الإنسان في الحالة الطبيعية يعتبر ذو طبيعة خيرة فهو لا يؤذي غيره من البشر، إلا أنه يستطيع أن يتخلص من هذه الغرائز الحيوانية فهو قابل إلى تطوير حياته لأنه كائن عاقل ويمكن أن يعيش في هذه المرحلة سعيدا[3] متماسكا بكافة حقوقه الطبيعية من حفاظ على البقاء وحرية ومساواة وغيرها من الحقوق التي يسعى من أجلها والمحافظة عليها.

أما عن ثاني الحقوق الطبيعية فيتمثل في حق الحرية الذي يمثل عنده أنها حق فطري يولد مع الإنسان منذ الوهلة الأولى من حياته، وهذا ما بدأ به في كتابه العقد الاجتماعي

[1] – جون جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ص57–58.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص61.

[3] – اسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، ص121.

بحيث نجد روسو في هذه" ولد الإنسان حرا وفي كل مكان هو الآن يرسف في الأغلال"[1] يعني أن الإنسان حر بطبيعته ولا يمكن لأي أحد أو أي قانون أن يحرمه هذا الحق الطبيعي.

إن الحرية عند روسو تعني قدرة الإنسان على الاختيار أي أنه حر في ما يملك ويتصرف على حسب إرادته، إلا أن روسو كما يفرق بين الحرية التي تتبع في غرائز الإنسان العفوية التي تسمى الغريزة البهيمية lalibrté bertiole تختلف عن الحرية التي تسود في المجتمع لأن الإنسان يساعد الطبيعة في تعلمه بصفته عاملا حرا، فالحيوان يقبل أو يرفض يدافع الغريزة الفطرية، أما الإنسان فيختار الرفض أو القبول بملء حريته، ومن ثمة كان الحيوان لا يستطيع أن يحيد عن القاعدة التي فرضت عليه حتى ولو كان له نفع في ذلك، أما الإنسان فيتعرف عنها مرارا أي أن هذا يعني أن الإنسان يتميز عن الحيوان بالحرية لأن الإنسان كائن عاقل ويدرك طبيعة الأشياء والأمور بحكمة عقله.[2]

والحرية عند روسو لا يمكن أن يتخلى عنها وأنه لا يستطيع أن يهبها أو بيعها فهذا الشيء لا يمكن المساومة فيها وإذا قيل بأن لنا من يهب نفسه للغير فهذا يعتبر ضربا من الهراء والسخرية وأنه شيء لا يتقبله عقل أو منطق، وأن الإنسان إذا استطاع أن يهب نفسه فإنه لا يستطيع أن يهب أولاده وهذا ما نجده في قول روسو "وإذا إستطاع كل واحد أن يبيع نفسه فإنه لا يقدر على بيع أولاده، فهؤلاء الأولاد يولدون أناسا أحرارا، وتكون حريتهم خاصة بهم، فلا يستطيع أحد غيرهم أن يتصرف فيها"[3] يعني أن أولاده يولدون أحرارا وحريتهم ملكهم، وليس لأي أحد أو شخص التفريط بها.

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص78.

[2] – مختار عريب: الفلسفة السياسية، ص ص 161.

[3] – جون جاك روسو: العقد الإجتماعي، ص 32.

ونجد كذلك أنه لا يمكن لأي أحد أن يتنازل عن حريته أو عن أيا من حقوقه فإن ذلك فيه تنازل عن صفته كإنسان وحقوقه الإنسانية وهذا ما يراه روسو حسب قوله هذا "وتنازل الإنسان على حريته يعني تنازلا عن صفة الإنسان فيه، وتنازلا عن حقوقه الإنسانية"[1] يعني أن الإنسان إذا تنازل عن حريته فإن ذلك يكون منافيا والحالة الطبيعية وأنه إذا تنازل عنها فلا يوجد شيء يعوض له ذلك، وأن هذا التنازل يجعله يتجرد من كل أدب وأعماله، أي أنه يصعب ويستحيل على الإنسان أن يضع حريته تحت تصرف أي فرد أو شخص أو سلطة أو ملك.

فالحرية عند روسو تعتبر المبدأ الأساسي للإنسان لأن انعدامها يعني انعدام لكل الوجود الإنساني وإلى كل مظاهر حياته حيث تخليه عنها فهذا يعبر انتزاعا إلى كل أخلاقية من أفعال، يعني هذا أن الإنسان في الحالة الطبيعية تتميز بلا حدود إلا أنه سرعان ما فقدها واكتسب حرية مدنية تتميز بالإرادة العامة لذا كان إلزاميا علينا أن نفرق بينهما أي الحرية الطبيعية وبين الحرية المدنية والسياسية، لأن الحرية التي كان يتمتع بها في المرحلة السابقة لم تعد مناسبة في المرحلة اللاحقة التي نشأ فيها المجتمع السياسي.[2]

أما عن ثالث الحقوق الطبيعية وهو المساواة، فالحالة الطبيعية كانت حالة مساواة تامة بين الناس وأنه لم يكن هناك أي تميز بين الأفراد لأنهم كانوا يعتنون في نفس الوضعية لأنه في تلك المرحلة كل واحد مساوي للآخر لأساس التفاوت بين البشر، وما نجده عن أفكار روسو أنه كان يعارض هوبز لما كان يقول به على أنه حالة الطبيعة هي حالة حرب الكل ضد الكل وأن روسو قد كان ينظر على أنها حالة طبيعية تتسم بالسلم والإطمئنان وتساعد الأفراد على البقاء.

[1] – جون جاك روسو: العقد الإجتماعي، ص 32.

[2] – اسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، ص 127.

لقد بنى فكره روسو على مبدأين أساسيين وهما الحرية والمساواة ولاعتبارهما الخير العظيم الذي يسعى المجتمع السياسي إلى تحقيقه بحيث يرى في هذا النص:" إذا بحثنا فيما يتكون بالضبط أعظم خير للجميع، يجب أن يكون غاية كل نظام تشريعي لوجدنا أنه ينحصر في هذين الغرضين الرئيسيين: الحرية والمساواة الحرية لأن كل تبعية خاصة هي مقدار من القوة ينتزع من هيئة الدولة، والمساواة لأن الحرية لا يمكن بقائها دونها"[1]، يعني هنا روسو أنه أراد أن يبين لنا معنى كل من الحرية والمساواة ومدى أهمية كل واحدة للأخرى، لذلك نفهم من هذا أن لا يمكن أن تدوم الحرية بدون مساواة.

وبما أن نظرة روسو إلى أن الإنسان كان في الحالة الطبيعية يعيشون حالة المساواة مع بعضهم البعض، إلا أن روسو يرى أنه تختلف المساواة في تلك الفروقات التي توجد في القدرات البدنية وبين والعضلية وفي الصحة وأيضا في المال في القدرات الذهنية، لأن روسو نادى بالمساواة في تفشي روح الأخوة والعدالة والمساواة الخيرة التي لا تكون فيها أضرار إلى الآخر ولم يكن يصد بها تلك المساواة في الغنى والثروة وهذا ما نجده في هذا القول لروسو:" وأما المساواة فلا ينبغي أن يعرف بهذه الكلمة كون درجات السلطة والغنى واحدة لدى الجميع على الإطلاق، وإنما السلطة في كونها دون كل طغيان، وفي كونها لا تمارس إلا من حيث المرتبة والقوانين، وإنما الغني في عدم وجود مواطن يكون من اليسر ما يشتري معه الآخر، وفي عدم وجود أحد يكون من الفقر ما يضطر معه إلى بيع نفسه، وهذا ما يفترض من ناحية الكبراء، واعتدال الأموال والاعتبار، وهذا ما يفترض من ناحية الصغراء، واعتدال الشح والشهوة"[2]، وهنا نجد روسو يعني أنه قصد من فعل المساواة على أنه لا يصل الفقير إلى مرتبة الغني وأن الفقير لا يستطيع أن يصل إلى مكان أفقر وأنه الفقير لا يستطيع بيع نفسه إلى الآخر وأن الإنسان الغني لا يستطيع شراء الفقير بحكم فقره الذي اضطره إلى بيه

[1] – اسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، ص228.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص78.

نفسه، لذا تعتبر الحالة الطبيعية أن الإنسان كان يتمتع بالمساواة وهذا أيضا ما يجعله يتمتع أيضا بالحرية دون قسود ودون أن يخضع إلى سلطة أي شخص.

4/ الدولة:

إن مصطلح الدولة يعتبر حديثا نسبيا، فإنها لم تعرف في أوروبا قبل عصر النهضة، وإنما استعملت خلال القرن السابع عشر، وإنما استخدمت ككيان لسلطة السياسة فمثلا في القديم استخدمت من عند الإغريق باسم المدينة– الدولة polis واستخدمت عند الرومان بالجمهورية بكلمة civitas أوRes أو publica أما اليوم فهي ل تعني جمهورية كم اكانت عند الرومان، فهي لا تعتبر كلمة مرادفة للدولة، وإنما أصبحت تعبر عن النظام السياسي المرتكز على مبادئ، فإن سلطة الدولة أصبحت تعبر سلطة مؤسسة، نشأت عبر تطور تاريخي وحضاري لمجتمعات البشرية، لأن التركيز على الوجه التاريخي الدولة بضرورة يؤدي إلى أنه قد سبق نشوء الدولة أنواع أخرى من التنظيم السياسي مثل القبائل، الحواضر، الامبراطوريات وأيضا العشائر.

فالدولة تمتاز عن غيرها بوجود سلطة مؤسسة، أي سلطة قائمة على قواعد حقوقية، وأيضا أنها تعتبر مجموعة من القواعد والقوانين تحدد مدى السلطة، وتنظم العلاقة بين المواطنين والدولة وحتى بين المواطنين أنفسهم، فهي عبارة عن كيان يمتاز عن سائر المؤسسات، لأنه قد شكلت ظاهرة الدولة العديد من النظريات عبر العصور، لأن هذه النشأة مرت بالعديد من المراحل التاريخية الطويلة وأيضا لم تأتي بشكل فجائي، فقد ظهر بمفهومها الحديث في أوروبا ترافق عصر النهضة وهذا النص سوف يبين لنا هذا:" لأن المجتمع السياسي الغربي أخذ، في هذا العصر، الخصائص المميزة الناتجة عن التجارب السابقة، والتي ميزته بوضوح عن سائر أشكال المجتمعات، فبنية السلطة، وترابط المؤسسات، وعمل

آليات الحكم، والسلوك السياسي للأفراد، أعطت كلها الدولة خصائص مميزة"[1]، يعني هنا في هذا النص لعصام سليمان أن مفهوم الدولة مر بعدة مراحل وأن الغرب أخذوا عن تجارب السابقين من أسلافهم لأن الدولة تعتبر ككيان تاريخي خاصمن أشكال السلطة السياسية.

فالدولة تعتبر ذات أهمية كبيرة لأنها نظام اجتماعي على مر العصور حيث أن تطورها يواكبه تطور المجتمع البشري لأن الفرد يعتبر أحد رعايا الدولة، وأيضا نجد أن نظرية العقد الاجتماعي هي التي تفسر لنا سبب نشأة الدولة وقيامها وفي قيام السلطة السياسية، لما فيها من تنظيمات حديثة ووحدة دول مما دفع بالكثير من الفلاسفة والنظريات الأخرى لقيام الدولة ودوامها[2].

ونرى أنه من أكثر المهتمين جون جاك روسو فيلسوف العقد الاجتماعي الذي ركز على فكر أصل نشأة الدولة انطلاقا من مسلمته المذكورة في كتابه العقد الاجتماعي:" أن الإنسان خلق صالحا والمجتمع هو الذي أفسده"[3]، أي أنه يعني في ذلك المجتمع هو الذي يفسد الفرد، لأن الفرد يولد ذو طبيعة خيرة.

فروسو كان يقر بوجود نظام اجتماعي الذي يسن على أساسية العقد الاجتماعي وذلك من خلال أن كل فرد يضع كل شخصه وقوته تحت سلطة عليا من خلال التعاقد الذي كان تنشأ عنه هيئة معنوية وجماعية بدلا من كل فرد في هذا العقد.

وأن روسو يؤكد على الاتحاد بين أطراف العقد فإن الفرد يكون حرا إلا أنه ينبغي يخضع إلى الجماعة المتكونة في الدولة أن يخضع لسلطة هذه الدولة التي يكون فيها العقد

[1] – عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1989، ص172-173.

[2] – فضل الله محمد اسماعيل: الفلسفة السياسية، ص64.

[3] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص15.

على ذلك بالقبول أو الرفض بالسلطة أي بشرعية السلطة، لأنهم عندما يوقفون هذا العقد يساهمون عن طريق الفرد أو عن طريق الجماعة لأن الهدف يبقى نفسه[1].

وبحسب روسو في أرائه حول الدولة في أنه الاتفاقيات هي الأساس في تكوين سلطة شرعية عامة وهي المجتمع المدني الذي يشكل بدوره هيئة سياسية اسمها الدولة كذلك كان الإنسان ولأول وهلة أنه لم يعد يتساءل عمن يصدر القوانين ماد امت هذه من أعمال الإرادة العامة ولا عما إذا كان الأمير أنه قد أصبح فوق القانون، لأن الأمير يعتبر عضوا في الدولة، لا عما إذا كان يمكن ذلك القانون ظالما، لأنه لا أحد يمكن له أن يظلم نفسه، فالإنسان قد أصبح هنا لا يتساءل عمن له الحق في إصدار القانون لأن ذلك أصبح تحت الإرادة العامة التي تقر ذلك من خلال إبرام العقد الذي اتفقوا فيه فيما بينهم ولا عن ما إذا كان الأمير فوق القانون لأن الأمير أيضا يعتبر عضوا في الدولة، لأن الأفراد هم من صنعوا من هذا الميثاق هيئة عليا تحميهم وليس لأي غرض في نفسه[2].

وإن روسو قد أعلن به قد سمى جمهورية كل دولة تحكمها القوانين تشكل الإرادة العامة أي كان هذا الشكل، لأن المصلحة العامة عندئذ التي تحكم وحدها، والشيء العام له قيمة أي أن القيم العامة تعتبر اسمى القيم التي تحكم الدولة لأن في ذلك الشيء العام هو الذي يحكم وله قيمة من طرف الأفراد.

ونجد أن روسو أنه يؤكد من خلاله إبرام العقد الاجتماعي الذي ينقل من خلاله الأفراد من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية السياسية، فإنه ينشأ مجتمع أو جسم سياسي يقول روسو في هذا الصدد ما يلي:" بمقتضى العقد، ينشأ الجسم السياسي ككيان جماعي معنوي فنسميه دولة"[3]، يعني روسو هنا في أن عند اتفاق الأفراد فإن بذلك يكونون جماعات

[1] – عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة، ص204.

[2] – نجيب المستكاوي: روسو حياته ومؤلفاته، دار الشرق، ط1، القاهرة، 1989، ص306.

[3] – جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو في مبادئ القانون السياسي، ص14.

سياسية، ومن خلالها تتكون هذه الجماعات يكون لنا دولة لأن الإنسان عندما كان في الحالة الأولى كان يعيش حالة الغاب والعزلة لا تنبع منه سوى السلوكيات الغريزية التي لا تمد بأي صلة ولتجمع لأن ما يجمع سوى الميول أو الغرائز الفطرية التي توجد في الإنسان، لأن هذه الأفعال لا تمدنا بتجمعات وتشكيل دولة.

ويؤكد روسو من خلال الميثاق الاجتماعي فإن ذلك ضرب من الاتفاق بحيث يتحد فيه الكل لكي يطيع الإرادة العامة من أجل تقبل هذا الجسم كجزء لا يتجزأ من الكل ، وإعلاء صوت الإرادة العامة محل الإرادة الجزئية بحيث قال روسو في ذلك ما يلي:" لأجل ذلك يجب أن يكون هذا الجسم السياسي بجميع أفراده موجودا مزدوجا فهو طرف من العقد والطرف الثاني، الكل والجزء، الحاكم والمحكوم، الفاعل والمنفعل الدولة والمواطنين"[1]، أي أنه يجب على الجسم السياسي أن يجمع الأفراد إثر هذا العقد يكونون سواسية.

يرى روسو أن العقد الاجتماعي يعتبر إرادي بين موجودات عاقلة مع وحدة عليا عاقلة مثل الجماعة السياسية الدولة[2]، الكل الإرادة العامة، أي أن روسو في هذا الإرادة العامة، أي أن روسو في هذا يؤكد بأن هذا الفعل الإرادي وذلك لخروج الأفراد من حالة التوحد والطبيعة الفردية، إلى طبيعتها البدائية إلى الاجتماع في جماعة مدنية، وعدم تحريم البقاء خارجها لأن الفرد في هذه المرحلة يتخلى عن حريته طبيعته تكون رخوة ومعرضة إلى المصادفات إلى حرية أفصل أي حرية مدنية يغلب عليها طابع التعقل والشأن في التفكير، لأن التغير في هذه الحرية لا يمس طبيعتها، وإنما وضعها أي تتغير من طبيعة إلى طبيعة أخرى مدنية فقط.

وهذا ما دفع بالإنسان إلى تغير هذا الوضع هو العيش وسط دولة تحمي كل ما يملك بسلطة القانون، لأن الدولة تسهر على الحماية والحفاظ على رعاياها ومواطنيها فمنهم وعليها

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص14.

[2] – المصدر نفسه، ص 40.

الآمن وهذا ما جعل روسو يطلق العديد من التسميات على الدولة فقال:" الدولة وتسمى أيضا بالجسم السياسي أو صاحب السيادة"[1] أي أن الدولة تعمل من أجل الحفاظ على حقوق الأفراد وأن الشعب هو الذي يكون مصدر السيادة في الدولة لأن الدولة تقوم بمجتمعها وتنحط به، ولأن الإنسان هو كائن اجتماعي يسعى دائما إلى العدالة والنظام لذا اتفق الناس على إقامة حكومة تمنح الجميع نفس الحقوق، فتقوم سيادة الشعب محل سيادة الملك لذا يتساوى الناس في الثراء والتربية والديانة.

ونجد أيضا أن إذا كانت توجد حروب بين دولة ودولة أخرى، فإن هذا ليس به صلة بإنسان وآخر، وإنما كجنود وليس كمواطنين بحيث نرى هذه العبارة:" وليست الحرب، إذن صلة إنسان بإنسان، بل صلة دولة بدولة أي صلة لا يكون بعض الناس فيها أعداء لبعض إلا عرضا، وذلك كجنود، لا كأناس مطلقا ولا كمواطنين"[2]، يعني روسو في هذا أن الدولة إذا ما كان لها أعداء فإذ هذا المواطن فيها لا يعتبر عدوا لدولة آخر وإنما يعتبر كحامي لوطنه الذي يعيش فيه.

يؤكد روسو بأن المواطن الذي لا يقوم بأداء واجباته، اتجاه الكيان السياسي أو الهيئة السياسية، فإن ذلك يعود عليه بالهلاك حيث نجد روسو في هذا القول:" عند النظر إلى الشخص المعنوي الذي تتألف منه الدولة ككائن اعتباري، لأنه غير إنسان، يتمتع بحقوق المواطن من غير أن يريد القيام بواجبات التابع، فالاستمرار على هذا الحيف يوجب هلاك الهيئة السياسية"[3] يعني روسو بأن الإنسان يعيش تحت ظل دولة القانون التي تحميه من المخاطر الشخصية، وذلك بالخضوع إلى هذه الهيئة، وذلك بآداء الواجبات ونيل من خلالها الحقوق وهذا ما نجده في العبارة لروسو:" يعطي كل مواطن للوطن يضمنه من كل خضوع شخص، وأن هذا الشرط ينطوي على مفتاح إدارة الآلة السياسية، وأنه وحده يجعل العهود

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي ، ص14.

[2] – المصدر نفسه، ص15.

[3] – المصدر نفسه، ، ص 15

المدنية الشرعية"[1]، يعني أن الدولة هي التي تجعل من الأفراد يخضعون وذلك عن طريق السهر بالوفاء بالعهود التي أعطيت إلى الأفراد وجعلها عهودا مدنية تسري بطرق شرعية، أي تحت مظلة دولة العدالة والقانون[2].

إن الدولة عند روسو هي التي تضمن الحفاظ على أموال الأفراد وتحول الغضب إلى حق [3] صحيح والتمتع بما تمتلك وهنا يصبح الناس مؤمنين على أموالهم من طرف الدولة وكل أعضائها.

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي ، ص38.

[2] – المصدر نفسه، ص49.

[3] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص54.

المبحث الثاني: الدين المدني:

لقد كان جون جاك روسو من أهم الفلاسفة الذين تحدثوا عن الدين بصفة عامة وعلى الدين المدني بصفة خاصة، وعلى أهم الرؤى التي ينادي بها هذا الدين، لأنه روسو كان يعيش في فترة حروب دينية وسياسية التي كانت في أوروبا، وخاصة في إنجلترا وفرنسا بأكملها وأهمها تلك التي كانت تدور بين الدين والسياسة وهل يخضع فيها الأفراد إلى السلطة المدنية أم السلطة الدينية وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث مع جون جاك روسو.

1/ الدين من منظور روسو:

يرى روسو أن انتقال الأفراد من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية قد أحدث تغييرا جذريا في الأفكار والرؤى من الناحية الفكرية والعقلية، وفي المبادئ والقوانين والأنظمة لكي تتوافق مع الأفراد ونظرهم إلى هذا الانتقال الذي يعود بالنفع لهم. وهذا ما نجده في قول روسو في هذه العبارة:" لم يكن الناس في البدء ملوك غير الآلهة وحكومة غير الحكومة الإلاهية، وقد أتوا بمثل تعقل كاليقولا، وقد أصابوا في تعقلهم سيادة لهم راجين أن يلاقوا خيرا من صنعهم ذلك"[1]، يعني هذا أن البشر في الحالة الأولى أي الحالة الطبيعية لا توجد لديهم إلا السلطة الإلاهية إلا أن الإنسان عندما استخدم عقله أراد من ذلك تغيرا في هذا الوضع الذي يكون حال يسود فيه الاستبداد إلى إيجاد حالة تكون أحس من هذه الحالة الأولى ولذلك فكر في إنشاء مجتمع سياسي.

وقد تحدث أيضا روسو على تعدد الآلهة، وعلى رأسهم كل مجتمع سياسي آلهة من هم بعدد الشعوب وهذا ما نجده في قول روسو:" وضع الرب على راس كل مجتمع سياسي، ومن كان يوجد من الآلهة من هم بعدد الشعوب"[2] يعني هنا أن الناس كانوا يعيشون في

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي، ص163.

[2] – المصدر نفسه، ص163.

مجتمعات مختلفة وكان لكل شعب آلهته الخاصة ولا دخل آلهة بشعب غير شعبها فكل شعب من الشعوب له قوانينه وقواعده ومعتقداته المدنية والدينية.

فالمجتمعات هذه كان احدهم غريب عن الآخر، فالشعبان المتعاديان دائما لا يستطيعا أن يسلما بسد واحد زمن طويل وما كان الجيشان المتقاتلان ليستطيعا أن يطيعا رئيسا واحدا وهكذا تؤدي التقسيمات القومية إلى تعدد الآلهة، ومن هنا نشأ عدم التسامح اللاهوتي والمدني الذي هو يحكم الطبيعة، أي أنه من خلال هذا أن الحروب التي كانت تقام ليست من أجل التسليم يسد واحد وإنما من أجل تعدد في الآلهة وجراء تلك التقسيمات أدى إلى ظهور فكرة عدم التسامح اللاهوتي والمدني بين تلك الشعوب، وأنه من الصعب على الأطراف المتناقضة أن تسلمك بوجود حاكم أو رئيسا واحد يحكمها، لأنه كل واحد من الأطراف له مبادئ وعاداته وتقاليده التي نشأ عليها وخاصة تلك المعتقدات التي تكون خاصة بالدين وهذا ما نجده في قول روسو:" فإذا جيشين في حالة قتال ليس في مستطاعهما طاعة قائد واحد"[1]، يعني أنه لا طاعة إلى سيد واحد من طرفين في حالة قتال وحرب.

يفسر لنا روسو أن عدم وجود حروب دينية في ذلك الوقت، لأن الوثنيين كانوا يتسامحون وكأنه لا توجد أية حروب، حيث قال روسو في هذا ما يلي:" وإذا ما سئل عن عدم وجود حروب دينية مطلقا في أفكار الوثنية حيث كان لكل دولة عبادتها وآلهتها، أجبت بأن لكل دولة عبادتها الخاصة وحكومتها، أيضا فإنه لم يفرق بين آلهتها وقوانينها فقط، وكانت الحرب السياسية لاهوتية أيضا، ولذلك كانت ولايات الآلهة معنية بحدود الأمم، ولم يكن للآلهة شعب أي حق على الشعوب الأخرى"[2]، يعني روسو في هذا المقام أنه أجاب على السؤال الذي طرحه وهو كيف لم تحدث حروب بين الوثنيين، لأنه في ذلك الوقت كان

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو في مبادئ القانون السياسي، ص237.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص63-64.

الوثنيين يعيشون حالة تسامح مع بعضهم البعض ولأن كل دولة لها عبادتها وآلهتها الخاصة بحيث لا يتدخل أي إله في شعب آخر ولأنه لم يفرق بين الآلهة وقوانينها.

ولأن الحرب السياسية هي أيضا حرب دينية وإلى التسامح الذي كان يعيشه الشعب الوثني ونظرتهم إلى الآلهة.

وهنا نجد روسو ينقد كل من اليهود والمسيحيين في فصلهم النظام اللاهوتي على النظام السياسي هذا حيث قال روسو:" ما يحدث ما خاب الوثنيين، وهنالك يعبر كل شيء منظره ويعير النصار الوضعاء لهجتهم، وسرعان ما ربت مملكة العالم الآخر المزعوم تتحول إلى أعنف استبداد في هذه الدنيا تحت قيادة رئيس منظور"[1]، يعني هنا أن السلطة المسيحية أصبحت تمارس الاستبداد والقهر نتيجة الصراعات التي كانت ناتجة عن انفصال السلطتين، وأصبحت المملكة المزعومة تحت قيادة رئيس بادي للعيان أعنف حكم استبدادي يقهر الآخرين.

إن في نقد روسو إلى تلك الأديان السماوية والوثنية تعتبر جانب من جوانب التميز لأن الغاية عند روسو من هذا النقد للأديان يدور حول عنصرين أساسيين كما كان ينظر روسو إلى هذا فالغاية من العنصر الأول هو: ينقد كل تلك القضايا أو المبدئ التي تكون طرف اشتراك بين الأديان السماوية والوثنية بينما العنصر الثاني هو نقده إلى علاقة الدين بالدولة وهو في هذا لا يستثني أي دين من الأديان بل إنه في هذا يرفض كل أشكال العلاقات الموجودة بين هذه الأديان سواء كان في دين المواطن أي أديان الوثنية واليهودية والإسلام أم دين المسيحية الرومانية دين الكاهن أو في دين الإنسان وكل من هذه الأديان كان له أثر[2] على العلاقة بين الدين والدولة لأنه من خلال هذه العلاقة كان روسو يعتبرها مقدمة ضرورية لبناء طرحه ورؤيته إلى الدين المدني، لقد أراد روسو في كل هذا الانتقاد إلى

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص240.

[2] – فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، دط، القاهرة، 2005، ص 94.

الأديان السماوية من وثنية ويهودية ونقده إلا علاقة الدين بالدولة وتبيان أشكال تلك العلاقة بين كل هذا ألا وهو الغاية من ذلك هو بناء فكرته وهي الدين المدني.

بالرغم من وجود أمير وقوانين دائما فإن روسو يرى بأنه قد وجده وحدثه بعض التصادمات في دول النصرانية تغدوا كل سياسة صالحة أي أنه رغم وجود قوانين وأمير، إلا أنه كانت تمارس على الأفراد سياسات استبدادية، لذلك اختلفت الأمور على الناس أي من تلزم بالطاعة السيد أم إلى القس يعني هل الناس أصبح عليهم إطاعة الحاكم سياسي أم الكاهن الرجل الديني أي السلطة الدينية، وهذا ما جعل روسو يقول:" ومع ذلك فإن كثير من الشعوب، حتى في أوروبا أو في جوارها أراد حفظ النظام القديم أو إعادته"[1]، يعني هنا روسو أن الناس أراد أن يحتفظ بالنظام القديم، إلا أن المسيحية طاعة على ذلك وظلت هذه العبادات والعادات المقدسة مستقلة عن السيد، وغير ارتباط ضروري في كيان الدولة.

وما يلفت الانتباه أن جون جاك روسو أبدى إعجابه بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث قال روسو:" وكان محمد آرائه صائبة جدا، فقد أحسن وصل نظامه السياسي، وذلك أن ظل شكل حكومته باقيا في عهد خلفائه، فكانت هذه الحكومة تماما، وصالحة إلى هذا الحد، غير أن العرب أصبحوا مفسرين متعلمين مثقفين مسرفين فأخضعهم البرابرة، وهنالك بدأ الانقسام بين السلطتين، وهذا الانقسام، وإذ كان أقل ظهورا بين المسلمين مما بين الأنصار، موجود على كل حال، ولا سيما في شيعة علي ويوجد إنفك يشعر به فيها"[2] ، يعني روسو هنا أنه يمدح خصال النظام السياسي الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبمدح سيرته الذاتية، ولأنه ظل زمن طويل إلى غاية الخلفاء الراشدين هذا ما جعله يشيد بذلك لأن هذه الحكومة بقيت صالحة إلى حد بعيد رغم أن العرب أصبحوا يتميزون بالتعليم والتثقيف إلا

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو في مبادئ القانون السياسي، ص241.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص165.

أنهم البرابرة أخضعهم ومع هذه الانقسامات التي حدث في ومن المسلمين أنهم ظلوا متمسكين بهذه المبادئ كما كانت لدى المسيحيين.

ويقول روسو أيضا أن روسو هو الفيلسوف الوحيد الذي وجد الدواء لهذا الداء في توحيد بين رأس النسر بحيث قال روسو:" هوبز كان الفيلسوف المسيحي الذي شخص المرض ووصف العلاج واقترح إدماج الرأس النسر وإرجاع كل شيء إلى الوحدة السياسية"[1]، يعني روسو هنا أن العجز أو المرض الذي كانت تعاني منه المسيحية في تلك الفترة.

ولكن السيطرة طغت على نظريته، ومصلحة القساوسة كانت أقوى من الدولة أي أن هوبز حاول إدماج كل شيء وإرجاعه إلى الوحدة السياسية إلا أن روح المسيحية ظلت طاغية عليه[2].

2/ الدين المدني:

إنه من بين المبررات التي ظهر من خلالها الدين المدني هي تلك الظروف التي كانت تعيشها أوروبا نتيجة الحروب والفراغات الدينية خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، وأنها تمتد جذورها إلى القرن الخامس عشر، بحيث كان في تلك الفترة حركة الإصلاح الديني وظهور التعددية الدينية، ولقد اتخذت هذه الصراعات عدة اتجاهات في القرن السابع عشر، وفرضت نفسها بالقوة على الواقع في أوروبا فلقد أراد روسو أن يبين لنا أنه لم يعد فيه الحاكم أو السياسي يحكم بوصفه أميرا أو ملكا بوصفه منتميا إلى الكنيسة هذه أو إلى تلك، ومن خلال كل هذه الصراعات أو الأحداث التي أحدثه تطور عبر مراحل الإنسان دفعت بحدوث التسلط والاستبداد انتهكت فيها الحقوق والحريات وكل هذا كان يحدث باسم الدين[3].

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص166.

[2] – نجيب المتكاوي: روسو حياته، مؤلفاته، ص317.

[3] – فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، ص87.

لقد حاول روسو في هذا أن يبين لنا نقد إلى الوضع الديني للبشر وأيضا نقده إلى علاقة الدين بالدولة وإنما محاولة منه إلى بناء مفهوم ديني جديد يعلى فيه إعلان عن إيمان مدني فمن خلال نقده إلى تلك الديانات السابقة حاول من خلالها تأسيس الدين المدني.

إن الدين المدني هو عبارة عن فصل أضافه روسو في كتابه الشهير العقد الاجتماعي لكي يظهر لنا فيه المبادئ الموضحة لدين مدني لأن الدين المدني ليس تشريعا وثنيا لأن الأديان الوثنية أقرب منها إلى الخرافة، لأن الدين يعتبر الطبيعة الإنسانية المستند إلى تشريع صاحب السيادة أو إلى الإرادة العامة[1].

والدين المدني يعتبره روسو الذي يوجد في العقد الاجتماعي على أن الدين له أغراض وغايات مختلفة لأنه لا يعتبر مصلحة بالدولة تخدم سياستها بحيث يرى روسو في هذا الدين ما يلي حسب قوله هذا:" الاعتقاد في العقل المدني ذاته، استبطان إيماني لقدسية العهد الاجتماعي في ذاته ولذاته، وإقرار بلحظة انصهار الجزء في الكل"[2] يعني روسو هنا في هذه العبارة أن الإفراد حين اتفقوا على انعقاد الميثاق هو إعلان عن الفعل المدني وإيمانه بقدسيته.

ونجد روسو هنا يصرح بأن الدين المدني لا يعتبر مجموعة من العادات والطقوس، وإنما هو مجموعة من القواعد الأخلاقية وهذا ما نجده في هذا القول:" ليس الدين المدني مجموعة تعاليم وعقائد وطقوس جامدة، وإنما هو جملة من الحكم والقواعد الأخلاقية النقية المنقوشة في أفئدة الناس"[3]، إن روسو في هذا يبين لنا أن الدين المدني ليس فقط عبارة عن عادات جامدة بل إنه جملة تعاليم أخلاقية مترسبة في أفئدة الأفراد.

[1] – فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، ص88.

[2] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص33.

[3] –المصدر نفسه، ص33.

أي أن روسو يرفض كل تلك الطقوس والشعائر الدينية، وأنه يجب التحلي بتلك العبادة الحقيقية الله، وهي أن يتحلى بتلك القيم والمبادئ الفاضلة من فضائل الاجتماعية كالرحمة والأخوة، هذه هي العبادة التي يحمدها الله وليس تلك العبادات الجوفاء التي تكسحها روح التعصب لدى الشعوب التي تكسوها الجرائم والقتل والخراب وفي اعتقاده أنها أعمال خيرة ومقدسة وهذا ما يجعل الناس في حالة حرب الكل ضد الكل[1].

لأن الإيمان الحقيقي لا يقوم على أساس هذه الطقوس والشعائر المنقولة، كما لا يمكن أخذ المعجزات دليلا ضد العدالة الإلاهية، لأن الله يأخذ من الدين علامات تكون موضحة لدى كل الأفراد ولأن الدين يأخذ بعلامات تكون الدين هو الذي يؤكد أنه وحده الصحيح في كل مكان على اختلاف الناس أو طبقاتهم من علم أو لهجات أو بلدان[2]، وأنه إذا أحدهم مخالفة لهذا الدين فإنه مدان بالعقاب وإن وجد أحدا لا يدرك بهذه العلامات فهنا يصبح إله هذا الدين غير عادل وعدواني.

ونجد أيضا أن روسو يتحدث عن علاقة الدين بالدولة وكيفية نقده لمختلف تلك الأديان ومنظور في نسبيته إلى المجتمع وكيف أن هذا الدين إما يكون جزئيا أو عاما أو أجازه إلى أنه يمكنه أن ينقسم إلى قسمين وهذا ما نجده عند روسو في هذه العبارة "فيجوز أيضا أن يتفرع إلى نوعين أولهما دين الإنسان ودين المواطن"[3]، ويعني روسو هنا أن هذا التصنيف هو ناتج عن استقرار عبر التاريخ لتلك العلاقة، وهنا يشمل هذا التصنيف كل الأديان الوثنية، واليهودية والإسلام والمسيحية، وهنا نجد أن هذا الاستقرار يعود إلى أمرين أساسيين أولهما أن ما من دولة قامت إلا وكان الدين أساسها: يعني هنا أن الدين هو أساس قيام الدولة وهذا ما قاله روسو "ما من دولة قد حدث وتأسست يوما إلا واستخدمت الدين كقاعدة لها" هنا بين لنا مضمون العلاقة بين الدين والمجتمع وهذا ما نجده في دين المواطن و أن

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص99.

[2] – فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، ص 100.

[3] – المصدر السابق، ص 243.

الديانات التي تكون تحته هي الوثنية، اليهودية، الإسلام، وهنا نجده يعطينا لمحة على علاقة بين الدين وتلك الديانات وطبيعة المجتمع القائم فيه.[1]

أما عن الأمر الثاني فهو أن الدين المسيحي يكون فيه الضرر أكثر من الفائدة أو نضعه لتكوين القوي للدولة، وذلك لأن طبيعة الدين المسيحي أنه لا يمكنه تكوين أي علاقة بالدولة إلا تلك العلاقة العامة، إذن دين الإنسان من حيث أنه الإنسان لا من حيث أنه مواطن للدولة وهذا ما نجده في قول روسو: "على أن القانون المسيحي إنما في الصميم ضره أكثر من نفعه"[2].

ونتيجة إلى كل هذا فإن روسو يقسم الدين إلى ثلاثة اقسام وأشكال ففي البداية نجده يتحدث عن دين الإنسان ثم عن دين المواطن ثم نجده يضرب لنا مثال ثالث من الأديان الذي يسمى بدين التناقض أو دين الكاهن وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

1- **دين الإنسان:** وهو دين بلا معابد ولا مذابح ولا طقوس له، والمقصور على عبادة الرب الأعلى عبادة باطنية خالصة، وعلى الواجبات الأخلاقية، فإنما هو دين الإنجيل الطهور والبسيط وهو التأليف الحق، أو ما يجوز نعته بالحق الإلاهي الطبيعي يعني هنا أن هذا الدين مقصور على عبادة الإله الأعلى وعلى الواجبات الأخلاقية وأيضا أطلق عليه إسم القانون وأن هذا الدين ليس له أي علاقة بالسياسة وأنه بدل من أن يربط أو يجمع بين المواطنين والدولة يفصلها عنها وهنا يوجد التناقض مع الروح الاجتماعية لأنه في فصله بشر أيضا جميع اشياء الدنيا.

2- **المواطن:** فمستقر أمره في بلاد واحدة يهبها وآلهتها وأولياؤها حماة لها مخصوصين عليها، وأن هذا الدين أيضا له عقائده وطقوسه وشعائره البينية الظاهرة المسنونة بمقتضى القوانين، وهكذا عدا الأمة الوحيدة التي تتبع هذا الدين، وما من أحد إلا يعد في نظره ناظرا

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص ص 100- 101.

[2] – المصدر نفسه، ص243.

أو أجنبيا أو همجيا، وهو لا يشيع وأحيانا الإنسان وحقوقه إلى مدى أعد من نطاق قرابينه المقدسة[1]، يعني روسو هنا أن دين المواطن يعتبر دين مسمى العلاقة بين الدين والدولة ويقضي الأديان الثلاثة الوثنية واليهودية والإسلام، وهو دين يعتبر الوحيد في البلد، وأن له حماته وشفعاء خاصون به وبطبيعة الحال لكل دين قواعد وعقائد خاصة به وأن هذا الدين لديه عقائده وطقوسه المفروضة بالقوانين، أما كما ذكر روسو في كتابه العقد الاجتماعي، وأما فيما يخص الأفراد أو الشعوب التي لا تعتنقه فإن ذلك بالنسبة إليه يكون الإنسان فيه إما كافرا أو أجنبيا، فهننا لا يمد الإنسان بالواجبات وحقوقه توجد خارج الحدود هنا كليا.

وأيضا نجد من إيجابيات هذا الدين وهي تتمثل في توجيهه للعبادة الإلاهية وحبه للقوانين إذ يجعل من المواطنين يتعلمون كيف يخدمون الدولة فهي تعتبر خدمة للإله الحافظ لها وكل هذا [2] يجعل من الحكم الديني حيث لا ينبغي أن يكون قط من خبر أعظم سوى الأمير، وهنا نجد أن الإلاهية سوى الحكام والموت عند الإنسان تكون استشهاد في سبيل البلاد وإذا خرق في هذه القوانين يعتبر إلحادا من طرف أي شخص كان.

3- **دين التناقض أو الكاهن:** وهو الدين الذي يعتبر أكثر غرابة من سابقيه من الأديان، وهذا ما نجده عند روسو في إذ أن هذا الدين يمنح ويهب الأفراد من كل شيء اثنين بحيث يقول روسو:" فهو إذ يهب البشر تشر يعني إثنين، وزعيمين اثنين ووطنيين اثنين يلزمهم بواجبات متناقضة ويعوقهم أن يكونوا أهل روع ومواطنين في آن"[3]، فهنا روسو يذكر لنا أن هذا الدين فهنا يذكر لنا أن هذا الدين يهب للناس من كل شيء اثنين إلا أنه يضع الناس في واجبات متناقضة ويصعب عليهم بأن يكونوا مواطنين وأهل روع في آن واحد.

ونجد روسو يعطينا أمثلة عن هذا الدين اللاما، وشأن دين الوثنيين، والمسيحية الرومانية وكل هذه الديانات المذكورة يقول روسو:" يجوز أن ننعتها بديانة الكاهن، وهنا

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص243.

[2] – فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مرجع سابق، ص102.

[3] – المرجع نفسه، ص244.

يكون عدم امتزاج وخلق وضرب من التشريع المختلط واللامدني، وهذا ما يجعل منا أن لا ننعته بأي اسم البتة.

إن هذا النوع الثالث من الديانات يجعل منه دين متميز بالثلاثية التشريعية والسياسية والوطنية، وأن هذا الدين يمنع ويعيق بذلك توحيد الوطن والمواطنين أي أنه يمنع توحيد وترابط المواطن بدولته[1].

وهنا نجد أن جون جاك روسو يرى أن في هذه الأديان الثلاثة ينطوي على نقائص ونقائض، ففي الدين الثالث يرى روسو في أنه يحتوي على فساده، وأنه يبين بنفسه دينا شديدا، وأن هذا ما يجعل الوحدة الاجتماعية تنكسر ولا يساوي شيئا، لان هذا الدين يجعل الانسان يتناقض مع نفسه.

أما عن النوع الثاني من الدين فقد اعتبره روسو دسنا صالحا، وذلك لأنه جمع بين عبادة الله وحب القوانين، وهذا ما نجده في قوله:" وإذ هو يجعل من الوطن معبود المواطنين، فإنه يعلمهم كيف أن يخدموا الدولة، إنما يخدم ربه الذي يحميه"[2]، وأنه من ينتهك القوانين يعتبر كاهنا وأن الموت في سبيل الوطن يعتبر شهادة، وأنه ما بقي من دين هو دين الإنسان أو قل المسيحية وروسو هنا لا يعني المسيحية اليوم، وان ما يقصد بها هذا الدين المقدس والجميل والحق، لأن المواطن يكون عين الرب الواحد وأنهم يعترفون ببعضهم البعض، وهكذا يؤدي عدم تفكك رابط المجتمع الذي يكون بينهم حتى وإن ماتوا.

ونجد أيضا أنه تحدث عن المسيحيين الحقيقيين وكيف أنه يعتبر أفضل مجتمع وأكمله على وجه الأرض، لكن إن هذا الأمر المبالغ فيه يؤدي إلى تقهقر واضمحلاله لأن كل شيء يزيد عن حده ينقلب بالضد على نفسه، حيث قال روسو:" ولإن بلغ من الكمال أي مبلغ، فليس المجتمع الأقوى ولا المجتمع الأبقى بل هو لفرط كماله يكون في حالة من النقصان

[1] – محمد وقيع الله أحمد: مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1، دمشق، 2012، ص 195.

[2] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص 243.

الاتصال والتماسك، وأما نقيضه المدمرة فكامنة في كماله بالذات"[1]، فهنا يعني روسو أنه يجب عدم الإفراط في كمال المجتمع المسيحي لأن ذلك يؤدي به إلى الاندثار.

وأنه على المواطن أن يقوم بواجباته اتجاه القوانين المنصوص عليها من طرف الرؤساء والحكام وهنا يقول روسو:" ما من أحد يؤدي واجبهم فيذعن الشعب للقوانين، وأن يتوخى الرؤساء العدل والاعتدال، وأن يكون الحكام نزهاء ومعصومين من الفساد ... ولكن لنصوب نظرنا بعيدا"[2]، يعني روسو هنا أن الشعب سوف يكون خاضعا للقوانين والرؤساء عادلين ومستقيمين، ولأنه لا يكون هنا لا زهد ولا غرور لأن إذا نظر إلى المسيحية سوف نجدها أنها مسيحية دين روحاني وأن هذه المسيحية لا تشغلهم سوى أمور السماء وحدها، وأنه إذا كانت هذه الدولة مزدهرة تتمتع بالسعادة يخشى أن يأخذها الغرور بمجد بلادها[3].

لقد نادى روسو بما سماه بالدين المدني لأنه يعقد أراءه حول الإرادة العامة والعقد الاجتماعي لمسمى من القداسة والعصمة، لأن روسو يفضل المزج بين الدين والسياسة حتى تنطوي السياسة وقضايا الحكم على قدسية الدين فتنال احترام الجماهير والحرص على أداء واجبات الدين والتناهي عما نهي عنه.

وقد رأى روسو أن تمازج الدين والسياسة هي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الانسانية لأن في تاريخ البشر لم يكن للناس ملوك وكحام وإنما كانت الآلهة هي الحكومة الدينية، حيث كان لكل دولة آلهتها وعبادها لذلك لم يكن التفرق بين الآلهة والقوانين، ولما جاءت الديانة النصرانية فصلت بين المملكة الروحية والمملكة السياسية فجعل هذا سبب في الحروب والانقسامات الداخلية[4].

إن المجتمع المسيحي لكي يكون هادئا يجب أن يكون فيه الأفراد صالحين على حد سواء، وأن نجد ولو فرد واحد منهم مخادع مثل كراموبل فإنه سوف يجد حذفه من الناس

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص 245.

[2] – المصدر نفسه، ص245-246.

[3] – فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، ص103.

[4] – محمد وقيع الله أحمد: مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص194.

الأنقياء لأن البر المسيحي ينبذ الظن بالسوء اتجاه الجار، وهذا ما نجده في قول روسو:" أما المحبة المسيحية فلا تبيح أن نسيء الظن بالقريب"[1]، وأن الإنسان في هذه ما إن يجد بعض من الدهاء حتى أنه ينصب نفسه ويستولي على السلطة العمومية، فإنه في هذا الوقت يكون في محل أو منضب العزة والشرف، فمعنى ذلك أن الله لا يريد له أن يكون فردا محترما من طرف الآخرين، وهنا يصبح الإنسان يتحلى القوة، وهنا يكون هو سوط الرب الذي يعاقب به أبناءه، وأنه هذا الذي كلفه الرب بهذه السلطة إذا تعسف بالسلطة فإن ضمير المسيحي لا يطمئن حين يطرد المغتصب فهذا يدفع به إلى العنف وإلى نشر الدمار والفساد وإراقة الدماء، وهذا نجده لا يتفق مع وداعة المسيحي، وفي هذا الأمر لا يهم إذا كان الإنسان هنا حرا أو عبدا في هذه الحياة المهم أنه يفوز بالجنة.

وأن نجد المسيحية كانت تدعو إلى العبودية وإلى التبعية وهذا ما نجده في هذا القول لروسو:" والمسيحية لا تعط إلا لعظمة العبودية التبعية، ولها روح ملائم للطغيان غاية الملائمة فلا يسعها إلا أن تربح من جراءه دائما"[2]، وهنا يعني روسو أن المسحيين الحقيقيين كانوا عبيدا لأن المسيحية كانت ذات روح ملائمة إلى الطغيان، وأنهم كانوا يعرفون أن هذه الحياة قصيرة وهذا لا يدفع بهم إلى القلق أو الحيرة لأن قيمة هذه الحياة تعتبر ضئيلة في نظرهم وهذا ما نجده في هذه العبارة لروسو:" لقد قبض للمسيحيين الحقيقيين بأن يكونوا عبيدا، وهم يعلمون ذلك ولكن لا يحركون له ساكنا، فقيمة هذه الحياة القصيرة ضئيلة عندهم ضالة مفرطة" يعني روسو من هذا كله من الخطأ أن نقول جمهورية مسيحية لأن هاتين الكلمتين الواحدة منها لا ترادف الأخرى وأنهما تنبذان بعضهما.

وهنا يرى روسو أن جميع هذين الأديان تصبح محا نقل للدين، لكن هذا لا يعني أن هذا النقد يهدم الدين وإنما من حيث البناء في مقابل الهدم. لأن نقد روسو للأديان الوثنية

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص246.

[2] – المصدر نفسه، ص247.

واليهودية والإسلام والمسيحية وهذا كله في مقابل بناء الدين الشعوري، دين الحب عند روسو[1].

في هذا الصدد نجد أن روسو ما يريده من الدين أن يكون جوهر وملاذ إلى الحرية والسلام، وأن لا يكون محل للطغيان والحروب وسفك الدماء وهذا الجوهر الذي لا يراه روسو في أديان الوثنية أو السماوية لأن الدين في نظر روسو رابطا للحب الذي يربط قلب المواطن بمجتمع العقد والقانون وأداء الواجبات.

وأن روسو يرى في علاقة الدين بالمجتمع ليست بعلاقة تشريعية كما في دين الوثنية واليهودية والإسلام بل هي علاقة حب لكن هذا الحب لا يختص بالمسيحية.

3/ مبادئ وعقائد الدين المدني عند روسو:

لقد توصل روسو إلى هذه المبادئ والعقائد من خلال نقده إلى الأديان السماوية والوثنية وقد اعتبر أن الدين المدني هو الدين الحق، ولقد تحدث روسو عن العلاقة بين الدين والدولة، وقد اعتبرها علاقة حب وليست علاقة حكم، ولأن الدين المدني عن روسو هو الوحيد الذي يراه مناسبا لهذه العلاقة وبنية العقد الاجتماعي لدى روسو[2].

ولأن الدين المدني كان يعتبره روسو أهم نقطة التي تضع الاعتبارات السياسية والاهتمام بالحق لهذا يقيم روسو مبادئه على هذا الأساس حيث يقول:" إن الحق الذي يشعله الميثاق الاجتماعي للسيد على رعاياه يجاوز النفع العام مطلقا، لذلك لا يلزم الرعايا بتقديم حساب للسد على آرائهم إلا بالمقدار الذي يهتم به المجتمع"[3].

إن روسو في هذا المعنى من خلال الدين المدني يبين لنا أن العلاقة القائمة بين الدين والدولة ويظهر لنا المبادئ الموضحة لهذه النقطة فلا شك أن حقوق السيد على الرعية لا

[1] – فريال حسن خليفة: الدين والفلسفة في فلسفة الحداثة، ص104.

[2] – المرجع نفسه، ص 131.

[3] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص170.

تتعدى حدود المصلحة السياسية، لأن حدود السيد على الرعية لا تفوق حدود المصلحة السياسية، وأن الأفراد غير مسؤولين أمام السيد إلا عن الآراء التي تخص المجتمع، أما غير ذلك فلا يخص السيد.

نجد أيضا أن هذا السيد يهتم أن يكون لكل مواطن دينه الذي يقدسه ويدفعه إلى تقديس واجباته لأن روسو كان يرى في أن كل مواطن له الحق في أن يعتنق ما يشاء ويحب من الآراء والأفكار دون أن يجبر السيد بذلك[1]، فيكفي أن يكون المواطن صالحا، وطيبا لأنه له الحق في اختيار ما يريد ويرغب من الدين المهم والأهم أن يكون أفراده صالحين، وهذا ما نجده في قول روسو:" يبدو أنه من شاء الدولة أن يكون لكل مواطن دين يحبب إليه واجباته، ولكن حقائق هذا الدين ليست من شأن الدولة ولا من شأن أعضائها إلا بقدر ما لهذه العائد من صلة بالأخلاق والواجبات التي ينبغي على معتنقيها أن يؤدي تجاه غيره" [2]، يعني روسو في هذا المقال أن لكل واحد الحق في اختيار ما يحب من الدين ولكن هذه المعتقدات لا تهم لا الدولة ولا أعضائها بقدر ما تهتم به من الأخلاق والواجبات التي يصدرها اتجاه الغير من أقاربه من البشر والأفراد مهما كانوا.

ما تحدث عنه روسو في هذا سالفا أنه يمكن للفرد أن يتخذ لنفسه ما يروق له من الأفكار والآراء دون أن ندخل صاحب السيادة في ذلك، أي أن صاحب السيادة لا يهتم بآراء رعاياه بالقدر الذي يكون فيه أفراد صالحين في الحياة الدنيا، لأن حياة الدار الآخرة لا علاقة له فيها لأنه ذلك من شأن الرب وحده وليس لصاحب السيادة أي علاقة بهذا فنجد روسو يقول:" يمكن لكل شخص أن يتحذ لنفسه من الآراء ما يروقه، من دون أن يحق لصاحب السيادة العلم بها كائنا ما كان مصير الرعايا في الدار الآخرة، لا شأن لهم بأمرهم شريطة أن يكونوا مواطنين صالحين في الحياة الدنيا"[3].

[1] – نجيب الشكاوي: روسو حياته ومؤلفاته، ص317.

[2] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص249.

[3] – المصدر نفسه، ص249.

وهنا نجد أن الدين المدني لا يعتبر مجموع قواعد وطقوس وإنما يعتبر جملة من المبادئ والقواعد الأخلاقية التي تبقى في أذهان الأفراد والناس.

وهنا نجد كما قال روسو في هذا:" إعلان إيماني خالص يعود إلى صاحب السيادة ينضبط ببنوده على وجهة أنها بالتدقيق عقائد دينية بل على أنها شعور بالألفة الاجتماعية sociabilité من دونه لا يمكن للمرء أن يكون لا مواطنا صالحا ولا رعية من الرعايا المخلصين"[1]، أي أن روسو يعني أنه من دون هذا الإيمان بالعقائد وبنود الدين المدني فإن ذلك سوف يجعل من المواطن غير صالح.

ونجده أيضا يقول:" ولئن لم يكن في مستطاع صاحب السيادة أن يلزم أيا من الأشخاص بالتصديق بتلك البنود ففي مستطاع صاحب السيادة أن ينفي خارج الدولة شخصا كائنا من كان لا يصدق بها: بإمكانه أن ينفيه لا على أنه كافر وإنما على أنه غير قابل للاجتماع، وعاجز عن حب القوانين والعدل بإخلاص وعن نذر حياته لواجبه إذا دعا الداعي"[2]، وهنا يبين لنا روسو أن على الفرد أن يخضع بموجب العقد ليعيش في كنف الجماعة، لأن الألفة تقوم على الإيمان وهذا ما دفع إلى المناداة بألفة تكون اجتماعية مدني، أي في إطار المجتمع المدني.

فمن خلال كل من نادى به روسو من مبادئ لهذا الدين المدني فلا شك أنه لا يخلوا من عقائد سواء كانت هذه العقائد إيجابية أو سلبية فمن الواجب أن تكون عقائد الدين المدني بسيطة وقليلة في عددها ولكن المهمة أن تكون منطوقا بها بدقة ودون تفاسير ولا شروحات.

وأن ما يميز دين روسو على سائر الديانات القديمة السابقة ألا وهو احتوائه على العديد من العقائد الإيجابية وإنما هي قليلة في عددها وهذا ما يذكره روسو في كتابه العقد الاجتماعي[3]، نذكر منها ما يلي"

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص249.

[2] – المصدر نفسه، ص250.

[3] – جان توشار: تاريخ الأفكار السياسية، ص575.

أ- العقائد الإيجابية

1- الإيمان بوجود الله قادر

2- عاقل

3- محسن

4- بصير

5- رازق

6- وجود حياة في الآخرة.

7- سعادة الأبرار

8- عقاب الأشرار

9- قداسة العقد الاجتماعي[1]

10- القوانين.

وهذه هي العقائد الإيجابية لدين المدني عند روسو التي تصف لنا الفات الحميدة له.

ب- أما عن العقائد السلبية فهي يختصرها روسو في عقيدة واحدة ألا وهي اللاتسامح، وهذه العقيدة فقد كان روسو يراها أنها تندرج ضمن الشعائر التي كان قد استبعدها روسو في الدين المدني.

ونجد روسو أنه تحدث عن أولئك الذين يفرقون بين التسامح المدني واللاتسامح اللاهوتي، فروسو هنا لا يفرق بين هذين المصطلحين من عدم التسامح وهذا ما نجده في رأيه في هذا القول:" هم في رأي مخطئون، وهذان الضربان من اللاتسامح ليس من الجائز فصل الواحد عن الآخر"[2]، يعني روسو أنه محال فصل اللاتسامح المدني عن التسامح

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو في مبادئ القانون السياسي، ص250.

[2] – المصدر نفسه، ص250.

اللاهوتي فروسو ينظر أن المرء لا يستطيع أن يعيش مع الأفراد يظن أنهم من المعذبين أو أنه يحبهم، فهذا يعني أنه يكره الله الذي عاقبهم، وهنا يجب ردهم إلى عقولهم.

لأن روسو يرى أنه من الصعب التفريق بين هذا وذاك، أي أنه ينبهنا إلى عدم التفريق بينهما خشية الإفراط والإسراف في عدم التسامح الديني، ذلك لما ينجم عنه من أضرار وخيمة[1].

فمن غير الممكن إيجاد اللاتسامح الدين دون إيجاد بعض الأثر المدني له وهذا ما نجده في قول روسو" أينما جوز باللاتسامح اللاهوتي ،فمحال ألا يكون أثر مدني ما، وحالما يحصل هذا الأّثر يكف صاحب السيادة عن أن يكون صاحب السيادة حتى ولئن اتصل ذلك بالشؤون الدنيوية، هذا الأثر يكون الكهنة هم الأسياد الحقيقيون، والملوك ليسوا سوى مأمورين عندهم"[2]، يعني روسو أنه حذر من خشية الإسراف في عدم التسامح الديني، لذا فقد حدد من هم الذي لا يجب التسامح معهم، وهم الناس الانطوائيين الكاذبين أمام القانون.

ونجد في الأخير بأنه لم يعد هناك من دين قومي، أو بالأحرى لم يعد يوجد، وجب التسامح مع عقائد الأديان الأخرى وهذا ما نجده في قوله:" وجب التسامح مع جميع الأديان التي تتسامح مع غيرها بقدر ما عقائدها لا تضاد الواجبات التي للمواطن"[3]، ولذلك فإنه كل ما يجرؤ على أنه يظن أو يقول أنه لا يوجد سلاما خارج الكنيسة يجب طرده خارج الدولة، وهذا إن لم تكن الدولة هي الكنيسة وأن الأمير يعتبر هو القدوة العظمى، فإن هذه العقيدة تكون صالحة في حكومة مدنية، أما غيرها فإنها تكون غير صالحة وضارة.

[1] – فريال حسن خليفة: الدين والساسة في فلسفة الحداثة، ص138.

[2] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، ص250.

[3] – المصدر نفسه، ص250.

المبحث الثالث: أشكال الحكومات عند روسو:

بعد أن تطرقنا إلى فكرة المبادئ والعقائد لجون جاك روسو في أنه أيضا يتحدث عن فكرة أخرى وهي فكرة كيف قسم روسو الحكومات:

يرى روسو أن الحق لصاحب السيادة في أوامره، يعهد بالحكومة إلى الشعب أو إلى أعظم منه إلا أنه يجب أن يكون عدد المواطنين الحكام عدد الأفراد البسطاء وقد سمي هذا الشكل من الحكومات باسم الديمقراطية، بحيث أنه في جهة اخرى يجير بأن يضع الحكومة في قبضة القليل من الناس بحيث يكون عدد المواطنين البسطاء عدد الحكام، وقد أطلق عليها اسم الأرستقراطية، أما في النوع الثالث فهو يجيز ويركز كل الحكومة في قبضة حاكم أو أحد يستقي منه جميع سلطانهم ويعتبر هذا الشكل الأكثر شيوعا وقد اطلق عليه اسم الملوكية أو الحكومة الملكية[1].

وقد تحدث روسو عن جميع أشكال هذه الحكومات، وخص بالشكلين أول والثاني، وأنهما عرضة لزيادة والنقصان وأن لها فسحة كبيرة فعن الديمقراطية رأى بأنها تشمل الجميع وقد تتقلص إلى النصف، وأما عن الأرستقراطية، أن تتقلص إلى أعداد صغيرة بلا تحديد، وأما عن الثالث نوع وهي الملوكية فنجدها عرضة لضرب من التقييم، لأن إسبرطة كانت تعيش تحت ظل دستورها بملكين اثنين، وإن الناس قد رأى امبراطورية الرومانية قد ألت منقسمة وهي بمثابة أباطرة في نفس الوقت أي أنه[2] كانت في إمبراطورية روما أكثر من ثمانية أباطرة دفعة واحدة، إلا انه لم يكن القول بأنها انقسمت، لذا نجد أن هناك خلط بين حكومة وأخرى لهذا يقول روسو:" أن الحكومة بثلاث تسميات حصرا، عرضة لأشكال مختلفة في الحقيقة، بمقدار ما للدولة من مواطنين"[3]، أي أن روسو يعني هنا أن كل هذه

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ العقد السياسي، ص155.

[2] – المصدر نفسه، ص156.

[3] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص93.

التسميات تكون عرضة لأشكال مختلفة وذلك يكون بمقدار ما للدولة من مواطنين، وأنه الحكومة يمكن أن تنقسم إلى أقسام أخرى لكن كل واحد من هذه الأقسام ينظر لها بمنظوره الخاص، وقد ينشأ من الأشكال الثلاث المختلطة طائفة من الأشكال المركبة التي يوافق كل واحد منها على الزيادة لكل الأشكال المختلطة.

إن في جميع العصور والأزمنة حدث نقاش حول من هو الشكل الأحسن للحكومة لكن من غير أن ينظر إلى هذه الحكومات أو إلى كل واحدة منها أن في بعض الأحيان تكون أحسن وأخرى تكون أسوء.

لذللك فقد كان يجب على الحكام الأعلى أن يكون على خلاف المواطنين، لهخذا نشأ كل حكومة وما تناسب من الدول أو الشعوب فعن الديمقراطية فكان ينظر لها أنها تلائم الدول الصغرى أما عن الأرستقراطية فقد كانت تناسب الدول المتوسطية وأما عن الحكومة الملكية فقد كانت تلائم الدول الكبرى[1].

وأن هذه الأشكال من الحكومات كان روسو ينظر على أنها مدنية بأصلها ولدرجة ما يكون من اختلافات بين الناس حيث قيمها، وأن إذا كان أحد هؤلاء الأفراد ذا قدرات متفوقة في القوة أو الغني أو الفضل أو الوجاهة انتخب وصار حاكما لدولة الملكية، أما إذا كانوا مساويين فيما بينهم وتفوقوا على غيرهم انتخبوا معا وصارت الحكومة أرستقراطية، أما من كان لديه المال والمواهب وكانوا أقل تفاوتا، وهنا كان أقل من تلك الحال الطبيعية، هنا يحافظون على الإرادة العليا وألغوا الديمقراطية، وهنا في الأخر نجد أن كل واحد كان يفكر على حسبه فهناك من ظل خاضع للقانون، وهناك من أطاع أسياد لأن المواطنين أراد

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص94.

الحفاظ على حريتهم، وأن رعاياهم لم يعودوا يفكرون في نزعها إلى خيراتهم، وظلوا غير صابرين على أن يتمتع بخير كانوا قد أضاعوه[1].

1/ الديمقراطية:

إن الديمقراطية تعني نظام سياسي تكون في السيادة لجميع المواطنين، لا لفرد ولا لطبقة وهي تقوم على ثلاثة ركائز الحرية والمساواة والعدل وهي متكاملة فهي نظام مثالي يجب تطبيقه تطبيقا كاملا هذه الديمقراطية السياسية[2].

إن من أشكال الحكم التي تحدث عنها روسو الديمقراطية التي تعبر الحكم الذي يكون فيه الشعب مثل الجسم الواحد الذي لا يكون فيه مجرد إعطاء صوته اتجاه القوانين، بل له الحق في أن يعطي الأوامر من أجل تنفيذ هذه القوانين لذا فإن الديمقراطية كلمة تتكون من شقين وهما DEMOS أي الشعب KRATIA أي السلطة أو الحكومة، هذا من الناحية اللغوية.

أما عن الديمقراطية من الناحية الاصطلاحية فهي تعني "حكومة الشعب اي اختيار الشعب لحكومته وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها"[3] يعني روسو هنا أن الأمر أن القرار يعود إلى الشعب وسلطته وأن الحكومة تقوم بالشعب الذي يختارها والغلبة في الحكومة تكون للشعب.

إن روسو في هذه النقطة يرى وبحسب رأيه أنه يجب على الذي يخضع القانون أنه يكون يعرفه حق المعرفة على كيف ينفذ ويعمل بع على غرار غيره من الناس، ونجده أيضا

[1] – ابراهيم مذكور: المعجم الفلسفي، دار الهيئة العامة لشؤون المطابع الأسرية، دط، القاهرة، 1983، ص86.

[2] – فضل الله محمد اسماعيل: فلسفة السياسة، ص13.

[3] – جون جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، ص85.

يرى أنه لا يوجد نظام أحسن من ذلك الذي يوحد يربط فيه بين السلطة التنفيذية والسلطة الاشتراعية.

وإلا أن روسو يرى أن هذه الأحوال لا يمكن أن تفي بالمطلوب من بعض الجهات المعينة، وأن السبب في هذا يعود إلى تلك الأمور التي وجبا علينا تمييز الواحدة عن الأخرى وذلك لماذا لم يكن الأمير وصاحب السيادة يكونا الشخص الواحد، وهنا يكون الطرح الذي يجيز لنا القول حكومة بلا حكومة.

إن روسو يرى بأنه من غير الأصح أو الصائب أن يكون الذي يضع القوانين هو الذي يقوم بتنفيذها، ويجب عليه أن يضع سلطة الشعب بانتباهه عن المقاصد العامة وتوجيه نظره نحو تلك الموضوعات الجزئية وهذا ما نجده في قول روسو:" ليس من صالح ان ينفذ القوانين من يضعها، ولا أن تحول هيئة الشعب انتباهها من المقاصد العامة إلى الأغراض الخاصة، ولا شيء أشد خطرا من تأثير المصالح الخاصة في الأمور العامة، وإن سوء استعمال الحكومة للقوانين أقل شرا من فساد المشترع الذي يكون نتيجة لازمة للأغراض الخاصة"[1] ، يعني روسو هنا أنه لا يوجد شيء أخطلا من أن يكون تأثير المصالح العامة عن الخاصة، لأن سوء استعمال السلطة أو الحكومة للقوانين يكون أقل شرا وضرارا من فساد المشرع لأغراضه الخاصة.

فالدولة التي فسدت في مضمونها يكون كل إصلاح فيها غير ممكن أو متعذرا إذن على الشعب الذي لا ينبغي له الإساءة إلى استعمال الحكومة فلا يسيء استعمال الاستقلال أيضا، فإن الشعب أو الأفراد الذين يحسنون استعمال الحكم فهم غير محتاجين إلى من يحكم فيهم.

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص95.

إننا إذا أمعنا النظر في كلمة الديمقراطية أي في مضمونها فإننا لا نجدها أو بالمعنى الصحيح أنها لم تكن موجودة، وذلك لمخالفة النظام الطبيعي في أن يحكم العدد بالمعنى لصحيح أنها لم تكن موجودة وذلك لمخالفة النظام الطبيعي في أن يحكم العدد الأكبر ويحكم العدد الأصغر فهذا يعني أنه من غير الممكن أن يحكم كلا العددين،وأن يكون الشخص دائما مجتمع بلا انقطاع، وذلك لأنه من الصعب أن ينصب الشعب لجنة إلا إذا حاولنا تغيير في نظام أو شكل الإدارة.

ونجد بحسب رأي روسو أن يقول:" أنه قادر على وضع المبدأ القائل: إن وظائف الحكومة عندما تقسم بين محاكم كثيرة فاز اقلها عددا بأعظم سلطة، عاجلا كان هذا أو آجلا، ولو من أجل سهولة إنجاز الأمور التي تسوقها إلى هذا السلطان بحكم الطبيعة"[1]، يعني روسو في هذا المقال أنه يوجد العديد من المحاكم كانت مقسمة بين محاكم فاز ولو بأقل عدد وذلك بأعظم سلطان، وذلك من أجل تسهيل الأمور التي تعوقها إلى السلطان وذلك بحكم الطبيعة.

ولهذا فقد رأى روسو أنه ما يصعب توحيده من الأمورات التي تفترض في هذه الحكومة نجد في هذه العناصر نذكرها فيما يلي:

أولا: في كون الدولة بالغة الصغر: حيث يسهل اجتماع الشعب، وحيث يسهل على كل مواطن أن يعرف الآخرين، يعني هذا أن الدولة عندما تكون صغرى فإن هذا يسهل العديد من الأمورات مثل اجتماع الشعب وأن يعرف كل واحد الآخر.

ثانيا: بساطة طبيرة في الأوضاع تحول دون كثرة الأمور دون المناقشات الشائكة، أي أنه توجد بساطة في بعض الأمور التي تخص الدولة أو الحكومة أن تكون خاصة بكل الأوضاع التي تهم الأفراد.

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص ص 95-96.

ثالثا: كثرة المساواة في الصفوف وفي الثروات، فلا يمكن بقاء المساواة بغيره زمنا طويلا في الحقوق والسلطان، يعني هنا ما يصعب أيضا المساواة في كل شيء وعدم التفريق في أن ذلك حاكم وذلك جندي كل في مكانه ولذا فلا يمكن للمساواة أنتبقى مدة طويلة المدى في الحقوق والسلطان.

وفي الأخير يرى روسو أن الترف أو القليل منه إما يكون ناتج عن الثروات إما يجعلها ضرورة، ولأن الترف يفسد طباع كل من الغني والفقير كلاهما سواء، وذلك لأن الأول يكون متحيزا، أما عن الثاني يكون برغبة منه، لأن الترف يجرد الدولة من جميع مواطنيها، لأن الغرض منه جعل بعض من المواطنين يكونون عبيدا ويجعل الكل عبيدا للرأي العام[1].

وأن هذا السبب جعل أحد المؤلفين المشهورين جعل من الفضيلة هي الركيزة الأساسية مبدأ للجمهورية، لأن لكل الأحوال التي كانت سائدة في تلك الفترة كانت لا يمكن أن تقام لا فضيلة، وأن هذا العبقري لم يتفطن وفاته السداد غالبا، والوضوح أحيانا، وأنه لم يطرق في بعض الأمور التي كان عليه أن يفرق بينها وأن السلطة للسيد تكون في كل مكان واحدة ويجب وجود نفس المبدأ في كل دولة حسنة النظام سواء كانت كبيرة أم صغيرة، وكل هذا يعود إلى شكل الدولة والحكومة[2] .

ونجد أنه لا توجد حكومة أكثر عرضة إلى الحروب الأهلية والهجمات والاضطرابات الداخلية كالحكومة الديمقراطية أو الشعبية لأن هذه الحكومة تدعو إلى التغير، وأنه لا توجد مثلها في الانتباه والإقدام للبقاء كما هي، وأنه على كل مواطن في هذه الحكومة أن يكون متسما بالثبات والقوة.

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص96.

[2] – المصدر نفسه، ص 96 .

وأن نجده في نهاية هذه الفكرة يرى أن لو كان هنالك شعب من الآلهة لوجدته حكومته حكومة ديمقراطية إلا أنه يرى أن حكومته بالغة الكمال كهذه الحكومة لا تناسب الناس.

3/ الأرستقراطية:

أما عن الأرستقراطية فنجدها تعني سلطة الخواص، وفي العلوم السياسية، الحكم بواسطة تنمية المواطنين لصالح الدولة[1].

ويرى روسو أن الارستقراطية تعتبر صالحة إلى التمسك بالسيادة أقلية وان الارستقراطية تكون في الدول المتوسطة المساحة والثروة[2].

ونجده أيضا يتحدث على أنه يوجد شخصان معنويان مختلفان وأن هذين الشخصين يقصد بهما الحكومة والسيد ثم إرادتان عامتان، إحداهما تخص جميع المواطنين أما بالنسبة إلى الأخرى فهي تخص أعضاء الإدارة، لذا يجب على الحكومة أن تسهر على تنظيم شؤونها الداخلية كما تراها مناسبة، وإن هذه الحكومة يجب عليها أن تخاطب مواطنيها باسم الشعب نفسه لا باسم السيد، وإن هذا الأمر لا يجب أن يغفل عليه.

إن المجتمعات الأولى كانت تعتبر أنها حمت نفسها أرستقراطية، وذلك أن في الأسرة كان الكبار أو أرباب الأسرة كانوا يتناقشون في جميع الأمور العامة التي تخص أفراد العائلة فيما بينهم وأن الأولاد فقط يطيعون الأوامر وذلك عن طريق التجربة التي كانت ضمن حياة آبائهم كذلك نجد أن روسو يرى أنه من خلال هذه الأسباب ظهرت العديد من التسميات مثال الكهنة، أو الشيوخ أي مجلس الشيوخ ومجلس الأوائل، ونجده أن تحدث عن سكان

[1] – فضل الله محمد اسماعيل: فلسفة السياسة، ص9.

[2] – فليب برو: علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتويع، ط1، بيروت، 1998.

أمريكا الشمالية المتوحشون على أنهم ولغاية اليوم يعطون أنفسهم بنفس الحالة وأن حكومتهم صالحة كل الصلاح.

وأن تفاوت نظام يتغلب على التفاوت الطبيعي فضل الثراء أو السلطان على البنى أي أنه أصبحت تفاوت بين البشر وهذا ما نبذه روسو أما عن التفاوت في القدرات الذهنية فإن روسو يحبذ هذا وهنا نجد روسو يتحدث في هذا القول عن الأرستقراطية:" أصبحت الأرستقراطية انتخابية، ثم بما أن السلطان الذي يفضي إلى الأولاد مع أموال الأب يجعل الأسرة من الأشارف فإنه يجعل الحكومة الوراثية ويري من أضاء السنوات من هم في العشرين من السن"[1] يرى روسو أن الأرستقراطية كانت تقوم على قوانين انتخابية تنظيم ذلك لكن وصارت هذه الحكومة تقتصر على السلطان ويهب الحكم الأولاد فإنها أصبحت وراثية وهذا ما يجعلها تندثر وتسقط، وهذا ما يجعل من الناس يشاهدون أولادا في سن العشرين يحكمون المجالس.

لذا فإننا قد وجدنا الأرستقراطية على ثلاث أنواع نذكر منها ما يلي:

أنواع الأرستقراطية:

طبيعية:	انتخابية:	وراثية:
تكون محصورة على شعوب الفطرة أي أنها موجودة في الإنسان منذ زمن طويل وأنها تلائم الناس البسطاء.	أما هذه فهي تعتبر أحسنها وأفضلها فهي تعبر عن الأرستقراطية الحقة، وبمعناها الصحيح.	أما عن هذه الأخيرة فهي تعتبر من أسوء أنظمة الحكم والحكومات.

[1] – جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي، ص98.

إن الأرستقراطية فهي تعتبر من موضوع الأحكام المتناقضة وهذا ما رأيناه في الأرستقراطية الطبيعية على أنها يحكمها فقط القدماء، أما عن الأرستقراطية الوراثية فنجدها تحتكر فقط على طبقة النبلاء لأنها الأسوء، لكن في نظر روسو أن الأرستقراطية الانتخابية أنها الأقوى من الحكومة التمثيلية بالمعنى الحديث، لأن الأفراد أو الأشخاص الذين يحكموا فيها يعطوها أشكال لائقة وأفضل في جميع الأوقات[1].

ويرى روسو أنه إذا أعيد التفريق بين السلطتين نجدها كانت قائمة على انتخاب أعضائها وذلك لأن كل المواطنين في الحكومة الشعبية عندما يولدون حكما ما فإنه يقتصر على عدد قليل من الأفراد ذلك لأنهم يغدون إلى الانتخاب وهذا ما نجده في هذا القول:" بهذه الوسيلة التي تكون بها الصلاح والإدرام والتجربة وجميع الأسباب الأخرى للتفضيل والاحترام العام ضمنا جددا للحكم بروية"[2]، أي أن روسو في هذا يعني أن الأرستقراطية الانتخابية تعتبر أفضل أنواع الحكم وذلك لما فيها من صفات التي تدعو إلى الاحترام الأفراد بكل روية وتقدير.

وإضافة إلى ذلك إنجاز المجالس جميع أعمالها بكل سهولة وأن المناقشة فيها وتوجيهها يعتبر من أكثر النظام همة وعظمة وترتيبا، أما عن الحكومة فإنها تخرج بشيوخ أجلاء وأفاضل وتأييدهم من طرف الناس لا على أيدي الجماعة من المحتقرون.

وإن خلاصة القول في هذه الفكرة حسب روسو أن أحسن من وأفضل وأقرب إلى الطبيعة أن يتولى الحكم يكون إنسانا كاملا ويكون أحكم الأفراد وأرشد وذلك حتى يطمئن أنهم يحكمون فيه انفعاله لا لهم وأنه يجب عليه أن لا يكلف عشرون ألف بعمل ماء وأنه يستطيع أن يقوم به مئة من الأشخاص الذين قد تم اختيارهم لإنجازه بأفضل أشكال ويجب

[1] – فليب برو: علم الاجتماع السياسي، ص173.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص97-98.

على هذه الهيئة أن لا تتهاون في القيام الأمور العادية وفق قاعدة الإرادة العامة، فهذا يجعل منها تيل إلى ميلة أخرى لا مناص منه وهذا ما يتسبب في نزع القوانين من السلطة النقدية.

وقد نظر أيضا إلى الأحوال الشخصية وعلى كيف يجب أن لا تكون الدولة بالغة في صغرها[1]، وأن لا يكون الشعب يبالغ في البساطة، لأن تنفيذ القوانين تصده الإرادة العمومية مباشرة، كما في الديمقراطية الصالحة، أي أن روسو يعني في هذا عدم المبالغة سواء من الدولة أو كما في الديمقراطية الصالحة، أي أن روسو يعني في هذا عدم المبالغة سواء من الدولة أو الشعب لأن هذا يشبه الديمقراطية الصالحة، وأنه لا يمكن لأمة عظيمة أن تلوم وحكمها كل واحد في جهة وذلك من أجل الفصل في قضايا السيادة حسب كل واحدة في مكانه، وهنا تبدوا بوادر استقلالهم وفي نهاية يكونون هم الأسياد والرؤساء.

إن الارستقراطية إذا كانت لا تحتاج إلى ما تحتاجه الحكومة الشعبية من الفضائل لأنها تريد فضائل خاصة بها، وهي تدعو إلى بعض من القيم مثل الاعتدال في الغنى والقناعة في الفقر وهذا يظهر عدم الصواب وذلك من خلال المساواة الوثيقة هنا.

إذ أن شكل الحكومة يطلب بعض التفاوت في الثراء، ولأن الأهداف من هذا كله ان تعطي الإدارة إلى من يمنحها كل وقته، لا كما كان يرى أرسطو على تفضيل الأغنياء، لأن معيار الغنى ليس بالثراء لأنه هناك مزايا وصفات في البشر لا ترى بالغنى والثروة.

3/ الملكية:

إن الملكية تعتبر اعتراف محدد اجتماعيا بحقوق وامتيازات ومسؤوليات سواء كان فردا أو جماعة في علاقتها بشيء أو مورد أو نشاط محدد[2]، أي أن الملكية تعترف بجميع الحقوق للأفراد وفي علاقتها بالأشياء أو نشاطات محددة.

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص98.

[2] – فضل الله محمد اسماعيل: فلسفة السياسة، ص14.

إن الملكية هي ذلك الحكم الذي يكون فيه أكبر القوى، إلا أن روسو قد تحدث عن مساوئ هذا النظام لأن الغاية من هذا ليست السعادة العامة فقوة الإدارة هي نفسها تكون ضد مصلحة الدولة فإن الواقع نظر من خلاله ان محاكمة الحكم المدني تعتبر محاكمه للدولة الكبرى التي يوجد فيها[1]كل أشكال الفساد والمؤامرات وهذا ما نجده في قول روسو:" من العلائق العامة أن الملكية لا تلائم غير الدول الكبيرة، ونجد هذا عندما ندرسها في حد ذاتها، وكلما كانت الإدارة العامة كثيرة نقصت علاقة الأمير برعاياه واقتربت من المساواة"[2]، يعني روسو هنا أن كل زيادة في الإدارة العامة، يجعل منها تنقص في علاقة الأمير مع جمهوره واقتراب هنا من المساواة وأن هذه العلاقة تكون وحدة أو مساواة في الديمقراطية، فكلما زاد الفرق تنحصر هذه الحكومة في قبضة فرد واحد ما يجعل من الأمير والشعب في بون ما يفقد الدولة ارتباطها ما يدفع بها إلى المراتب المتوسطية لإعادة الارتباط وإذ هذا لا بد من الأمراء وذوي السيادة على أن أمور مثل هذه لا يصل للدول الصغرى.

ونجد روسو هنا لا يرى أنه إذا كان يصب أن تحس إدارة دولة كبيرة فإنه أيضا صعب على رجل إدارة حسه أي أن الإنسان لا يستطيع أن يدير إدارة حسه لوحده وذلك مثال على الملك الذي ينيب عنه أحد من الناس فإن ذلك قد يحث بعض المشاكل في إدارة هذا الملك من طرف من يؤمنهم على الشؤون العامة.

وإن هذا يجعل من روسو يرى أنه توجد بعض النقائص وذلك ان الحكم 000 دائما يوجد في مقام دون مقام الحكم الجمهوري، إلا أن روسو تحدث عن أولئك الذي يطمحون في الملكيات عن طريق مواهبهم وأساليبهم الحقيرة ولكن سرعان ما يظهر الغباء ويلاحظه

[1] – فليب: علم الاجتماع السياسي، ص172-173.

[2] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص100.

الناس، وإن الشعب يكون أقل انخداعا من الأمير في هذا الاختيار، فإن الإنسان ذو الأخلاق الحميدة يكون قادرا مثل بذرة الغش في الدولة[1].

ولكن يكون حكم الدولة صالحا يجب أن يقاس عظمتها بجدارة من الحاكم الذي يحكمها وأن مهما تكون الدولة صغيرة فإن الذي يحكم فيها يكون صغيرا دوما، وإن روسو يرى أن الدولة الصغيرة جدا بالنسبة إلى رئيس يجعل منها تقع في الغاية وهذا ما يدفع بالرئيس إلى أن يتبع مصلحته ويتغاضى عن شؤون ومصالح الرعايا، وإن هذا يؤدي به إلى استعمال مكانته للإساءة إليهم ما يجعل منه غير جدير بالمكانة التي يكون فيها ومع هذا فإنه يجب على المملكة أن تنقضي أو تمتد حسب كل عهد وعلى همة الأمير، وأن تكون هذه الدولة ذات قيود ثابتة، وأن تكون الإدارة أقل عسرا.

وإن من مساوئ حكومة الفرد أن يفقد تلك الأحكام أو الوراثة المتواصلة التي تجعل الحكومين الأخرين رابطة لا منقطعة، وأنه إذ توفى الملك وجد وجوه أخرى، وأن تدع الانتخابات ان تكون فيها فترة خطيرة، يحث فيها كل أنواع المخالطات والفساد في الحكومة، إلا إذا كان المواطنون نزها، لا هذا فلما تحتمله الحكومة، وهنا ليس من الصعب عليه من باعته الدولة دمتها أنه لا يبيعها بدوره لأنه سوف يعوض كل ما نهبه منه الأقوياء، وهكذا تصبح دائرة بيع وشراء في مثل هذه الإدارة ما يجعل من السلام في عهد الملوك أسوء من عدم الاستقرار والاضطراب الذي يعيشه الناس بين عهدين[2].

وذا ما جعل كل هذه المساوئ جعل الحكم وراثيين في بعض الأسر، وأنه وضع نظام الوراثة مقابل نظام الانتخابات، وتفضيل الهدوء الظاهر على الإدارة الرشيدة وأنهم فضلوا أن يولوا على أنفسهم حمقى وغير مؤهلين بدلا من التحاور والتشاور على اختيار حكماء صالحين لهذه الحكومة.

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص100.

[2] – المصدر نفسه، ص101.

وإننا نجد أن كل الناس يسعون إلى العدل والعقل من الذي يتولى الحكم على الآخرين فإن من هذا المنطلق نجد روسو يقول:" إنه يعاني كثير نصب لتعليم سباب لأمراء فن الحكم، ولا يلوح أن هذه التربية تقيدهم، وتعليمهم فن الطاعة، وأنه لم يدرب أعظم الملوك على الحكم الذين رفع التاريخ ذكرهم"[1] ، هذا يعني أنه الكثير من من يتكبده العناء من أجل تعليم الأمراء الشبان فن الملك، لكن هذا دون جدوى من ذلك وأنه يجب تعليمهم فن الطاعة، وأن كثيرا من مجدهم التاريخ ولكن لم يتدبوا من أجل الملك وإن هذا الملك لا يستعبد في أخذه وإنما عن تحصيل ما يتعلم منه، وأنه من الأفضل لو أن هذا الملك يأخذ بالطاعة لا بالقوة والقيادة، وهذا ما نجده في هذا القول لروسو:" وذلك أقوم وسيلة وأقصر طريقة للتمييز بين الخير والشر هو أن تسأل نفسك عما تريد ومالا تريد وإذا ما كان غيرك ملكا"[2]، يعني روسو هنا أحسن حل وأسهله هو أنك تتساءل إذا ما كانت في الشيء أولا أو ما غذا كان غيرك ملكا.

إذا كان لا يوجد ترابط في الحكومة الملكية، وذلك بسبب تنظم نفسها كل مرة على مبدأ مغاير يرغم الآخر، وذلك بما يتوافق مع كل أمير وأخلاقه وعن الدين ينبون عنه، وهذا يجعل منها لا تهدف إلى غرض ما من ما يدفه بها إلى التذبذب بين المبادئ، التي لا تكون في الحكومات الأخرى، وقد تحدث على أنه إذا وجد حكام أو شيوخ ذوي حكمة وبصائر تمشي بخطى ثابتة، بدلا ما يجري من انقلاب في الدولة بدوره يحدث انقلاب في الدولة، لأن المبدأ المشترك بينهم هو العمل بالعكس وهذا سبيل أسلافهم في جميع الأمور.

وأن من الملوك السفسطائي لدى الموكبين المتعودون عليها هي أن يشبهوا الحكومة الملكية بالحكومة الأهلية وأن يقاس الأمير برب الأسرة، وهذا يعتبره خطأ قد كذبه، وأنه دائما يعطون كل ما يحتاج إليه الأمير من فضائل ولذلك افتراضا لما يجب أن يكونه الأمير

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، ص102.

[2] – المصدر نفسه، ص102.

وتكون الحكومة الملكية أحسن من غيرها، وهذا من خلال اعتبارها أقوى الحكومات، وأن ما تحتاج إليه سوى إزادة هيئة صالحة وملائمة لصالح الإرادة العامة[1].

وقد راينا أنه كان يوجد الخلط بين الحكومة الملكية بحكومة الملك الصالح، وأن الناظر إليها وهي تحت سلطة الأمراء الخبثاء، وأن إما أن يؤدي بهم هذا الأمر إلى بلوغ العرش خبثاء أو عاجزين، أو أن حالة العرش تكون هكذا.

وإن كل هذه العراقيل لم يغفل عنها مؤلفينا، وقد رأى أن الحل في الطاعة بلا تذمر حيث نجدهم يقولون:" إن العلاج هو الطاعة بلا تذمر، فالرب يبعث أشرار الملوك عن الغضب، فيجب احتمالهم كعقاب من عنده، ولا ريب في أن مثل هذا الكلام موجب للعبرة ولكنه أجدر بالمنابر في مكاتب السياسة"[2]، أي أن روسو يعني هنا أن الرب هو الذي يعاقب الناس بإصدار ملوك أشرار لهم وأن في كل هذا الكلام توجد حكمة ومثال هذا ما نجده في الطبيب الذي يعتبر هو المنقذ والمعجزة إلى مريضه ولكن نجد عنده فن إقناع المريض بالصبر، وهذا ما يدفع إلى الصبر على الحكومة الفاسدة ومحاولة الاهتداء إلى حكومة صالحة.

إنه في آخر أشكال الحكم عند روسو فقد ارتئينا أن نضع جدول يبين لنا من خلاله أساليب الحكم في العقد الاجتماعي إلى ما كنا قد سبق ذكره نبين فيه الشكل الصحيح أو الفاسد لكل نظام سواء الديمقراطية والارستقراطية أو عن الملكية[3].

[1] – جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، 103.

[2] – المصدر نفسه، ص103.

[3] – فليب برو: علم الاجتماع السياسي، ص173.

الجدول:

شكل صحيح	ديمقراطية	ارستقراطية	ملكية
شكل فاسد فوضوي	اوكلوقراطية	أوليغارشية	طغيان

4/ أهم الانتقادات الموجهة لروسو ونظرية العقد الاجتماعي

إن المتوغل في نظرية السياسية لروسو نجد أنها قد وضعت حدا إلى العديد من الأغلاط والانتهاكات التي كانت خلال القرن السابع عشر ما نجده عنده من حروب دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية وخاصة تلك الانتهاكات التي تمارس باسم الدين لذلك فقد كان روسو من أهم المنتقدين إلى تلك الأوضاع السائدة في الفكر الغربي السياسي في أوروبا أنذاك وذلك من خلال استيعاب جون جاك روسو إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي والتعمق فيه وذلك من أبرز من تعليق عليه وعن تلك الروح النقدية المستقلة، لأن ما ميز روسو هو تلك التحليلات الموضوعية لمختلف النظريات التي سبقه فيها الأخيرين فهو لا ينساق نحو المسلمات دون نقدها وتفكيك لما تحتويه من رؤى وموضوعات والاقتناع بها اقتناع يكون ذاتي، ومن خلال كل تلك التأملات الفكرية لروسو فقد خلصه في نهاية المطاف إلى أنه استطاع ويجدر إعطاء نظرية سياسية جديدة شديدة الترابط والإحكام والعقلاني والقهوة، لكن مع كل هذا فإنها لا تخلو من بعض النقاط التي تكون غامضة ومتعارض فيما بينها[1].

ولقد بدت أكثر النقاط الضعف في فلسفة روسو السياسية في فكرة الإرادة العامة التي يقوم عليها العقد الاجتماعي، وقد ظلت هذه الفكرة زمن طويل، وحظيت بالعديد من الشروحات والتحليل إلا أنها لم تفظي بالحقيقة التي تنطوي عليها، وإن هذه الفكرة بقيت مدة

[1] – محمد وقيع الله أحمد: مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص197.

محل جدال متواصل، ويكمن هذا الجدل في كيف يمكن أن نصل إليها، فهذه الفكرة قد اعتبرت فكرة غير ممكنة ومستحيلة، وذلك لاستغلال فكرة الإرادة العامة من طرف العديد من الحكام الطغيان خلال الثورة الفرنسية وبعد نهايتها على أنهم هم المعبرون الحقيقيون لها، وهذا ما مكنهم من استغلال العديد من [1] حقوق الإنسان والشرعيات الديمقراطية وقد أعطينا مثال عن أحد السفاحين في الثورة الفرنسية الذي كان يعتبر أنه يمثل إرادة الأمر الفرنسية آنذاك إلا أنه قد سفك عديد دماء الأبرياء وجعلها أنهارا تجري.

إلا أن في حقيقة الأمر أن كل هذه الانتقادات الموجهة إلى جون جاك روسو لم تقلل من شأن القيمة الفكرية له كما كان لها الأثر الكبير في التمهيد لثورة فرنسية.

أما فيما وجهه من انتقاد إلى نظرية العقد الاجتماعي بوج عام يتلخص فيما يلي:

1- أن التاريخ نفا فكرة التعاقد وخاصة أنه لم يجد لها دليل مذكور وبالأخص الحالة الهمجية الأولى للإنسان وأن المعقد كان فكرة مستوحاة من الخيال، لأن روسو حتى في كتابه العقد لم يذكر لنا أي حقائق توصل غليها، وأنها مجرد افتراض، فمن خلاله يمكن الوصول إلى غاية أو هدف مرجو الوصول إليه[2].

2- إن فكرة العقد لم تكن متصور، ولم يوجد القبول لدى الجميع والعق يرتكز على ذلك وأن القول بوجود شروط ضمنية يوجد فيه خطورة وهذا ينجم عنه استبداد والحريات والحقوق السياسية لا تصلح إلى أن تكون محلا للعقد.

3- وقد لحظ ام جميع الشواهد لم تؤكد أن العقد كان بداية المجتمع، لأنه في حقيقة الأمر النظرية ميكانيكية ، لأن الدولة لا تعتبر نظاما طاغيا عن طريق العقد، لأن النظم السياسية تعتبر نظم طبيعية تنمو وتتطور أساسا.

[1] – محمد وقيع الله أحمد: مدخل إلى الفلسفة السياسية، ص 198.

[2] – فضل الله محمد اسماعيل: فلسفة السياسة، ص76.

4- أن هذه النظرية تقوم على فكرة خاطئة وهي أن الإنسان همجي يحيا حياة العزلة قبل الصول إلى حياة الجماعة وهذا لا يعتبر صحيح لأن الإنسان كائن اجتماعي فلا ينطبق عليه حياة العزلة[1].

5- لقد تبين أن نظرية العقد الاجتماعي تحمل آراء خطرة على الدولة لأن الكثير من المؤمنين بهذه الفكرة يؤمنون بأن للشعب حق مطلقا في الثورة، وهذه الفكرة هدامة تؤدي إلى تدمير المجتمع بكامله.

6- أنها غير منطقية، لأن الحرية لا تتحقق في حياة الفطرة، لأن الحق الوحيد للاستعمال في الحالة الأولى هي القوة، ولا وجود إلى فكرة الحقوق في الحالة الأولى.

إنه من خلال ما سبق ذكره أن نظرية العقد الاجتماعي بالنسبة إلى روسو قد تطرق فيها إلى أهم المواضيع السياسية والدينية وخاصة تلك فترة الحروب والنزاعات من اجل السلطة وحب الملك خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، واعتبار أن الدين هو مصدر تلك الحروب وذلك لما شهدته الديانات من تصادم فيما بينها، ولهذا فإن روسو قد اعتبر الدين المدني هو تجاوز في حد ذاته وذلك استنباطا منه بقدسية العقد الاجتماعي فلا الدين المدني يعتبر الضمان لهذه الفكرة في التاريخ الفكري السياسي.

[1] – فضل الله محمد اسماعيل، فلسفة السياسية، ص77.

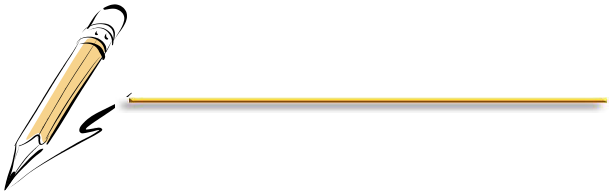

خاتمة

خاتمة:

إن الحاجة التي تدفع بكل إنسان إلى البحث على موضوع ما، هي تلك الفطرة المولودة مع الكائن البشري لفك الغموض والإجابة على ما يدور في ذاته حتى يصل إلى نتائج تفسر له تلك الظواهر الموجودة في واقعنا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فلسفة السياسة أو الفكر السياسي، فهي البحث فيما هو كائن وما يجب أن يكون عليه، أي محاولة إعطاء البديل له وهذا ما نظرنا له في النظام الراهن ومحاولة إعطاء نظام جديد.

فمن خلال تقصينا إلى الأحداث التاريخية نجدها حافلة بالعديد من التغيرات التي طرأت على مستوى الفكر الإنساني نتيجة الأوضاع التي تعاني منها إنجلترا وفرنسا خصوصا وما كان من حروب وإنقلابات التي كانت بسبب الدين والسياسة، وخاصة الصراعات والنزاعات وتلك التوسعات التي شهدتها أوروبا والفكر الغربي بشكل عمومي، وذلك للإختلاف الحاصل بين النظريات السياسية الحديثة والنظريات السياسية القديمة، لأن الفلسفات السياسية القديمة أصبحت غير قادرة على الإجابة عن الأسئلة السياسية في عصر النهضة والعصر الحديث، وهذا ما سعى له الفلاسفة السياسيين كل من توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو من أجل إيجاد حلول لهذه القضايا والمشاكل التي كانت متعلقة بعلاقة الدين والسياسة.

إلا أنه من خلال الفلاسفة الثلاثة حاولوا أن يفسروا هذه الظاهرة أو بالأحرى العلاقة بينهما حسب منظور كل منهم وبحسب الظروف التي كان يعيشها ، أي أن كل مرحلة من المراحل التي يمر بها الإنسان إلا وكان لها احداث تميزها عن سابقتها وهذا ما شهدناه في أوروبا وما انبثق عنها من تناقضات سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الديني، فإذا ما ذهبنا إلى هوبز فنجده ينظر إلى الدين بنظرة مجددة له رغم أنه اتهم بالإلحاد من فلاسفة عصره، لكنه ينادي بفصل الدين عن الدولة، لأن دولة هوبز أو علمانيته التي كان ينادي بها لا يوجد أي

مكان لسلطان الدين أو العرف، فالإنسان وبحسب رأيه لا يستطيع أن يخدم سيدين معا، أما لوك فقد كان من ؤلئك الذين ينادون أيضا بضرورة عدم تدخل السلطة السياسية في شؤون السلطة الدينية، وضرورة التمييز بين الفضاء السياسي والديني، لأن لوك يرى في هذه العلاقة أنها ليست ممكنة، لأنهما ما إن تحالفا حدث انحراف لذا وجب وضع حدود فاصلة بين هاتين السلطتين.

أما عن الفيلسوف الفرنسي روسو فنجده من بين الفلاسفة الذين نادوا بعلاقة الدين بالسياسة فهو يفضل المزج بين الدين والسياسة، لأن بنائه السياسي وأراؤه المتنوعة حول العقد الاجتماعي وما احتواه من رؤى وأفكار تكتمل معانيها بتلك النبرة أو المسحة الروحية المقدسة التي تكون في لمشاركة الشعبية، حتى تتميز قضايا الحكم قدسية الدين أو ما أسماه بالدين المدني، لأن علاقة الدين بالسياسة تعتبر ظاهرة قديمة في نظره فإذا كان تأملنا في البدايات الأولى للإنسان وفي نمط حياته وفي طبيعة القانون السياسي الذي كان يحكمه فلم يكن هناك دولة أو حكم سوى الآلهة أي أنه لا توجد أي حكومة إلا الحكومة الدينية التي تعتبر المصدر المشرع الوحيد في ذلك الوقت.

وأهم ما نستخلصه أو الخروج به كنتائج هو أن فلاسفة العقد الاجتماعي نظروا في أن فكرة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية أجمعوا على أنها تتم عن طريق العقد وما يختلف فيه فإنه يتمثل في بنود العقد أو أطرافه، فإن العقد إذا نظرنا له عند هوبز نجده أنه يتم بين الأفراد ولا يتدخل الحاكم في ذلك، بينما عند لوك نجده أنه يتم بين الأفراد والسلطة، أما روسو فنجده ينظر إلى العقد يتم بين الأفراد والإرادة العامة التي تعبر عن الجميع، لأن أهم ما كان يدعوا إليه فلاسفة العقد الاجتماعي هو ضرورة اتفاق الناس وتعاقدهم أي الحاجة الماسة إلى وجوب سلطة تحمي حقوقهم الطبيعية ووضع حدا إلى كل تلك التجاوزات الموجودة في

الحالة الطبيعية، فحاول كل فيلسوف إيضاح طرحه حول الانتقال وما ينجر عنه من حالة تكون أحسن من الحالة الأولى، فقد كان الهدف الأسمى لهم أن يرتقي الفرد أي الوصول إلى الحالة المدنية بفصل العقد الذي جعلوا منه الوسيلة الوحيدة أمام الأفراد ليعيشوا في كنف السلم والأمن لضمان حقوقه وحقوق غيره من الحفاظ على نفسه وعلى ما يملك وعلى المناداة بالحرية والمساواة التي إذا ما تخلى عنها فإنه يفقد كل الحقوق الطبيعية من أجل اكتساب أخرى مدنية وسياسية في ظل الدولة، لأن الدافع من ابرام هذا العقد تدافع عن كل ما يأتي من خطر يهدد حياة الأفراد تحت سلطة القانون الذي يتفق عليه ويكون فوق الجميع دون استثناء أحدهم عن الآخر، وإلى كيفية تنظيم العلاقات بين الأفراد والسلطة والحكم.

وما نجده أيضا أن فلسفة العقد الاجتماعي وخاصة عند روسو قد كانت لها دور كبير في تغيير المفاهيم السياسية وإعادة بناء نمط فكري جديد لتبطل كل المظاهر المزيفة، وخاصة تلك التي كانت في أنظمة الحكم كان من الذين ينادون بالحكم الديمقراطي وإلى تبيان أنواع الحكم في ذلك الوقت وما هو الحكم الصالح للشعب.

وما يمكن الإشارة إليه في نهاية هذا البحث أنه رغم الانتقادات التي وجهة إلى هذه النظرية إلا أن هذه الانتقادات لا تنقص من تأثيراتها الكبيرة ومساهمتها الهامة في الفكر السياسي الأوروبي وخاصة الأحداث التي كانت في إنجلترا وفرنسا، وإعادة رسم بناء فكري سياسي حديث.

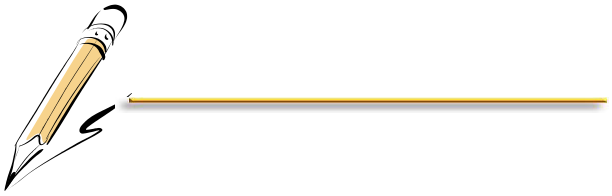

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المصادر :

أ. المصادر باللغة العربية:

1. توماس هوبز: الليفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حبيب حرة وبشرى صعب، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان، 2011.
2. جون جاك روسو: أصل التفاوت بين الناس، تر: عادل زعيتر، دار الهنداوي، دط، مصر، 2012.
3. جون جاك روسو: العقد الاجتماعي، تر: عادل زعيتر، دار الهنداوي، مصر، 2012.
4. جون جاك روسو: إميل، تر: عادل زعيتر، دار المعارف، د.ط، مصر، 1956.
5. جون جاك روسو: دين الفطرة، نقله إلى العربية: عبد الله العروي، دار البيضاء، ط1، بيروت، 2012.
6. جون جاك روسو: في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، تر: عبد العزيز لبيب، دار بيت النهضة، ط1، بيروت، 2011.
7. جون لوك: الحكومة المدنية، تر: محمود شوفلي الكبال، دار التقومية للطباعة والنشر، د.ط، مصر، د.س.
8. جون لوك: رسالة في التسامح، تر: منى أبو سنة، دار المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 1997
9. جون لوك: سلسلة المئويات، بقلم غرمي إسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، القاهرة، 2007.
10. جون لوك: في الحكم المدني، تعريب ماجد فخراني، دار اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، د.ط، بيروت، 1859.

ب. المصادر باللغة الأجنبية:

j.j. rousseau : du contrat social ou prcncipes du drot politique, éditépai la bibliothque numérique romande, citoyen d genéve , 1762.

2/ قائمة المراجع:

1. ابراهيم مصطفى ابراهيم: الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، دط، اسكندرية، 2000.
2. اسماعيل زروخي: دراسات الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوجيه، ط1، القاهرة، 2010.
3. إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، د.ب، 1985.
4. أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1995.
5. إميل بريه: تاريخ الفلسفة، تر: جورج طرابيشي، ج4، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، لبنان، 1993.
6. بترولوترما وآخرون: أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، ط2، مكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2007.
7. بيفر إنسوامورو: هوبز فلسفة، علم، دين، تر: أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1993.
8. جان توشار: الأفكار السياسية من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، تر: ناجي دراوشة، دار التكوين للتأليف والنشر، ط1، سوريا، دمشق، جزء2، 2010.
9. سهيل الخليل وآخرون: التسامح بين الشرق والغرب، دراسات في التعايش وقبول الآخر، تر: ابراهيم العريس، دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان، 2016.
10. عبد القادر بوعرفة وآخرون: التسامح العقل والمعنى، بدار القدر العربية، الجزائر، ط1، 2010.

11. عبد المجيد عمراني: محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي،ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2008.

12. عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1989.

13. علي عبود المحمداوي وأخرون: الفلسفة المعاصرة من الشمولية إلى السرديات الصغرى، دار النديم للطباعة والنشر، ط.1، 2012.

14. فضل الله محمد اسماعيل: فلسفة السياسة، دار الجامعة الجديدة، د.ط، الاسكندرية، 2008.

15. فليب برو: علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتويع، ط1، بيروت، 1998.

16. كريستيان دولا كامباني: الفلسفة السياسية اليوم، أفكار مجلدات، رهانات، تر: نبيل سعد، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ط1، مصر، 2003.

17. محمد بن أحمد المفتي: نقد التسامح الليبرالي، دار مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، د.ط، الرياض، د.س.

18. محمد محمد بالروين: فلسفة السياسة عند بعض الفلاسفة اليونانيين والإسلاميين وفلاسفة عصر النهضة، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.

19. محمد وقيع الله أحمد: مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، ط1، دمشق، 2012.

20. محمود زكي نجيب: قضية الفلسفة الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ط، القاهرة، 1932.

21. مختار عريب: الفلسفة السياسية من المفهوم الكلاسيكي إلى البيوتيقا، دار كنوز الحكمة، د.ط، الجزائر.

22. نجيب المستكاوي: روسو حياته ومؤلفاته، دار الشرق، ط1، القاهرة، 1989.

23. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، مجلد2، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، د.ط، 2012، جمهورية مصر العربية، القاهرة.

3/ المعاجم:

1. جورج طرابيشي: معجم الفلاسفة (فلاسفة، مناطقة، متكلمون، لاهوتيون، المتصوفون)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، 2006.

2. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، د.ط، بيروت، لبنان، 1982.

3. ابراهيم مدكور: المعجم الفلسفي، دار الهيئة العامة لشؤون المطابع الأسرية، د.ط، القاهرة، 1983.

4. أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، ج1، منشورات عويدات، ط2، بيروت، باريس، 2001.

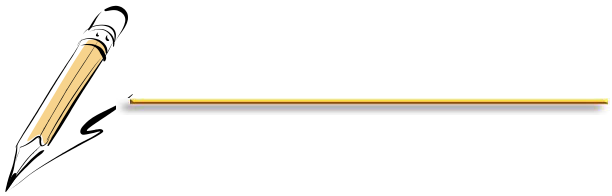

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	**أ- ب**
الفصل الأول **الدين عند فلاسفة العقد الاجتماعي**	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: الدين وأثره على التفكير السياسي لهوبز	**07**
1/ الدين	**07**
2/ الإنتقال من حالة الطبيعي إلى الحالة المدنية من منظور العقد	**16**
3/ فكر القانون والحقوق الطبيعة	**21**
المبحث الثاني: الدين وأثره على التفكير السياسي لجون لوك	**30**
1/ الدين	**30**
2/ الإنتقال من حالة الطبيعي إلى الحالة المدنية من منظور العقد	**32**
3/ فكر القانون والحقوق الطبيعة	**37**
4/ فكرة التسامح الديني	**44**
الفصل الثاني **الدين المدني عند جون جاك روسو**	
تمهيد	**51**
لمبحث الأول: العقد الاجتماعي وأثره السياسي عند روسو	**52**

1/ العقد الاجتماعي وأهم شروطه	**52**
2/ الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية	**59**
3/ الحقوق الطبيعية للإنسان وفكرة المساواة والحرية	**65**
4/ الدولة	**70**
المبحث الثاني: الدين المدني	**76**
1/ الدين من منظور روسو	**76**
2/ الدين المدني	**80**
3/ مبادئ وعقائد الدين المدني لروسو	**88**
المبحث الثالث: أشكال الحكومات عند روسو	**93**
1/ الديمقراطية	**95**
2/ الارستقراطية	**99**
3/ الملكية	**102**
4/ أهم الانتقادات الموجهة لروسو ونظرية العقد الاجتماعي	**107**
خاتمة	**111**
قائمة المصادر والمراجع	**114**
فهرس الموضوعات	**119**